المعرَب والمبنيّ

(ص): «وهو معرب ومبْنيّ، فالمعرب: المركّب الذى لم يُشْبِه مبنيّ الأصل»[١].

(ش): هذا حدّ معرب[٢] الاسم، لا مطلق المعَرب، لأنه فى صنْف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المُعْرَب: هو الاسم المركّب، وكذا جميع الحدود التى نذكرها فى صِنْف الاسم.

ولفظ المركّب يُطلق على شيئين: على أحد الجزأين، أو الأجزاء بالنّظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر، كما يقال فى ضَرَب زيدٌ مثلاً: إن زيداً مركّب إلى ضَرَب، وضرب مركّب إلى زيد، فهما مركّبان. ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد مركّب من «ضرب» ومن «زيد».

وهذا كما تقول مثلاً لأحد الخُفَّيْن: هو زوج الآخر، وتقول لهما معاً: زَوْج[٣].

ومراد المصنف المعنى الأول، وليس بمرضىّ، لأن المركّب فى اصطلاحهم فى المجموعُ أشهر منه فى كُلّ واحد من جُزْئيه، أو أجزائه، فتوَهّم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلاّ مَركباً من شيئين فصاعداً كخمسةَ عشر[٤] ونحوه، وهذا دأب المصنف يورد فى حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة فى المَعْنى المقصود اعتماداً منه على عنايته[٥]، وينبغى أن يختار فى الحدود والرسوم أوضح الألفاظ فى المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظٍ هو فى غير المعنى المقصود أظهر؟.

---

(١) الشريف: «فيه مناقشة تظهر بالتأمّل في الفرق بين أن يقال: هذا مبنيّ الأصل، وهذا أصله البناء، إذْ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني: أن أصله أن يبني سواء بني كما هو أصله أو عرض له الإعراب».

(٢) في «ع» «المعرب من الاسم».

(٣) الشريف: «هذا زوج في نفسه، وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه.

(٤) الشريف : التمثيل بـ«بعليك» أظهر، وإن كان قوله: «ونحوه» شاملاً له.

(٥) أي علي رأيه وفكره ومراده.

ثمّ وإن نَزَلْنا عن هذا المقام، وسلّمنا أن المركّب فى الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبنيّ الأصل: معرباً، بل الاسم المركّب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسمٌ مركّب إلى المضاف إليه، ولايستحق بهذا التركيب إعرابًا بل المضاف إليه يستحقه بالتّركيب الإضافىّ، لأن المضاف عاملهُ على قولٍ، أو الحرف المقدّر على آخر(١)، كما يجئ:

وكذا التّابع مع متبوعه لا يستحق أحدُهُما بهذا التّركيب إعرابًا معيّنًا، وكذا أسماء الحروف الموجودة فى أوائل السّور، نحو : حمّ، ويسّ.

قوله: «مبنىّ الأصل» هذا أيضاً من ذاك، لأنه اصطلاحٌ مجدّدٌ منه مرادٌ به الحرف، والفعل الماضى، والأمر على ما فسّره فى الشرح.

وإنْ أخذنا لفظ المبنيّ الأصل على ما يقتضيه اللّفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة، فيَرِد عليه اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر(٢)، وجميع باب ما لا ينصرف.

بلى ، إن اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع أصيلاً فى الإعراب كالاسم، لتوارُد المعانى عليه- كما يجيئ فى بابه ـ لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره المبنيّ الأصل بالحرف والماضى والأمر: المصدرُ فى نحو:
١٧ أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً أمس، وذلك/ بأن يقال: المصدر ههنا يُشْبه الماضى لتقديره به مع «أنْ» أى : أنْ ضرب، وإلاّ لم يعمل، فهو مشابه للماضى مع أنه معرب، لأن مشابهة المصدر لمُطْلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضى بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

---

(١) في «ط» فقط : «الآخر» بـ «أل».

(٢) الشريف: «أي يخرج هذه الأسماء المعربة عن حدّ المعرب.

وإنما ذكر فى حدّ المُعْرب التّركيب، وكونه غيرَ مُشابه لمبنىّ الأصل احترازاً من قِسْمَى المبنىّ، وذلك لأن الاسم[١] إما أن يُبنى لعدم مُوجِب الإعراب، أعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة والمفعولية والإضافة، وهو الأسماء المعدّدة تعديداً كأسماء العدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف التهجى نحو: ألف، با، تا، ثا، ونحو زيدْ، بكرْ، عمرو، والأصوات كنخ[٢] وهِدْع[٣].

والمعانى الموجبة للإعراب إنما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركّب، أى الاسم الذى فيه سبب الإعراب، فتخرج[٤] هذه الأسماء المجرّدة عن السّبب، ويجىء فى التّصريف فى باب التقاء السّاكنين تحقيق الكلام فى الأسماء المعدّدة تعديداً ـ إن شاء الله تعالى.

وإما أن يُبْنى مع حصول الموجب للإعراب لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل ـ على ما يجىء فى باب المبنىّ، وذلك فى المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال والمركّبات، وبعض الظروف ـ على ما يأتى. فقوله: الذى لم يُشبِهْ مبنىّ الأصل يُخْرج هذه الأسماء.

وإنّما صحّ الاحتراز بالجنس أيضاً، لكونه أخصّ من الفصل بوَجْهٍ.

[حكمُ الاسم المعرب]

(ص): «وحُكْمُه: أنه يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً».

(ش): هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حدّ المعرب حُكماً من أحكامه لازمًا له جعله النحاة حدًّا للمعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخرهُ باختلاف العامل.

---

(١) في «ط» لأن لا اسم » . مكان : لأن الاسم، تحريف.

(٢) «نخ» قولك للبعير: إخ إخْ ليبْرك.

(٣) «هدْع» مكسورة العين: كلمة يسكنّ بها صغار الإبل عن نفارها.

(٤) في «ع» : فخرج.

قال المصنف ـ وهو الحقّ ـ يلزم منه الدّور[١]، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذى يصح لغةً.

ومعرفةُ مثل هذا الاختلاف موقوفةٌ على معرفة المُعْرب أولاً، فإنْ حدّدنا المُعْرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كُلّ محدود على حدّه ، فيكون دَوْرًا.

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب، ليتميّز عند المُنشئ للكلام فيُعْطيه بعد تعقُّل حقيقته حقّه من اختلاف الآخر.

أمّا إن عُرف الاختلافُ الصّحيح لا من معرفة المُعْرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته إذن على معرفة المُعْرب.

إن قيل: أىُّ فَرْق بين المُعْرب والمبنىّ فى الحُكْم المذكور؟ فإن المبّنى أيضًا يَخْتلفُ تقديراً، وذلك فى أحد قسميه، أعنى المركّب منه مع العامل: نحو جاءنى هؤلاء، فهو مثل: جاءنى قاضٍ.

فالجواب: أن المُعْربَ يختلف آخره تقديراً، أى يقدّر الإعراب على حَرْفه الأخير، ولا يظهر، إمّا للتعذّر، كما فى المَقْصور، أو للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنىّ، فإن الإعراب لا يُقدّر على حرفه الأخير، إذْ المانع من الإعراب فى جملته وهو مناسَبتُه للمبنىّ لا فى آخره، نحو: هؤلاء وأمسِ، وقد يكون فى آخره أيضاً كما فى جملته نحو: هذا، فلهذا يقال فى نحو: هؤلاء إنه فى محل الرّفع أى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى: جاءنى الفتى، فإنه يقال: إن الرفع ١٨ مقدّر فى آخره/ .

(١) = الدّورْ: هو : توقّف الشيء علي ما يتوقّف عليه، ويسمّي الدّور المصرّح، كما يتوقف (أ) علي (ب) وبالعكس أو بمراتب، كما يتوقف (أ) علي (ب) و(ب) علي (ج) و(ج) علي (أ). انظر التعريفات / ٥٦.

قوله : «لفظاً أو تقديراً» مصدران بمعنى المفعول، أى يختلف آخره اختلافًا ملفوظاً أو مقدّراً، فهما نَصْبٌ على المصدرَية [١]. ويجوز أن يكون المضاف مقدراً أى اختلاف لفظ أو تقدير.

[تعريف الإعراب]

(ص): الإعراب ما اختلف آخره به».

(ش): هذا تمام الحدّ على ما يؤذن به كلامُه فى الشرح [٢] .

[لماذا أعرب الاسم؟]

(ص): «ليدلّ على المعانى المعثورة عليه»

(ش): بيان لعلة وضع الإعراب فى الأسماء، والضمير فى قوله «آخره» للمعرب، وفى قوله: به لـ«ما». قوله : «المعثورة» أى المتعاقبة. قوله : «عليه» أى على المعرب. قوله: «ليدلّ» فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير «ما» ويعنى بـ «ما» الحركات والحروف، ويدخل فى عموم لفظة «ما» العامل أيضًا، لأنه الشىء الذى يختلف آخر المُعْرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الإعراب، فهما فى الظّاهر كالقاطع والسّكين [٣]، وإن كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة، وإن كان علامةَ لا علّة، ولهذا سموه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء على ظاهر اصطلاحهم، أعنى أن العامل كالعلّة الموجدة بأن يقال: باء الاستعانة دخولها فى الآلة أكثر منه فى المُوجد.

ولا يعترض على الحدّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة، وياء النّسبة، وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذى كان على الآخر انتفى، لأجل ياء

(١) فى ط : «المصدر» مكان : «المصدرية».
(٢) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب.
(٣) الشريف : «ولا شك أن القطع إنما حصل من القاطع بهذه الآلة.

الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء والتّاء بتركّبهما مع الاسم، وهذا تغيّر فى الآخر، وكذا فى ألف المثّنى، ويائه، وواو الجمع ويائه(١).

وذلك لأنه قال : الإعراب: ما اختلف آخر المُعْرب به، والمعرب كما ذكرناه هو المركّب مع عامله، ولايدخل العامل فى المضاف إلى الياء، والمنسوب، والمؤنث بالتاء، والمثنى، والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت مثلاً فى قولك: جاءنى مسلمان عن المُثنى، ولم تُخْبر عن المفرد، ثم تثنّيه. وكذا البواقى، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًّا لعدم التركّيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

ولا يقال: إن الحد غير جامع، لأن التغير فى نحو: مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر، إذ الآخر هو النّون، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التّنوين لعروضه لم يُخْرِج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النّونان.

قال المصنّف: إنما اخترت هذا الحدّ، وهو مختار عبد القاهر(٢) على ما نسب إليه الأندلسى(٣)، على حدّ بعض المتأخرين: الإعراب: اختلاف الآخر(٤)، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقّق ثبوته فى الآخر حتى يسمّى إعرابًا.

---

(١) الشريف: «يعنى أن الفتح قبل الألف والياء فى المثنىّ، والضّم والكسر قبل الواو والياء فى الجمع تغيّر فى الآخر أيضاً.

(٢) الجرجانى : عبد القاهر عبد الرحمن الجرجانى، كان من كبار أئمة العربيّة ، صنف المغنى فى شرح الإيضاح، والمقتصد فى شرح الإيضاح، والعوامل، والعمدة فى التصريف، توفى سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة.

(٣) لعله : أثير الدين : محمد بن يوسف بن على بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسىّ الغرناطىّ، توفّى فى الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ وله ترجمة وافية فى كتابى: المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة .

(٤)= الشريف: «لم يرد أن آخر المعرب لايتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح، بل أراد أن الاختلاف ليس أمراً متحقّقاً بل هو أمر اعتبارىّ، وليس الموجود فى آخر المعرب إلاّ تلك الحركات، والحروف الدالة على المعانى المعتورة عليه فهى الإعراب لا ذلك الأمر الاعتبارىّ الذى يتصف بها آخر المعرب، ولا استحالة فى أن يكون أمر موجود فى آخر المعرب سبباً لاتصّافه.

ولهم أن يقولوا : إنك أيضاً أثبت الاختلاف من حيثُ لا تدرى بقولك: ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلاّ وهناك اختلاف، إذ الفعل متضمن للمصدر.

وقال[١]: لو ثبت الاختلاف أيضاً ، فهو أمر واحد، ناشيء من مجموع الضّمّ والفتح والكسر، لا من كلّ واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدٌ منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شيء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافا؟

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناءً على معنى الاختلاف: انقلاب حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرْفٍ حرفًا آخر، والانقلاب من حيث هو هو [٢]شيء واحد.

والحق: / أن معنى قولنا: يختلف الآخر أى يتّصف بصفة لم يكن عليها قبل، ١٩
فإن «زيد» مثلاً فى حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضَمَمْت الّدال بعد التّركيب فى حال الرّفع فقد اختلفت، أى انتقلت من حالة السّكون إلى هذه الحركة المعيّنة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضّمة، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات[٣] مغايرٌ بعضها لبعض، بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلةً فى مطلق الاختلاف.

فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا: هو الانتقالات المذكورة.

---

(١) وقال : أى المصنّف.

(٢) «هو» الثانية سقطت من: «ع».

(٣) الشريف : «ولئن سلم أن ثمّة فى آخر: «زيد» أمراً زائداً فلابد أن يكون ناشئاً عن متعدّد من الضم والفتح والكسر، وإذا نشأ عن متعدّد بطل تقسيم الإعراب إلى ثلاثة، يريد أن الأمر الزائد على تقدير تحقيقه: هو الاختلاف الناشيء من متعدد ، إذ لا يعقل اختلاف من أمر واحد. ولا شك أن الاختلاف الناشيء من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين ، إذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف، ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففى المثال المذكور قد استوفى «زيد» أقسام الإعراب قطعاً، ولم يوجد هناك إلاّ اختلافان»، ثم ختم الشريف تعليقه بقوله: «وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثوراً» .

هذا إذا أُعْرب بالحركات.

وإن أعرب بالحروف فاختلاف الآخر إذن أحد نوعين[١]: أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة فقط أو ردّه مع القلب، كما إذا أردت مثلاً : إعراب «أب» بالحروف رَدَدْت عليه الواو المحذوفة رفعاً، ورددتها وقلبتها ألفاً فى النّصب وياء فى الجرّ.

وثانيها: جعل العين أو الحرف الذى زيد فى الآخر لغرض بعينه إعرابًا أيضًا، وجعله مع القلب إعرابًا، كما جعلت الألف والواو- المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو : مسلمان ومسلمون - علامتىْ الرفع أيضًا، وجعلتهما مع القلب علاَمَتىْ النّصب والجرّ. وكذا فوه، وذو مال، فقد اختلف حال الواو والألف رفعًا، لأنهما صارا لشيْئَيْنِ بعد ما كانا لشىءٍ واحد.

وينبغى أن يقدّر كل واحدة من الكسرتين فى نحو: إنّ المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى، فالاختلاف فى آخره ثلاثة، فهما كضَمَّتىْ «فُلْك» مفرداً، و«فُلْك» مجموعًا.

وكذا فَتْحتا [٢].. إن أحمدَ، وبأحمدَ، وياء : إن المسلمَيْن وبالمُسْلمَيْن، وإنّ المسْلمين ، وبالمسْلمين، وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع إذا جُعلتا إعراباً، لأن علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما.

فتبيّن لك بهذا أن الاختلاف فى كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهُوَ هُوَ.

ولو جعلنا أيضاً الاختلاف تحّول حركةً حركة أو حرفٍ حَرْفًا كما فهم المصنّف فهى. أيضاً ثلاثة[٣] اختلافات بحسب التّحوّلات: تحول الضَّمة فتحةً، وتحوّل الضَّمة كسرة، وتحوّل الفتحة كسرةً، وكذا فى الحروف.

(١) فى «ع» «فالاختلاف إذن نوعان » مكان: «فالاختلاف الآخر إذن أحد نوعين».

(٢) فى «ط» «نحو إن المسلمين إلخ بزيادة: «نحو».

(٣) فى جميع النسخ : «ثلاث اختلافات».

ولو جَعَلْنا تحوّلَ الضّمة فتحةً غيرَ تحوّل الفتحة ضَمَّةً حصل ستة[١] اختلافات. والحقّ أن معنى الاختلاف: ما ذكرنا أوّلاً وهو ثلاثة[٢].

وقال أيضاً: لو كان الإعراب هو الاختلاف لزم أن يكون الاسم فى أوّل تركيبه غير مُعْرب، كما لو جعل مثلاً «زيد» اسمًا لشخص، ثم ركّب مع عامله أوّل تركيب نحو: جاءنى زيدٌ فلا اختلاف ، إذا لم تَتحوّل حركةٌ إلى حركة بعد.

والجواب : أن معنى الاختلاف كما ذكرنا : انتقال الآخر من السكون إلى حركة ما، ففيه إذن اختلاف .

ثم نقول: ولو فسرنا الاختلاف أيضًا بانقلاب حركة حركة لكان الإلزام مشتركاً بينه وبين النّحاة لقوله: «ما اختلف آخره به» فما لم تنقلب حركةٌ حركةً لم يكن ما اختلف آخره به.

فإن قال: أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان، قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد: ما يختلف آخره به لا ما اخْتلف.

قوله: «ليدُلّ على المعانى» تعليلٌ لوضع الإعراب فى الأسماء.

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معانى الكلم على ضَرْبَيْن: أحدهما : / أن ٢٠
يكون فى كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدُهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة نحو: «القُرء» فى الطُّهر والحَيْض[٣]، وضَرْب[٤] فى التأثير المعروف، والسّير. وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، «ومِن» للابتداء،

(١) فى جميع النسخ : «ست اختلافات».
(٢) «جملة وهو ثلاثة» سقطت من «ع».
(٣) فى المعاجم اللغوية : القُرْء جمعة: أقراء، وقروء، وأقْرُؤٌ أو جمع الطُهر : قروء، وجمع الحيض : أقراء. وأقرأت: حاضت، وطهرت، والناقة : استقر الماء فى رحمها، والرّياح: هبّت لوقتها، ورجع ودنًا، وأخّر، واستأخر، وغاب، وانصرف، وتنسك كـ «نفرّأ».
(٤) أى وكلمة : «ضرْب» فإنها تدل على الضرب المباشر وهو التأثير أو السيّر فى الأرض.

والتّبيين ، والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعانى عن الآخر، لأنّ جاعله لأحد المعنيين، واضعاً كان ، أو مستعملاً[١] لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللَّبْس، فيضع العلامة لأحدهما.

والثانى: أن يكون فى الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهُما أو أحدُها على الآخر أو الأُخر فلا بدّ للطارئ إن لم يلزم من علامة مميّزة له من المطروء[٢] عليه، ومن ثَمَّ احتاج كل مجاز إلى قرينة[٣] دون الحقيقة. وهذا الطّارئ غير اللاّزم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخفّ العلامات، بل قد تُغيَّر له صيغةُ الكلمة، كما فى التّصغير، والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول: كرُجَيل، ورجال، وضُرِبَ، وقد يُجْتَلب له حرفٌ دالّ عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنّى، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث ، والمعرّف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدىّ ومُسلمة والمسلم .

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلّة كالوصف الدّال على معنى فى موصوفه، والمضاف إليه الدّال على معنى فى المضاف.

وإن كان طرآن[٤] المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركّب منه ومن غيره[٥]، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تُطْلب للملتبِس بغيره.

---

(١) الشريف: «واضعًا كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر» أى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الآخر أصلاً، وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه إليها، وربما لاحظه فنَصب قرينة». ومعنى قول الشريف: فنصب قرينة أى جعل له علامة تخرجه عن الوضع.

(٢) طرأ عليهم كمنع ، ومصدره طرءًا وطروءًا: أتاهم من مكان أو خرج عليهم فُجاءةً، ومطروء فى قول الرّضى: اسم مفعول من طرأ.

(٣) الشريف: «فإن المستعمل فى المعنى المجازىّ لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى، فلابد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج إلى اعتبار قرينة إجمالاً.

(٤) جعل طرآن مصدر طرأ مع أن مصدره : طرءاً وطروءاً، ولعلّها طُرآن بالضم، ففى القاموس : وأمرٌ طُرآنىّ بالضم، لا يُدْرى من حيث أتى .

(٥) ط: «ومن غير» بحذف الضمير من «غير» تحريف.

وإن كان الطّارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللاّئق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تَمكُّن لازمةً ولا يقتصر - للتمييز - على الكلمة الأخرى التى بها طرأ ذلك المعنى[١] كما اقتصر فى المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا فى هذا النّوْع أتم احتياط حتّى إنْ بَعُد ما طرأ بسببه المعنى كان[٢] هناك علامة لازمة للكلمة دَالّة على معناها الطّارىء.

ومثل هذا المعنى إنّما يكون فى الاسم، لأنه بعد وقوعه فى الكلام لابدّ أن يعرض فيه إمّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجُعل علامته إبعاض حروف المد التى هى أخف الحروف، أعنى الحركات، وجُعلت فى بعض الأسماء حروف المد، وهى الأسماء السّتة، والمثنّى والمجموع بالواو والنون، لعلّة نذكرها فى كُلّ واحد منها، ولم تُجْتَلب حروفُ مدٍّ أجنبيّةٌ لما قصد ذلك، بل، جعلت فى الأسماء السّتة لام الكلمة أو عينها علامة، وفى المثنى والمجموع حرفا التّثنية والجمع علامتين، كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذى هو أقوى الحركات للعمد، وهى ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييزأو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرّغ، والأسماء التى تلى حروف الإضافة، أعنى حروفَ الجرّ.

وإنّما جُعل للفضلات النَّصبُ الذى هو أضعف الحركات، وأخفّها لكون الفضلات أضعف من العُمَد وأكثر منها.

ثم أُريد أن يُميَّز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر، فميّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة.

(١) الشريف : «كالعامل الذى تطرأ به المعانى المعتورة على الأسماء».

(٢) فى ط« كائن» تحريف.

٢١ فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى/ العمدة[١] بحرف معنىً آخر منضمّا إلى المعنيين المذكورين علامته الجرّ، فإن سقط الحرفُ ظهر الإعراب المحلّى فى هذه الفضلة، نحو: الله لأفعلنّ، فإذا عطف على المجرور فالحملُ على الجَرّ الظّاهر أولى من الحْمل على النّصب المقدّر.

وقد يحمل على المحل كما فى قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٢] بالنّصب فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً كما فى الإضافة زال النصب المقدّر - كما سيجئ- ثم اعلم أن مُحْدث هذه المعانى فى كُلّ اسم هو المتكلّم، وكذا مُحْدث علاماتها، لكنه نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسّم فسُمّى عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلم، فقيل: العامل فى الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئى الكلام.

وكذا: العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى[٣] والفراء[٤]. إذْ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر.

واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو مرتّبٌ[٥] على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سببُ كونها فضلةً، فيكونان أيضاً سبَبَ علامةِ الفَضْلة.

---

(١) الشريف : أى أضيف إليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف.

(٢) المائدة / ٦.

(٣) الكسائى: علىّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائى، إمام الكوفيين فى النحو، مات بالرى سنة ثنتين أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين (البغية ٢/ ١٦٢-١٦٤.)

(٤) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدّيلمىّ إمام العربية أبوزكريا الفراء. توفى سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة .(البغية ٢/ ٣٣٣).

(٥) فى ط: «قريب» مكان «مرتب». تحريف.

وقال هشام بن معاوية[١]: هو الفاعل وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيرهُ من الأسماء فضلة .

وقال البصريّون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات.

وقول الكوفيين أقرب بناءً على الأصل الممّهد المذكور.

وجُعل الحرفُ الموصّل لأحد جُزْأَى الكلام إلى الفضلةعاملاً للجرّ فى ظاهر الفضلة، إذْ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة.

ثم قد يُحْذف حرفُ الجرّ لزومًا مع الفعل الذى أوصله الحرفُ إلى الفضلة لغرض التّخصيص أو التعريف فى الاسم- كما يجئ فى باب الإضافة- فيزول النّصب المحليّ عن المجرور لَفْظاً لكون الناصب، أى الفعل مع الفاعل محذوفًا نسيًا مَنْسيًا مع حرف الجار الدّالّ عليه، فكان أصل: غُلام زيد: «غُلامٌ» حصل لزيد، فإذا حذف الجارّ قام الاسم المراد تخصيصُهُ أو تعريفُهُ مقام الحرف الجارّ لفظاً فلا يُفْصَل بينهما كما لم يفصل بَيْنَ الحرْف ومجروره، ومعنىً أيضًا لدلالته على معنى اللام فى نحو: «غلامُ زيد» إذ هو مختصّ بالثانى، وعلى معنى«مِنْ» فى : نحو: «خاتم فضّة[٢]، إذ هو مبيّن بالثانى، فيحالُ عمل الجرّ على هذا الاسم كما أحيل على حرف الجر- كما يجىء - فأصل الجَرّ أن يكون عَلَمَ الفَضْلة التى تكون بواسطة، ثم يَخْرُجُ فى موضعين عن كونه عَلَم الفَضْلةِ ويبقى علماً للمضاف إليه فقط، أحدهما: فيما أضيف إليه الاسم، والثّانى فى المجرور المسند إليه نحو: مُرّ بزيد، والأصل فيهما أيضًا ذلك ـ كما بيّنا[٣].

---

(١) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوى، الكوفىّ أحد أعيان أصحاب الكسائى، توفى سنة ٢٠٩هـ انظر «البغية ٢/ ٣٢٨».

(٢) فى «ط» : «فضيّة» مكان : «فضة» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط : «وهما فى الأصل أيضاً فضلتان : مكان «والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينا» تحريف.

وكان قياس المستثنى غير المفرّغ بإلاّ، والمفعول معه : الجّر أيضًا، إذ هما فضلتان بواسطة الحَرْفيْن، لكن لما كان الواو فى الأصل للعطف، وغير مختصّ بأحد القبيلين، وكان «إلاّ» يدخل على غير الفضلة أيضًا كالمستثنى المفرّغ لم يَرَوْا إعمالهما، فبقى ما بعدهما منصوباً فى اللّفظ.

هذا ، وأمّا الحروف فلا يطرأ على معانيها شىء، بل معانيها طارئة على معانى ألفاظ أُخر ـ كما مرّ فى حدّ الاسم.

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنىً واحد طارئ ـ كما مَرّ ـ بلى، قد يطرأ عليها فى بَعْض المواضع أحد مَعْنَيَيْن مُلْتَبسيْن[1] كما فى قولك: ما باللّه حاجة فيَظلمك
٢٢ ـ على ما يجىء فى قسم الأفعال ـ فاعتبرَ ذلك الكوفيّون/ وقالوا: إعراب المضارع أصلىّ لا بمشابهته الاسم، خلافاً للبصريّين ـ على ما يجىء فى بابه.

فظهر بهذا التقدير أن الأصل فى الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأنّ أصل كل اسم أن يكون معربًا.

فإن قيل : كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهى فى حالة الإفراد غير مستحقةّ للإعراب، كما تقدّم فى الأسماء المعدودة؟.

قلت: إنّما حكم بذلك، لأن الواضع لم يَضَعْ الأسماء، إلا لتستعمل فى الكلام مركّبة، فاستعمالها مفردةً مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركّبات عارضٌ لكون استعمالها مفردةً عارضًا لها غير وَضْعىّ.

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنْفان منها:

أحدها: أسماء الأصوات، كنخ، وجه[2] ، ودج ، وَدُهْ، [3] لأن الواضع لم

(١) فى «ط» فقط : «المعنيين الملتبسين» بأداءة التعريف فيهما.

(٢) «جه» فى القاموس: وجاهِ جاهِ، وينوّن ويسكن، وجَوْهِ جَوْهِ : زجر للبعير، لا للناقة، ونَخْ للإبل، ودج للدجاج، كما تقدم.

(٣) فى القاموس : ودُه دُه بالضم: دعاء للإبل لتجىء إلى ولدها.

يضعها إلاّ لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن فى الأصل كلمات-كما يجىء فى بابها.

والثانى: أسماء حروف التّهجّى، لأنها كالحكاية : لحروف التّهجّى التى ليست بكَلم، ومن ثَمّ كانت أوائلها تلك الحروف المحكيّة إلاّ لفظة «لا»، فإنهم لمّا لم يُمْكنهم النطق بالألف الساكنة توّصلوا إليه باللاّم المتحرّكة، كما توصّلوا إلى النُّطق بلام التّعريف السّاكنة بالألف المتحركة، أعنى الهمزة.

وأمّا «ألفٌ» فهو اسم الهمزة، لأن أوله الهمزة، فينبغى أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف» ، وأما قوله:

تُكَتِّبانِ في الطّريق لامَ الفْ[1] =٧

فمقصوده : اللام والهمزة، لا صورة «لا»[2].

(١) هو الشاهد السابع فى «الخزانة».
قال البغدادى : الشاهد فيه: «على أن مقصود الشاعر اللام والهمزة لا صورة: «لا»، فيكون معناه : أنه تارة يمشى مستقيماً فتخط رجلاه خطًا شبيهًا بالألف، وتارة يمشى معوجًا، فتخط رجلاه خطًا شبيهاً باللام.
وعليه فالظاهر أن نقول : لامًا وألفًا. ووجهه أنه حذف التنوين من الأوّل من باب الوصل بنية الوقف، وحذف العاطف، ووقف على الثانى على لغة ربيعة، وليس فى واحد من هذه الثلاثة ضرورة.
واستشهد به سيبويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام
والشاهد لأبى النجم العِجْلى، وهو ثالث أبيات ثلاثة:
خرجتُ من عند زياد كالخرف تخطُّ رجلاى بخطٍّ مختلفْ.
تكتبان فَى الطريق لامَ الف.
من شواهد : سيبويه ٢: ٣٤، والمقتضب ١ ,٢٣٧، ٣: ٣٥٧، والشافية ٤: ١٥٦، والمغنى٢: ٣٩ والهمع والدرر رقم ١٣٣٠.
وعلق الشريف على قوله «لام ألف» بقوله: «قال فى الصّحاح: الألف على ضربين : ليّنة، ومتحرّكة، فالليّنة تسمّى ألفًا، والمتحرّكة تسمَى همزةً، ويظهر من ذلك أن الألف يتناولهما معاً إلا أنه ميّز بين تسميهما بإطلاق الألف على أحدهما، وتسمية الآخر بالهمزة...
وبالجملة فالألف إما مختصّ بالساكنة أو متناول للمتحرّكة أيضًا، وقد حكم الشارح - أعنى الرضى - بأنه اسم للهمزة فقط، لأنه مصدّر بها على قياس سائر أسماء الحروف، وجعل اسم السّاكنة لفظة: «لا» ، وفيه تكلف لا يخفى».
(٢) الظاهر أن المراد صورة الألف الساكنة، لأن الهمزة لا صورة لها معيّنة إلاّ فى أول الكلمة.

ولو نظر الواضع فى الصّنفين إلى وقوعهما مُرَكَّبَيْن لكانا مُعْرَبيْن فى نظره، فلم يجز أن يصوغَهُما على أقل من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد مُعْرَبًا على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلاّ وقد حُذِف منه شىء كـ «يد» و«دم» ، وقد صاغ كثيراً منهما[1] على حرفين، كـ«نخْ» و«جه» و«با» و«تا» و«ثا».

وإنّما صاغ على أقلّ من «ثلاثة»[2] ما كان يعرف أنه يكون فى التركيب مشابهًا للحرف كـ«ما»، و«مَنْ»، وتاء الضّمير، وكافه، فعلم أنه يُبْنى لثبوت علّته فجوّز بناءه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائيّ والفرّاء ما ألْزَما فى ترافُع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّمُ كلِّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدُّم الشىءِ على نفسه، لأن المتقدِّم على المتقدِّم على الشىء متقدِّمٌ على ذلك الشّىء.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النّحويّ ليس مؤثّراً فى الحقيقة، حتى يلزم تقدُّمه على أثره، بل هو علامة- كما مرّ- ولو أوجبنا أيضًا تقدُّمه لكونه كالسبب- كما مّر.

قلنا : إن كلّ واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من
٢٣ وجه آخر، فإذا اختلف الجهتَان فلا دَوْر. أمّا تقدّم المبتدأ فلأنّ حق/ المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له، وأما تقدّم الخبر فلأنه مَحَطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغَرض الإخبار عنه، والغَرَض وإن كان متأخّرًا فى الوجود إلاّ أنه متقدّم فى القَصْد، وهو العلّة الغائيّة، وهو الذى يقال فيه : أولّ الفِكْر آخرُ العمل، فيرفع كلٌّ منهما صاحِبَه بالتَّقَدّم الذى فيه،

(١) أى من أسماء الأصوات، وحروف المعجم.

(٢) الشريف: «قال صاحب الكشاف: إن أسماء الحروف تقع فى التعديد كثيراً فخففت بالقصر فيما هو ممدود، وبذلك يندفع كلام الشارح.

فترافُع المبتدأ والخبر، إذًا كعمل كلمة الشّرْط، والشّرْط كلّ منهما فى الآخر، فى نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[١] فأداة الشّرط متقدّمة على الشرط، إذْ هىَ مؤثرة لمعنى الشّرط فيه، متأخّرة عنه تأخّر الفضلات عن العُمد، فالمبتدأ[٢] والخَبر، على هذا التقدير أصلان فى الرّفع، كالفاعل، وليسا بمحمولَيْن فى الرّفع عليه، وهو مذهب الأخفش[٣]، وابن السّراج.

ولا دليل على ما يُعْزى إلى الخليل من كونهما فرْعَيْن على الفاعل، ولا على ما يُعْزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرّفع.

وعلى التّقرير المذكور، التّمييز، والحالُ، والمستثنى الفضلةُ أصول فى النّصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النّحاة.

ولما كان مستنكرًا فى ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لَمَا تقرّر فى الأذهان من تقدّم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدّم الشىء على مؤثره ضَعُفَ[٤] عملُهما، فَنَسخ عملهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنىً ككان، وظن، وكاد، وإنّ، وأخواتها، وما، ولا التبرئة، على - ما يجىء فى أبوابها- فصارت العُمْدةُ فى صورة الفضلة منتصبة، وهى اسم «إن» و«لا» التبرئة وخبر«كان» و«كاد» ومفعولا «ظن» ووجْهُ مشابهتها للفضلة يجئ فى أبوابها.

وإنما جاز تقدم كلّ أحد جُزْأى من الاسميّة على الآخر [٥]لعمل كُلّ واحد منهما فى الآخر، والعامل متقدم [٦] الرّتْبة على معموله، لكن الأولى تقدّم المسند

---

(١) الإسراء/ ١١٠.

(٢) فى «ع» سقطت كلمة: «فالمبتدأ»

(٣) سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش الأوسط. توفى سنة خمس عشرة، وقيل : إحدى وعشرين ومائتين.

(٤) الشريف: «ومن جعل العامل معنى الابتداء، واعتبر فيه التجرّد عن العوامل قال : هو عامل معنوىّ ضعيف ينتفى بدخول العوامل اللفظية، فلذلك بطل عمله».

(٥) الشريف: «ومن قال العامل : هو الابتداء قال : لمّا لم يكن شىء منهما معمولاً للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر إلا أن المحكوم عليه أولى بالتقديم.

(٦) فى ط: «مقدم» مكان : متقدم.

إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان مُتقدمًا فى الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدّم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل، وليس عاملاً فيه كما كان المبتدأ عاملاً (١) فى الخبر.

ولم يعتنوا بحال المفاعيل، ولم يلزموها موضعها الطبيعيّ، أعنى ما بعد العامل لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعرابُ، فما وجدت منها مبنيًّا فاطلب لبنائه علّة، كما نذكره فى المضمرات، والمبهمات، وأسماء الأفعال، والكنايات، وبعض الظّروف.

وأما أسماء الأصوات،وأسماء حروف التّهجّى فبناؤهما أصلىّ ولا يحتاج إلى تعليل وإعرابُهما فى نحو قوله:

٨= * تداعَيْن باسم الشّيبِ في مُتثلّم *(٢)

وقوله:

٩= إذا اجْتمعوا على ألف واوٍ وياء هاج بَيْنَهُمُ جدالُ(٣)

(١) : «عاملاً» سقطت من ط ، والأسلوب يعيّنها.

(٢) هو الشاهد الثامن فى الخزانة.
البغدادىّ: على أن اسم الصوت إنما أُعرب فى هذا التركيب، وإن كان بناؤه أصليًّا، يريد أن أسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى، كما يجوز إعراب الحروف إذا قصد ألفاظها.
والشاهد من قصيدة لذى الرّمة يمدح بها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة. وعجز هذا المصراع:

* جوانبه من بَصْرَةٍ وسِلام *

= وتداعَيْن: أى دعا بعض القلص بعضًا.
والشيب بالكسر: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. والصوت: شيب شيب
والمتثلّم: المنكسر المتهدّم، أراد فى حوض متثلم. فحذف الموصوف لدلالة مصبّ الحوض عليه.
والبَصرة بفتح الباء: حجارة رخوة فيها بياض، وبه سمّيت البصرة. والسِّلام بكسر المهملة: جمع سلمة بفتحها وكسر اللام وهى الحجارة.
من شواهد: ابن يعيش ٣: ١٤، ٤: ٧٢، والأشمونى ٣: ٢١١، واللسان: «شيب، و«بصر».
وانظر ديوان ذى الرّمّة/ ٦٨٩ ـ المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.

(٣) هو الشاهد التاسع فى الخزانة.
قال البغدادىّ: «على أن حروف المعجم تعرب إذا ركبت، وإن كان بناؤها أصليّا، قيل: حيث كانت معربة لأجل التركيب علم أنها قبل التركيب غير معربة، وهذا حكم جميع الأسماء، سواء قلنا: إنها قبل التركيب موقوفة أم مبنية.
وقال هذا الشاهد يزيد بن الحكم.
من شواهد: ابن يعيش ٦: ٢٩.

أنواع الإعراب

(ص): وأنواعه: " رفع، ونصبٌ، وجرّ، فالرفع علمُ الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة».

(ش): اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاضُ حروف العلّة، فضمّ الحرف فى الحقيقة: اتيانٌ بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسرُه: الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحُه: الإتيان بعده بشىء من الألف، وإلاّ فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدّ/ سمّى الحرف متحركًا، كأنك حركت الحرف إلى مَخْرج حرف المّد، ٢٤
وبضدّ ذلك[١] سكون الحرف، فالحركة ـ إذَن ـ بعد الحرف، لكنها من فرط اتّصالها به يتوهّم أنّها معه لا بَعْده[٢] بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تامّا.

وإنما قيل لعلَم الفاعل: رفعٌ، لأنك إذا ضَمَمْت الشّفَتين لإخراج هذه الحركة أرتفعتا عن مكانهما، فالرّفع من لوازم مثل هذا الضّم وتوابعه، فسمّى حركة البناء ضمّا وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالَة الحركة على المعنى تابعةٌ لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نَصْبُ الفم تابعٌ لفتحه، كأن الفَم كان شيئًا ساقطًا فنصبته أى أقمته بفتحتك اياه، فسمىّ حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا.

وأمّا جر الفكّ الأسفل إلى أسفل، وخفضه[٣] فهو ككَسْر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفل، فسمّى حركة الإعراب جرّا، وحركة البناء كسْرًا لأن

(١) الشريف: «يعنى أن سكون الحرف ألاّ يُؤتى بعده بشىء من هذه الأبعاض بلا فصل.

(٢) الشريف: «ومن فرطا الاتصال، وشدّة اللزوم تعذّر أو تعسّر النطق بعد النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة.

وأمآ إذا تلفظ بالحرف بعد حرّف آخر فلا تعسّر أصلاً فى ترك الحركة. فالإتيان بشىء من تلك الأبعاض لازم الحرف، إمّا بعده بلا فصل، وإما قبله بلا فصل أو مع فصل .

(٣) فى «ط»: وحفظه بالظاء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

الأوّلَيْنِ[١] أوضح وأظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث[٢]، ثم الجزْم بمعنى: القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشىء القاطع للحركة أو الحرف فسمّى الإعرابىّ جزمًا، والبنائيّ وقفًا وسكونًا.

وإنّما سمِّى المعرب معربًا، لأن الإعراب إبانُة المعنى، والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله: «الثَّيِّب يُعْرب عنها لسانها»[٣]، أى يُبَيّن.

وسمّى المبنّى مبنيًّا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: «فالرفع» علم الفاعليّة، أى علامتُها، والأوْلى كما بيّنا أن يقال: الرفّع علم كون الاسم عُمدة الكلام، ولا يكون فى غير العُمد، والنّصب علم الفضليّة فى الأصل، ثم يدخل فى العُمد تشبيهًا بالفضلات كما مضى.

وعلى قول المصنف: الرّفع فى الأصل علم الفاعليّة والنّصب علم المفعوليّة، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأمّا الجرّ فعلم الإضافة، أى كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا كما فى: غُلام زيد، وحسن الوجه.

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، فى نحو: جاء مسلم، مسلمان ، ومسلمون، وأبوك.

والنصب أربعة: الفتح والكسر والألف والياء في نحو: إنّ مسلمًا، ومسلماتٍ، وأياك، ومسلمَيْنِ ومُسْلمين.

والجّر ثلاثة أشياءَ: الكسر، والفتح، والياء فى نحو: بزيدٍ، وبأحمدَ، وبمسلَمْين وبمُسلمينَ وبأبيك.

وكلّ ما سوى الضّمّ فى الرَفع، والفتح فى النّصب، والكسر فى الجر فروعها ـ كما يجىء.

وبَيْن الضّم والرفّع عموم وخصوص من وجه، أمّا كون الرّفع أعمّ فلوقوعه

(١) أى الجرّ والخفض. (٢) أى الكسر.

(٣) لم يرد الحديث بهذا اللفظ فى مسلم، وإنما ورد: «الثيب أحق بنفسها من وليها» انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٢٩٢٠.

على الضّم والألف والواو، وأمّا كونه أخصّ فلأن الضّم قد يكون علم العمدة كما فى: جاء الرجلُ، وقد لا يكون كما فى حَيْثُ.

وكذا الكلام فى النصب والجَر.

وإذا أطلق الضّم والفتح والكسر فى عبارات البصرّية، فهى لا تقع إلا على حركات غير إعرابيّة بنائية كانت كضمة حيث، أو، لا، كضمة قاف قُفل، ومع القرينة تُطْلق على حركات الإعراب أيضًا، كقول المصنّف بالضّمة رفعًا.

والكوفيّون يُطْلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا.

قوله: «وأنواعه: رفعٌ ونصبٌ وجرّ» الرفع والنّصب والجرّ عنده: الحركات كما ذكرنا أو الحروف على مذهب مَنْ قال: الإعراب الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العُمْدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضْلة، والجرّ انتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر[1] فى اصطلاحهم: أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضدّه، وهو عدم الاختلاف[2] اتفاقًا، ولا يُطْلق البناء على الحركات / . ٢٥

وانما جُعِل الإعرابُ فى آخر الكلمة، لأنه دالّ على وَصْفِ الاسم أى كونه عُمدة أو فضْلة، والدّالّ على الوصْف بعد الموصوف.

★★★

(١) الشريف: «يمكن أن يقال: الظاهر فى اصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف، وذلك لأن الإعراب إنما سمىّ إعرابًا، لأن فيه إبانة وكشفًا عن المعنى، والإبانة إنما هى للحركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعانى اتفاقًا».

(٢) الشريف: «وأما قوله: البناء: هو عدم الاختلاف، فيكون الإعراب هو الإختلاف لأنهّما متقابلان، فنقول: إن المعرب فيه شيئان: الاختلاف، وما هو سببه، والمبنىّ فليس فيه إلا عدم الاختلاف، إذ لاحاجة فيه إلى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف».

تعريف العامل

(ص): «والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب»[١].

(ش): انمّا بيّن العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعنى بالتقوم نحوًا من قيام العرَض بالجوهر، فإنّ معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة: كون الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافًا إليها، وهى كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة والمضاف إليه بسبب توسّط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموُجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل.

فالباء فى قوله: «به يتقوم» للاستعانة نظرًا إلى أن المسّمى عاملاً فى الحقيقة[٢]: آلة، والمقوِّم هو المتكلم، وليس الباء كما فى قولك: قام هذا العَرَض بهذا المحلّ، ولاشك أن فى لفظ المُصنّف إبهامًا، لأن الظّاهر فى نحو: قام به، وتقوّم به: هذا المعنى الأخير[٣].

فإذا ثبت أن العامل فى الاسم: ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافًا فى أنّ العامل فى المضاف إليه هو اللاّم المقدّرةُ أو «منْ»أو المضاف، فمن قال: إنّه الحرف المقدّر نظر إلى أن معناه فى الأصل هو الموقعَ[٤] للإضافة بَيْن الفعل والمضاف إليه إذْ أصل: غلامُ زيد غلامٌ حصل لزيد،

---

(١) كلمة: «للإعراب» زيادة فى «ك».

(٢) الشريف: «لأن هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل».

(٣) الشريف: «أمّا الظهور فى نحو: قام به فلاخفاء فيه، وأمّا فى نحو: تقوّم به، فلأنه تفعّل منه، فمعناه بحسب اللغة راجع إليه».

(٤) فى «ط» فقط: «الموقع المقدم للإضافة» بزيادة كلمة: «المقدم».

فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرْف. ولا ينكر هنا عمل حرف الجر مقدّرًا، وإن ضَعُف مثله فى نحو: «خير»[١] فى قول رؤية، وذلك لقوة الدّالّ عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبيّن به، كما أنّ نصب «أنْ» المقّدرة فى نحو:

= ١٠ * أحْضُرَ الوغى *[٢]

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السّببيّة أو واو الجمع ـ كما يجىء فى باب نواصب المضارع ـ جاز نصبها مطّردًا. وكذا الجرّ بربّ المقّدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف.

ومَنْ قال: إنّ عامل الجرّ هو المضاف، وهو الأوْلى قال: «إنّ حرف الجّر شريعة منسوخة، والمضاف مفيدٌ معناه، ولو كان مقدّرًا لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيد، فمعنى كون الثانى مضافًا إليه حاصل له بواسطة[٣] الأول، فهو الجارّ بنفسه.

وقال بعضهم: العاملُ معنى الإضافة وليس بشىء، لأنه أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضى[٤].

---

(١) رؤية بن العجّاج سُئل: كيف أصبحت؟ قال: «خيرٍ» بالجرّ أى بخير، وحذف حرف الجرّ.

(٢) هو الشاهد العاشر فى الخزانة.

وهو قطعة من بيت وهو:

ألا أيَهذا اللاّئمى أحْضُرَ الوغى وأن أشهَد اللّذات هل أنت مُخلدى

والشاهد فيه: نصب الفعل: «أحضر» بـ«أن» المقدّرة، وهذا ضعيف.

والوغى: الحرب، وقال ابن جنىّ كما فى الخزانة: الوغى بالمهملة: الصوت، وبالمعجمة: الحرَب نفسها، والشهود: الحضور. الشاهد لطرفة بن العبد من معلّقته المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١: ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦، وشرح شذور الذهب / ١٣٨، والهمع والدرر رقم ٣، ٦٨٦، ١٠٤٠.

(٣) فى «ط»: بوساطة.

(٤) «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى» سقط من «ع».

وإن أراد بها النِّسبة التى بين المضاف والمضاف إليه، فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضًا النّسبة التى بينهما وبين الفعل، كما قال: خَلَفَ[١]: العامل فى الفاعل: هو الإسناد لا الفعل.

★★★

(١) خلف الأحمر البصرىّ: أبومحرز بن حيّان، توفى فى حدود الثمانية ومائة. انظر. البقية ١/ ٥٥٤.

[الأسماء المعربة بالحركات وبالحروف]

[٢٥] **(ص)**: فالمفرد/ المنصرف والجمع المكسّر المنصرف بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرا.

جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة غير المنصرف بالضّمة والفتحة.

أخوك وأبوك وحَموك وهُنوك وفُوك وذو مال مضاف إلى غير ياء المتكلم بالواوّ والألف، والياء.

المثنى وكلا مضافا إلى مضمر. واثنان بالألف والياء.

جمع المذّكر السّالم، وأولو، وعشرون وأخواتها بالواو والياء».

(ش): هذا تقسيم الأسماء المعربة حسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنّا بيّنا أن الرّفع: ثلاثة أشياءَ. والنصب: أربعة، والجرّ: ثلاثة، فهو يريد بيان محالّ هذه الإعرابات، وأن كلّ واحدٍ منها فى أىّ معرب يكون؟

فبدأ بمعرباتٍ إعرابُها بالحركات، لأنها الأصل فى الإعراب لخفّتها، وقسّمها ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحركات الثّلاث، كلّ واحدة منها فى محلّها، أعنُى الضّمّ فى حالة الرفع، والفتح فى النصب، والكسر فى الجرّ وهو شيئان.

أحدهما: المفرد، أى الذى لا يكون مثنىً ولا مجموعًا سواء كان مضافًا أو، لا. «المنصرفُ»(١) احتراز عن غير المنصرف.

وكان عليه أن يضم إليه قيدًا آخر، وهو أن لا يكون من الأسماء السّتة، ولايجوز أن يكون قوله: «المفرد» احترازًا عن المضاف، فيخرج الأسماء الستة، إذْ لو احترز عنه لوجب أن لاّ يَستَوفى شيءٌ من المضاف الحركات الثلاثَ.

(١) المنصرف: صفة «المفرد».

وثانيهما: الجامع لثلاثة قيود: الجمعيّة، احترازًا عن المثّنى، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذْ قد مرّ ذكره، والتكسير[١] احترازًا عن السالم، لأن إعراب المذكّر منه بالحروف، والمؤنّث غير مستوف للحركات، والانصراف احترازًا عن غير المُنْصرف نحو، مساجد وأنبياء.

وإنّما أعرب الجمع المكسر إعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفًا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيّرة عن وضع مفرده، ويكون بعضه مخالفًا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضًا لم يطّرد فى آخره حرفُ لينٍ صالح، لأن يجعل إعرابًا كما فى الجمع بالواو والنون.

قوله: «بالضّمة رفعًا»، الجار والمجرور خبر المبتدأ.

وقوله: «رفعًا» مصدرٌ بمعنى المفعول، كقولهم الفاعل رفعٌ أى مرفوع، وانتصابه على الحال أى مرفوعين، والعامل فيه[٢] الجار والمجرور، وذو الحال الضّمير المُسْتكنّ فيه. والباء فى قوله:« بالضمة» بمعنى «مع». ويجوز أن يكون المعنى: مُلْتبسان بالضّمة[٣] . ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعيّنة فى حال كونهما مرفوعين، أى مصاحبين لعلَم العمدة.

وكذا قوله: «والفتحة نصبًا» وأمثاله، وهذا من باب العطف على[٤] عاملين مختلفين المجوَّز عند المصنف قياسًا نحو: إن فى الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا ـ على ما يجىء.

والثّانى من الثلاثة الأقسام: ما فيه الضمة رفعًا، والكسرة جرًا، ونصبًا، وهى شىء واحد، أعنى الجمع بشرطين[٥]: أحدهما: أن يكون جمع المؤنث احترازًا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء.

(١) فى «ط» فقط «والتكثير» بالثاء.

(٢) «والعامل فيه» سقط من «ع».

(٣) فتكون الباء للإلصاق، وليست للمعيّة.

(٤) أى على معمولى عاملين.

(٥) فى «ع» فقط: «أعنى الجمع وهو جامع لقيدين».

والثّانى: أن يكون سالمًا احترازًا عن المكسّر[١] المستوفى للحركات نحو: رجال، أو للضم والفتح نحو مساجد.

وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعنى جمع المذّكر السّالم ـ على ما يجىء بعد.

والثالث: ما فيه الضّمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًا، وهو أيضًا شىء واحد غير المنصرف، مفردًا كان أو مجموعًا مكسّرًا نحو: أحمد، ومساجد. وإنما نقص الكسر وأتبع الفتح ـ لما يجىء فى بابه.

ثم ثنّى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسّمها أيضا ثلاثة أقسام:

أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة كلاً فى محلّها وهى:

★★★

(١) الشريف: «التمثيل بالمكسّر من جمع المؤنث أولى، لأن المكسّر من جمع المذكّر قد خرج بالقيد الأوّل».

[إعراب الأسماء الستة]

٢٧ الأسماء السّتة بشرط إفرادها، وكونها غير / مصغرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكم، لانها إذا ثنيّت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثنّاة والمجموعة. وكذا إذا صُغّرت، لأن المصغّر منها يتحرك عينه ولا مه[1] وجوباً، ليتمَّ وزن فُعَيل، وحرف العُلّة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة. وإنما اشتراط إضافتها إلى غير ياء المتكلم - لما سيجىء أن المقطوع منها عن الإضافة محرّك بالحركات ـ لما سنذكر، والمضاف إلى ياء المتكلّم لا يتبينّ إعرابه - على ما سيجىء.

وتصريحُهُ بهذه الأسماء السّتة يُغْنى عن الاحتزاز عن تَثنيتها وجَمْعِها وتصْغيرها.

[اختلاف النحويّين فى إعراب الأسماء الستة]

فلهم فى إعراب هذه الأسماء أقوال:

الأقرب عندى أن اللام فى أربعة منها، وهى: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك أعلام للمعانى المتناوبة كَالحركات، وكذا العينُ فى الباقيين منها، أعنى: فوك وذو مال، فهى فى حال الرفع لام الكلمة أو عينها، وعلم العمدة[2]. وفى النَصب والجرّ علم الفضلة والمضاف إليه، فهى مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب.

وسنشيّد هذا الوجه بعد ذِكْر الأوجه المقولة فيها.

فعن سيويه.. أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعت فى هذه الأسماء حركات ما قبل

(١) احتزاز عن «ذو»

(٢) من قوله: «وعلم العمدة» إلى قوله: «وسنشيد» سقط من «ع».

حروف إعرابها حركات إعرابها كما فى «امرُؤ»، وابنُم، ثم حُذِفت الضّمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضًا للاستثقال، فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه أنه كيف خالفت الأربعةُ منها أعنى المحذوفةَ اللّام، أخواتِها من «يد» و«دم» فى ردّ اللام فى الإضافة[١] وأيْش[٢] الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف. وأيضًا إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليل. وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلُّ قليل. وأيضًا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر، فهلاّ نجعلها مثلَها فى كونها أعلامًا على المعانى.

وقال المصنف.. ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين: تقديرىّ بالحركات، ولفظى بالحروف، قال، لأنه قدر الحركة، ثم قال فى الواو: هى علامة الرفع وهو ضعيفٌ لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنهّا معربة بالحركات على ما قبل الحروف، وبالحروف أيضًا، وهو ضعيف[٣] لمثل ما ضُعِّف له ما تأول به المصنّف كلام سيبويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب كالحركات.

ويتعذّر ما قال فى: فوك وذو مال لبقاء المُعْرب على حرف واحدٍ، وذلك ما لا نظير له[٤].

وقال الرّبعى: إنها معربةٌ بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها،

---

(١) سقط من «ع» كلمتا: «فى الإضافة».

(٢) الشريف: «أيش، قيل: هى كلمة مستقلة بمعنى، أىّ شىء؟ وليست مخففة منه.

(٣) = لأن الإعراب لا يكون فى وسط الكلمة.

(٤) فى «ع» «شىء مالا نظير له».

وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفًا لانفتاحة كما فى «ياجَل»[١] وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفًا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازنّى[٢]: إنها معربةٌ بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع كما فى قوله:

١١= * أدْ نُو فأنظورُ *[٣]

وقوله:

١٢= * ينْباعُ من ذفْرى غضوبٍ جَسْرةٍ *[٤]

(١) لغة الحجاز: «يَوْجل» قال تعالى: ﴿لا تَوْجَلْ إنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ الحجر/ ٥٣، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها.
والذين يقولن: «ياجل» هم بنوعا مر كما قال الفراء، وذلك أن من لغتهم: أنت تيجَل، ونحن نيجَل، وأنا ايجل، فلمّا رأوا الواو قد غلبتَها الكسرة فى هؤلاء الأحرف توهموا أن فَتحة الياء فى: «يَوْجل» تجرّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك» انظر: «دقائق التصريف» لابن سعيد المؤدب/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المازنى: «بكر بن محمد بن بقيّة: أبو عثمان المازنى توفى سنة تسع أو ثمان - وأربعين ومائتين، انظر البغية ١/ ٤٦٣.

(٣) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة.
البغدادىّ: استشهد به «على أن الواو حاصلة من إشباع الضمة وأصله: فأنْظُرُ.
وهو قطعة من بيت ثان أنشدهما الفرّاء، وهما:

اللـه يعلـم أنّا فـى تلفّتـنا يوم الفـراق إلـى أحبابنا صُورُ
وأنّنى حَوْثُما يثنى الهوى بصرى مـن حَـوْثما سلكوا أدنوفأ نظـورُ

والصور: جمع أَصْوَر وهو المائل من الشوق، من صَوِرَ يَصْوَرُ صَوَرًا بالتحريك: مال
وحوث: ظرف مكان لغة فى حيث
والمعنىَ أننا إذا تلفتنا إلى الأحباب عند رحيلهم فكأنّنا أشياح ليس فيها أرواح.
من شواهد» المحتسب ١ : ٢٥٩، وابن الشجرى ٢ : ٥٨، والإنصاف رقم ٦.
وابن تعيش ١٠: ١٠٦، والمغنى رقم ٦٨٥، والهمع والدور رقم ١٦٩٦.

(٤) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزانة.
البغدادىّ: استشهد به «على أن الألف تولّدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع، وتمامه:

* زيّافة مثل الفنيق المُكْدَمَ *

والشاهد من معلّقة عنترة، والذّفرى: الموضع الذى يعرق مَن الإبل خلف الأذن. والغضوب: =

وهو أيضاً ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا فى الوزن، وأيضًا يبقى: فوك : و«ذومال» على حرف.

وقال الجَرْمي[١]: انقلابها هو الإعراب، وأما هى فإمّا لام أو عين، فعلى قوله: لا يكون/ فى الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيفٌ لدلالة الواو فى الظاهر على ٢٨
الفاعلّية كالضّمة.

وقال أبو عليّ[٢]: إنها حروف إعراب، وتدلّ على الإعراب، فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذاك مااخترنا[٣]. وإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابّية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنّف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة فى أربعة ومن عينها فى الباقيتين، لأن دليل الاعراب لا يكون من سِنْخ الكلمة، فهى بدل يفيد مالم يُفْده المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء فى «بنت» تفيد التأنيث بخلاف الواو التى هى أصلها، ولا يبقى «ذو» و«فوك» على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه.

هذا آخر كلامه.

ويقال عليه: أىّ محذور يلزم من جعل الإعراب من سِنْخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سِنْخها، كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سِنْخهما[٤] أعنى علامة التثنية والجمع، إذْ هِىَ من سِنْخ المثنىّ والمجموع.

= الناقة الصعبة الشديدة المراس، والجسر: العظيم من الإبل والأنثى جسرة، والفنيق: الفحل، والمكدم: الذى لايؤذى ولا يركب لكرامته على أهله.
من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٥٨، والإنصاف/ ٢٦، والشافية٤/ ٢٤.

(١) الجَرْمى: صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى توفى ٢٨٦هـ. البغية ٢/ ٨.

(٢) أبو عليّ الفارسى: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، توفى ٣٧٧ (البغية ١/ ٤٩٦.

(٣) فى ط: أحترنا» بالحاء، تحريف.

(٤) السنخ: الأصل

[رأى الرضّى]

ثم نقول: إنما جُعِل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئةً لِجَعْل إعراب المثنّى والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُحْوجُون[١] إلى إعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات. والحروف، وإن كانت فروعاً للحركات فى باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلاّ أنها أقوى من حيث تولّدها منها، فاستبدّ بها[٢] المفرد الأول، لأنّ[٣] كُلَّ حرف منها كحركتين أو اكثر، فكرهوا أن يستبد، المثنّى والمجموع مع كونهما فَرْعَيْن للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جُملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت فى المفردات الإعراب بالحركات التى هى الأصل فى الإعراب، وبالحروف التى هى أقوى منها مع كونها فروعاً لها، وفضّلوها على المثنّى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً فى موضعه، وكلّ واحداً من المثنى والمجموع لم يَسْتَوفِها، ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه.

وإنّما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو: «غد» لمشابهتها للمثُنّى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللاّزم فتقوى المُشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنّى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علّة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كُلْفَة اجتلاب حروف أجنّبية، مع أنّ اللام فى أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسيًا منسيّا فهى، إذن، كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو فى «فوك» لأنها كانت مبدلة منها الميم فى الإفراد، فلم تُرَدّ إلى أصلها إلاّ للإعراب.

---

(١) فى «ع»: «يخرجون» تحريف.

(٢) أى بالحركات.

(٣) فى ط: بزيادة: «لأن الحروف أقوى» وهى زيادة ليست فى النسخ المخطوطة.

وأما فى نحو «حِر» فليس لامه حرف علّة، وأما نحوُ ابن، واسْم فهمزة الوصل فيه بدلٌ من اللاّم بدليل معاقبتها إيّاها فى النّسب نحو: ابنىّ وبنوىّ، فكأن لامها ليست حرف علة. والحْرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واوٌ فاختاروها، لتكون الواو التى فيها أصلاً للرّفع الذّى هو أسبق الحركات[١] فمنَ ثَمّ لم يجعلوا منها نحوً «يد» و«دم»، إذ لامهُ ياء.

ثم نقول: جعلوا الواو ياء «فى الجرّ وألفًا» فى النّصب، ليكون الألف إعرابًا مثل الفتح، والياء مثل الكسر لا لانفتاح[٢] ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى أثقلُ من الحركات، ولتناسب الحركات التى قامت مقامها،/ لأن الحركات أبعاض حروف المدّ السّاكنة، وجعل ما قبلها[٣] ٢٩
من الحركات من جنسها للتخفيف، وللتنّبيه فى الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب[٤]، وأما فى الباقيتينْ فطردًا للباب.

ومعنى حموك:أبو زوجك أو أخوه او ابنه، وبالجملة فالحَمُ: نَسيبُ[٥] زوج المرأة، والهَنُ: الشئ المنكر الذّى يُستْهجن ذكرهُ من العورة، والفعل القبيح أو غير ذلك.

★★★

(١) فى «ع» و«ط»: «أسبق الإعراب» وفى «ظ» «أسبق الحركات». وهو المناسب للأسلوب فهو، أوضح.
(٢) = فى «ط» فقط: «لانفتاح» بدون «لا» النافية، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.
(٣)= «ما قبلها» سقط من «ع».
(٤) الشريف: «أى حال الإفراد عن الإضافة».
(٥) فى «ط» فقط: «نسب».

[إعراب المثنّى]

والثانى من الثلاثة الأقسام التى إعرابها بالحروف مارفعُه ألفٌ ونصبه وجرّه ياءٌ، وهو المثنىّ وما حمل عليَه، ونعنى بالمثنى: كل اسم كان له مفرد، ثم ألحق بآخره ألف ونون، وليدلّ على أن معه مثله مَن جنسه ـ على ما يجئ فى باب المثنّى ـ فلم يكن «كِلا» على هذا داخلاً فى المثنى، إذْ لم يثبت «كِلّ» فى المفرد.

وأما قوله:

١٣= فى كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى زَائدهْ (١)

فالألف محذوفة للضرورة ـ كما يجىء ـ وكذا اثنان، إذْ لم يثبت للمُفْرد «ائن»، لكن «كلا» ليس بمثنّى ولا وضْعُه وَضْعَ المثنّى، لأن ألفه كألف «عصا» بخلاف «اثنان» فإنه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكنّ وَضْعَه وَضْعُ المثنى، إذ هو كقولك: ابنان واسمان محذوف اللاّم مثلهما، لأنه من الثَّنْى.

وكان عليه أن يذكر أيضًا «مذْروان»(٢)، إذ لم يستعمل مفرده. فإن زعم أنه ثابت فى التقدير، إذ كأنّه كان «مذرى»، ثم ثنىّ لم يمكنه مثل ذلك فى «ثنايان» فكان عليه أن يذكره.

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر فى الخزانة.

البغدادى. استشهد به: «على أن كِلْت» أصلها كلتا، حذفت ألفها ضرورة، وفتحة التاء دليل عليها. وبعده:

كلتاهما قد قرُنت بواحدَه

قال البغدادى: «رأيت فى حاشية الصحاح: أن هذا البيت من رجز يصف به نعامة.

و(السّلامى) على وزن حُبارى: عظم فى فِرسِن البعير. والضمير فى كلتاهما للرِّجلين.

والشاهد قائله مجهول.

وهو من شواهد: الإنصاف / ٣٤٩، والعينى ١/ ١٥٩، والهمع والدرر رقم ٦٠ والأشمونى ١/ ٧٧، واللسان: «كلا».

(٢) الشريف: «المذروان: أطراف الاليتين، ولا واحد لهما، لأنه لو كان واحدهما:" «مذرى» على ما يزعم أبوعبيدة لقالوا: مذريان فى التثنية، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف ثنىّ بالياء على كل حال.

وذلك أنّ معنى «ثنا»[١] لو استعمل: طرف الحبل، وليس فى الطّرف الواحد معنى الثّنى، كما لم يمكن أن يقال لمفرد اثنان: «ائن»، إذْ ليس فى المفرد معنى الثّنى، فالثّنايان طرفا الحبل المُثنّى، فالثّنْى فى مجموع الحبل، لا فى كُلّ واحدٍ من طَرَفيه.

وكان عليه أيضًا أن يذكر ههنا: «هذان» و«اللّذان» ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه كما ذُكِر فى شَرْح المفصل أنها صيغٌ موضوعة للمثنّى غير مبنيّة على الواحد، وقال: ويدلّ عليه جواز تشديد نون «هذان»، وأنهم لم يقولوا: «ذيّان» و«اللّذيّان» فنحو: «ذان» واللّذان عنده فى المثنى ينبغى أن يكون مثل عشرون فى الجمع، كلاهما صيغٌ موضوعة، وإن ثبت فى الظاهر ما يوهم أنه مفردها.

وإنّما أعرب المثنى وجمع المذّكر السّالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الاحاد مع أن فى آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المدّ، ومن ثَم أعرب المكسّر وجمع المؤنث السّالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعيّن، لأن الألف كان جلب قبل الإعراب فى المثنّى علامة للتّثنية، وكذا الواو فى الجمع علامةً للجمع لمناسبة الألف بخفّته لقلّة عَدَد المثنى، والواو بثقله لكثرة عَدَد الجَمْع، وهذا حكم مطّرد فى جميع المثنى والجموع نحو: ضربا وضربوا، وأنتما، وأنتمو، وهما، وهمو، وكُما، وكمو[٢].

ثم أرادوا إعرابَهُما فإن المثنّى والمجموع متقدّم لا محالة على إعرابهما، فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابًا، وأسبق الإعراب الرفع، لأنه علامة العُمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثنى، وواو المجموع علامتَىْ الرّفع فيهما، ولم يَبْقَ من

(١) الشريف: «قال فى الصحاح: الثناء بالمدّ والكسر: عقال البعير ونحوه من حبل مثنى، وكل واحد من ثنيَيْه فهو ثناء لو أفرد، تقول: عقلت البعير بثنايَين: إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفَىْ حَبْل».

(٢) فى «ط» فقط: أنتموا، وهموا، وكموا، بألف بعد الواو، تحريف.

حروف اللّين وهى التّى هى أوْلى بالقيام مقام الحركات إلاّ الياء للجر والنّصب فى المثنّى والمجموع، والجرّ / أولى بها فقلبت ألف المثنّى، وواو الجمع فى الجّر ياء فلم يبقَ للنصب حرف، فأتبع الجرّ دون الرفع لكونهما علامتَىْ الفضلات، بخلاف الرّفع، وتُرك فتحُ ما قبل الياء فى المثنى إبقاءً، على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنّى مع عدم استثقالها.

وأما الضَمّ قبل ياء الجمع فقلب كسرًا، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أُبقيتْ، والتباس الرّفع بغيره، وبُطْلان السَّعى[١]، لو قُلبتْ الياءُ لضمّة ما قبلها واوًا، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباسُ المجموعِ بالمثنّى بسبب كَسْر ما قبل ياء المجموع[٢]، إن حُذِف نوناهما بالإضافة.

وكسر النّون فى المثنى لكونه تنوينًا ساكنًا فى الأصل، والأصل[٣]، فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر ـ لما يجىء فى التصريف.

وفُتِح فى الجمع للفرْق، فحصُل الاعتدال فى المثنى بخّفة الألف، وثقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو، وخّفة الفتحة، وأما الياء فيهما، فطارئة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سيبويه: حرف المّد فى المثنّى والمجموع حروف إعراب، فقال بعض

---

(١) من معانى: سعى فى اللغة: قصد، وعمل. وفى هامش نسخة الظاهرية: «يعنى أن بطلانه السّعى والنباسه الرفع بغيره حاصل من قلبه الياء لضمة ما قبلها واوًا.

(٢) الشريف: «قد توهم بعضهم أن الفرق بكسر النون وفتحها لرفع الألتباس بين المثنى والمجموع من المعتلّ اللام فى حالتى النصب والجرّ، وذلك لسقوط لام الفعل، فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الإعراب، ففرق بحركة النون».

ومثل الشريف لذلك بـ«مُصْطَفَيْنِ»، و«مُصْطَفَيْنَ».

قال: وهو سهو، لأن لام الفعلَ لا يحذف فى المثنى، ويحذف فى الجمع، فلا اشتباه حتى يفرّق بالنون».

(٣) من قوله: «والأصل فى تحريك الساكن».. إلى قوله: «وثقل الكسرة» سقط من «ع».

أصحابه: الحركات مقدّرة عليها قياسًا على مذهبه فى الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع إذًا معربان بالحركات المقدرة كالمقصور.

وفَهْمُ الإعراب من هذه الحروف يُضْعف[١] هذا القول.

وقال أبوعليّ: لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف، لأن النّون عنده عوضٌ من الحركة والتنوين، وقال: وإنّما أُبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأن الانقلاب معنىً لا لفظٌ، فقصد الإعراب اللفظىّ.

ونقول: بأى شىء نَعْرِف أن هذه الحروف كانت فى الأصل حروف الإعراب؟ ولَم لا يجوز، كما اخترنا ـ أن يجعل ما هو علامةُ المثنّى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامةً الإعراب أيضًا، فيكون علامة المثنّى والمجموع وعلامة الإعراب معًا، إذْ لا تنافىَ بينهما؟.

ثم نقول: الدّالّ على المعنى هو الألف والواو والياء[٢] وهى لفظيّة.

فإن قيل: كيف يكون مُعربٌ بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنما يلزم إذا أعرب بالحركات، لأنها لابدّ لها من الحروف، فأمّا إذا أريد الإعراب بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش والمازنى والمبرّد: إنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيّون: هى الإعراب.

ومعنى القولين سواء، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر، إذْ ينبغى أن يصاغ المثنى والمجموع أوّلاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنّهم جعلوا علامّتَيْ المثنّى والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه.

---

(١) الشريف: «ضعف بنفسه، وأضعفه غيره، وأمّا ضعّفه فنسبه إلى الضعف.

(٢) وليس الدّال هو الانقلاب.

وقال الجَرْميّ: هى حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربَيْن بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصُل بعدُ ـ كما ذكرنا على مذهبه فى الأسماء الستّة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقدر فى متلّو الألف والواو والياء، والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريبٌ من قول الكوفيّين[١] فى الأسماء الستة والكلام عليه ما مرّ هناك.

فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم فى الأسماء السّتة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب: أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوْغها وحصولها بكمال حروفها، وفى آخرها، لما تقدّم من أن الإعراب دالٌّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثُبوتها، فإن كان بالحركات فلابدّ أن يكون على حَرْفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف ـ كما مرّ ـ فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

٣١ وأما إذا كان بالحروف التى / هى من سِنْخ[٢] الكلمة فلابد أن يكون الحرفُ آخرَ حروفها، ويكون الإعراب بها أيضًا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنّها إنما تجعل إعرابًا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى أنه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكنّ الفرق بينهما: أن التنوين مع إفادتها[٣] هذا المعنى يكون على خمسة أقسام ـ كما مر ـ بخلاف النّون فإنه لا يشوبها من تلك المعانى شىء.

(١) فى «ط» «قول الكوفيون»، تحريف ظاهر. (٢) السِّنخ بالكسر: الأصل.

(٣) فى «ط» و«ع»: أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام» والضمير فى إفادتها راجع إلى النون لأن التنوين نون ساكنة.

وفى النسخ الأخرى: «أن التنوين مع كونها علامة الكمال تكون على إفادته هذا المعنى على خمسة أقسام».

وإنما يسقُط التنوين، مع لام التعريف لاسْتكراه اجتماع حرف التّعريفِ مع حَرْف يكون فى بعض المواضع علامةً للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتّنكير.

وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو: يازيُد «ولا رجلَ»، بخلاف النّون فى نحو: «يازيدان» و«يازيدون» و«لا مُسْلِمَيْن» و«لا مُسْلمِينَ»، لأنها ليست للتمكن كالتنوين.

وكذا يسقط التّنوين رفعًا وجرًا فى الوقْف بخلاف النّون، لأنها متحّركة وإسكان المتحّرك يكفى فى الوقف، وإن كان الحرُف الأخير ساكنًا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حُذف بعد الضّم والكسر، وقُلب ألفًا بعد الفتح، لأنه حرفٌ معرّض للحذف لعدم لزومه للكلمة. وضعفه بالسّكون والوقف محلّ التخفيف والحذف، فَخُفِّفَت بعد الفتح بقلبها ألفًا لخفة الألف، وحُذِفت بعد الضّمّ والكسر لِثَقل الواو والياء، وقلبهما حرفَ علّة ـ لما يجىء فى التّصرف من المناسبة بينهما.

وإن كان الساكن حرفًا أخيرًا من جوْهر الكلمة، فإن كان حرفًا صحيحًا نحو: لِيَضْربْ، و«مَنْ» و«كم» بقيتْ بحالها، وكذا وإن كانت ألفًا لخفّتها نحو: الفتى، وحُبلى، ويَخْشى، وإن كانت واوًا أو ياءً نحو: القاضى، ويرمى، ويدعو، فالأولى الإثبات. وجاز الحذف ـ كما يجىء فى باب الوقْف.

وقال سيبويه: النّون فى الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معًا، لأنّ حُروفَ المدّ عنده حروفُ إعراب امْتنعتْ من الحركة، فجىء بالنّون بعدها عِوضًا من الحركة والتنْوين اللَّذَيْن كان المفرد يستحقُهما ثَمَّة.

والحركة وإن كانت مقدّرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لّما لم تظهر كانت كالعَدَم، ثم إنه رُجّحَ جانبُ الحركة مع اللام، أى جُعِل عوضًا منها بعد ما

كان عَوضًا منهما، فثبتَ معها ثباتَ الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة، فحُذف معها حَذْف التّنوين، فهى فى نحو: جاءنى رَجُلان يافتى عوض منهُما، وهو الأصل، وفى الرّجلان عوض من الحركة فقط، وفى «رجلا زيد» من التنوين فقط، وفى «رجلان» وقفًا ليس عوضًا منهما ولا من أحَدِهما، وفى نحو: «يازيدانِ»، ولا «رَجُلَيْنِ» عوضٌ من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعْد، لأن حروف العلّة الدالّة على ما دلّت عليه الحركة مُغْنِيةٌ عن التّعويض من الحركة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوينٌ حرّكت للساكنين ، فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إنْ أرادوا أنه كالتنّوين فى معنى كونهِ علامَة التّمام لا فى المعانى الخمسة.

وقيل: هو بدلٌ من الحركة وحدها وهو ضعيفٌ لحذفها فى الإضافة.

وقال الفرّاء: هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنّى المرفوع، وثبوتُه مع اللاّم يُضَعِّفُه، وكذا مع الياء وواو الجمع.

وقيل: هو بدلٌ من تنوينيْن فى المثّنى ومن أكثر فى المجموع بناء على أن المثنّى كان فى الأصل مفردًا مكررًا مرتّين، والجمع مفردًا مكررًا أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خَرْط(١) القتاد، ومع تسليمه نقول: إنهما مَصوغان صيغة اسم مفرد كـ«كلا»، و«رجال» و«عشرة»، فلا يستحقّان إلاّ تنوينًا واحدًا لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظىّ.

[أحكام كلا وكلتا]

وأمّا «كلا» فأعرب إعراب المثنى، لشدّة شَبهه به لفظًا بكون آخره ألفًا ولا يفكّ عن الإضافة حتى يتميّز عنه بالتّجرد عن النون، ومعنًى بكونه مثنّى المعنى. وخُصّ

(١) الشريف: تقول: خرطت الورق إذا حَتَتَّهُ، وهو أن يقبض على أعلاه، ثم تمرّ يدك عليه إلى أسفله، والقتاد: شجر له شوك مثل الإبر.

ذلك بحال إضافته إلى المضمر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: كلاهُما، وكلاكمُا، وكلانا، لأنه إذا كان مضافًا إلى المضمر فالأغلب كونه جاريًا على المثنّى تأكيدًا له نحو: جاءنى الرجلان كلاهما، وجئنا كلانا، وجئتما كلاكُما.

وإن جاز أيضًا أن تقول[١]: كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيدًا. وكذا: كلاكما جئتما، وكلانا جئنا، وإذا كان فى الأغلب جاريًا على المثنّى وهو موافق له معنًى ولفظًا ـ كما مّر.

وأصل المثنى أن يكون معربًا، فالأوْلى جعله موافقًا لمتبوعه فى الإعراب، ثم طُرِد ذلك فيها[٢] إذا لم يتبع المثنّى المعرب نحو: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاءا كلاهما.

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنّه لا يجرى على المثنى أصْلاً، إذ لا يقال: جاءنى أخواك كلا أخويك.

وكنانة يُعْربونه مضافًا إلى المظهر أيضًا إعراب المثنّى.

وذكر صاحب المغنى[٣]: أن بعض العرب يثبت الألف فى «كلا» و«كلتا» مضافين إلى المضمر فى الأحوال[٤]، كما فى المضافين إلى المظهر، ولا أدْرِى ما صحّته؟

وألف «كلا» بدل من الواو عند سيبويه، لإبدال التاء منها فى المؤنث كما فى أُخت وبنت. ولم تبدل التاء من الياء إلاّ فى «اثنتين»[٥].

---

(١) «أن تقول»: سقط من «ع».

(٢) فى «ط» فقط: «فيما» تحريف.

(٣) صاحب المغنى هو : تقىّ الدين منصور بن فلاح اليمنى، له كتاب فى النحو سمّاه: المغنى، فرغ من تصنيفه فى محرّم سنة٦٧٢ هـ، وتوفى ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ، نهر١٧٥١. وانظر المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة للمحقق/ ٣٧٨.

(٤) المراد فى الأحوال كلّها.

(٥)قال ابن عصفور فى الممتع ١/ ٣٨٨ : «وأبدلت [أى التاء] من الياء على غير اطّراد فى قولهم: =

وقال السيرافىّ: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأمّا الكسرةُ فلا تؤثِّر عند المصنف فى إمالة الألف المنقلبة عن الواو ـ ويجىء الكلام عليه فى باب الإمالة.

وكِلْتَا فعْلى، والألف، للتأنيث، جعل إعرابًا كما فى «كلا» وإنما جيىء[١] بألف[٢] التأنيث بعد التاء، ولم يكن جمعها بين علامتى تأنيث[٣]، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسُّطها، بل فيها رائحةٌ منه، لكونها بدلاً من اللاّم فى المؤنّث، كأخت، وبنت وثنتان، ولهذا لم ينفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء بنت وأخت فى الوقف هاء.

وأجاز يونس[٤] أختيّ وبنتيّ، ولو كانت لِمَحْض التأنيث لم تجز هذه الأمور. والألف أيضاً لمّا كانت تتغيّر للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجَرمى: وزنه: فِعْتل، ولم يثبت مثلُه فى كلامهم.

وعند الكوفيين: الإلف فى :«كلا» و«كلتا» للتّثنية، ولزم حذفُ نُونَيْهما للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما «كُلّ» المفيد للإحاطة، فخففّ بحذف إحدى اللاّمين، وزِيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود: الإحاطة فى المثّنى، لا فى

= «ثنتان»، ويدل على أنها [أى التاء] من الياء أنها من «ثنيتُ» لأن «الاثنين» قد ثُنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثَنَىٌ، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه على: «أثناء» بمنزلة : أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَل إلى فعْل، كما فعلوا ذلك فى «بنت».

(١) فى «ط»: «تجىء» وفى «ع»: «يجاء» وفى «ك» جىء.

(٢) فى «ط» بالألف التأنيث» تحريف.

(٣) فى ط: علامتَىْ التأنيث » بـ«ألـ».

(٤) يونس بن حبيب، وكنيته : أبو عبد الرحمن، ونسبته الضَبّىّ ، وهى نسبة ولاء لا نسب، توفى سنة ١٨٣ هـ.

وانظر : معجم الأدباء ٢٠/ ٦٤، وطبقات النحويين واللغويين / ٥١.

الجمع. قالوا: ولم يُسْتعمل واحد هما، إذْ لا إحاطة فى الواحد، فلفظُهما كلفظ الاثنين سواء. وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال:

= فى كِلْتَ رِجْلَيْها سلامَى زائده كلتاهما قد قُرِنتْ بواحده[1] = ١٤

وقال:

=كِلْتَ كفّيه تُوالي دائمًا بجيوش من عِقابٍ ونِعَمْ[2] = ١٥

والجواب: أنهما لو كانا مُثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما قال:

كلانا إذَا ما نال شيئاً أفاته[3] = ١٦

---

(١) سبق ذكره وهو الشاهد رقم ١٣.

وفى «ط» و«ك» مقرونة» مكان: «قد قرنت».

(٢) هو الشاهد الرابع عشر فى الخزانة.

البغدادى : «على أن «كِلْت» مفرد: «كِلتا» عند الكوفيين . والكلام عليه كالكلام على البيت الذى قبله».

وتُوالى : تتابع، ووالى بين الأمرين موالاة وولاء: تابع، والعقاب: النكال.

قال البغدادى: «والظاهر أن مراد الشاعر: أنّ إحدى يديه تَفيد النعَم لأوليائه، والأخرى توقع النقم بأعدائه. والشاهد قائله مجهول.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر فى الخزانة.

البغداديّ: «على أن :«كلا» ،و«كلتا» لو كانتا مثنيين حقيقة لم يجز عود ضمير المفرد إليهما، كما عاد ضمير «نال» المفرد إلى كلا» فى هذا البيت. فلما عاد إليه ضمير المفرد علم أنها مفردة لفظاً مثنّاة معنىً، فعاد إليها باعتبار اللفظ، وهو الكثير. ويجوز أن يثنى الضمير العائد إليها باعتبار المعنى».

والشاهد لتأبط شراً، وتمامه:

* ومن يحترث حرثى وحرثَك يُهْزل *

والحرْث: العمل فى كل شىء.

ومعنى الشاهد: «من يكسب كسبى وكسبك لا يستغنى، لأنه يعيش من الخَلس، ولا يقتنى.

وقال الخطيب التبريزىّ معناه: من طلب منّى ومنك شيئاً لم يدْرك مراده».

وهو من شواهد الخزانة فقط، ونسبه أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون فى معجم شواهد العربيّة إلى امرئ القيس..

ويذكر البغداديّ فى الخزانة: «أن البيت من أربعة أبيات رواها الرّواة لتأبط شراً ، منهم الأصمعى وأبو حنيفة الدينورى، وابن قتيبة وخالفهم أبو سعيد السّكرى، وزعم: أنها لامرئ القيس». وانظر شعر نأبّط شرّا / ١٢٨ من قصيدة مطلعها:

وقِربة أقوام جعلت عِصامها على كاهلٍ منى ذلولٍ مُرَحّلِ

وقال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾(١) ، ولو وجب قلبُ ألفيْـهما نصبًا وجرًا أضيفا إلى المُضمر، أو إلى المُظْهر كسائر التّثانى(٢).

وأمّا البيتان فالألف حذف فيهما للـضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة لوجب كسـرُ التاء فى قوله: «فـى كِلْت» وضمّه فى قـوله: «كلتُ كفيـه»، ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثنىّ.

واعلم أنَّ «كلا» و«كـلتا» لا يضافان إلاّ إلى المعارف لأن/ وضعهما للـتأكيد ٣٣
ولا يُؤكّد التّأكيد المعنوىّ إلا المعارف- كما يجيئ فى بابه.

والمضاف إليه يـجب أن يكون مثنّى، إما لـفظاً ومعنىً نحو: كـلا الرجلين، أو معنىً نحو : كلانا.

ولا يجوزُ تفريق المثنّى إلا فى الشعر نحو: كلا زيدٍ وعمرو.

وإلحاق التاء بـ«كلا» مضافًا إلى مؤنث أفـصح من تجريده، نحو: كِلا المرأتين. ويجوز الحمـل على اللّفظ مرة، وعـلى المعنى أُخرى، قـال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾(٣) ثم قال: ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَرًا ﴾(٤).

★★★

(١) الكهف / ٣٣.
(٢) : التثانى: المراد : المثنّيات.
(٣) الكهف/ ٣٣

[إعرابُ جمع المذكر السّالم]

والقسم الثالث : ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردَتْ: «أولو» و«عشرون» وأخواتها بالذكر، لأنّ جمع المذكر السّالم: كُلّ اسم مثبت مفرده، ثمَّ ألحق بذلك المفرد «واو» و«نونٌ» دلالة على ما فوق الاثنين ، وليس «أولو» و«عشرون» وأخواتها كذلك، لأن «أولو» موضوعٌ وضْع جمع السّلامة، وليس به، إذْ لم يأت «أول» فى المفرد، وكذا عشرون وأخواته، وليس «عشر» و«ثلاث» و«أربع» آحاد «العشرون» و«ثلاثون» و«أربعون» وإن أوهم ذلك، إذْ لو كان كذلك لقيل: لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل: ثلاثون للتّسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما عليّون(١) وقلون(٢) ونحوهما (٣)فإنها جمع عِلِّيَّة وقُلَة، ونحوهما(٤)، وإن كانت على خلاف القياس، هذا قوله.

ولنا أن نَحُدّ المثنّى: بأنه اسم دالٌّ على مُفْرَدَيْن فى آخره ألفٌ أو ياءٌ، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: اثنان وثنايان، ومذْروان واللّذان، وهذان، بخلاف «كِلا»، فلا تحتاج إلى إفراد هذه المثنيّات بالذّكر.

ونحدّ جمع المذَكر السالم: بأنه اسمٌ دالّ على أكثر من اثنين فى آخره واو، أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه «أو لو»، وعشرون، وأخواته(٥).

وأمّا ذوو(٦) فهو داخلٌ فى حدّ الجَمْع المذكور على أىِّ وجْه كان، لأنّ واحده: «ذو»، قال:

١٧= * ولكنّي أريد به الذَّوينا*(٧)

(١) عليّون: ذكر الشريف أن: «العلِّيَّة بالكسر: الغرفة» ، وفى القاموس: العُلِّيَّة بالكسر والضمّ: الغرفة، وجمعها : العلالىّ. (٢) فى القاموس: القُلة والقلا: عودان يلعب بهما الصبيان والجمع : قُلون، وقلون. (٣) فى ط فقط : «ونحوها» تحريف. (٤) فى ط فقط : ونحوها» تحريف.

(٥)= أى ثلاثون وأربعون الخ.(٦)= الشريف: «وأما ذوو» فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الإضافة.

(٧) هو الشاهد السادس عشر فى الخزانة.

البغدادى: «على أنّ «الذوين» داخل فى حدّ الجمع المذكور على أي وجْهٍ كان، لأن واحده «ذو» وصدر الشاهد

فلا أعني بذلك أسفليكم

وهذا البيت من قصيدة للكميت بن زيد هجا بها أهل اليمن تعصبًا لمَضَر.

من شواهد ك سيبويه ٢ / ٤٣، وديوان الكميت ٢ / ٢٠٩، وطبقات الشعراء لابن المعتز / ١٩٧ .

[الإعراب التقديرى]

(ص): قوله: «التقدير»، فيما تعذّر كـ«عصا»(١) و«غُلامى» مطلقًا، أو استثقل التقدير كـ«قاضٍ» رفعًا وجرًا، ونحو: مُسْلمىّ رفعًا. واللفظىّ فيما عداه».

(ش): هذا بيان أن الاعراب المذكور فى: أىّ الأسماء المعربة يكون مقدّرًا، وفى أيها يكون ظاهرًا؟ حصر الأسماء المقدّرة الإعراب، لإمكان ضبطها، فبقى مالم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: «فيما تعذّر» أى فى مُعرب تعذّر إعرابُه فحذف المضاف وهو «إعراب» وأقام المضاف إليه أعنى الضمير مقامَه، فصار مرفوعًا، فاسْتَتر فى الفعْل.

أعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شَيْئَين: إما تعذّر النّطق به واستحالته، وإمّا تعسّره واستثقاله.

فالمتعذّر فى بابين يَسْتَحيلُ فى كُلِّ واحدٍ منهما على الإطلاق، أى رَفْعًا ونَصْبًا وجرًا.

الأول: باب «عصا» يعنى كل مُعْرب مقصور، فإنه يتعذّر إعرابه لفظًا فى الأحوال الثّلاث، لأنّ الألف لو حَاوَلْتَ تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفًا آخر أى همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفًا.

والثانى(٢) بابُ «غلامى» يعنى كُلّ مفرد احترازًا عن نحو غلامای، ومُسْلميّ مضافًا إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظىّ فيه مطلقًا أيضًا، لأنّ إعراب المضاف متأخّرٌ عن إضافته، وذلك لأنّ الاسم إنما يستحقّ الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففى قولك: جاء غلام زيد مثلاً، لم يستحقّ المضاف الإعراب إلاّ بعد كونه مسندًا إليه، أى كونه عمدة الكلام، إذْ هو المقتضى لرفع الاسماء، وكونه مسندًا إليه مسبوقٌ بثبوته أوّلاً فى نفسه، والمسند إليه المجىء فى مثالنا: ليس

(١) = فى ط والنسخ المخطوطة: عصى بالياء، والصواب كتابتها بالألف لأنها واوية.

(٢) = الشريف: «الاولى أن يقال: يعنى كلّ ما أعرب بالحركات لفظًا من المفردات، والمجموع المكسّرة، وجمع المؤنث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم».

مطلق الغلام، بل الغلامُ المتّصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأوّل الإضافة / ثم كون المضاف عُمْدةً أو فضلة، ثم الإعراب. ٣٤

ثم نقول: إنّهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلّم ألزموا أن يكون حركة ماقبل الياء كسرة(١) لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محلّ الإعراب مُشْتَغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرّف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيلٌ ضرورة.

وكذا فى نحو: قاضِىّ فى المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأمّا المُسْتثقل إعرابُه فشيئان، يستثقل فى أحدهما رفعًا وجرًا، وفى الآخر رفعًا.

فالأول: اسم المنقوص أى: الّذى حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فَيُسْتثقل الضّمّ والكسرُ على الياء المكسور ما قَبْلَها، وذلك محسوسٌ لضَعْف الياء، وثقَل الحركتين مع تحرّك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سَكن ما قبلها وما قَبْل الواو لم تُسْتَثقل الحركتان عليهما، نحوُ ظَبْي، ودَلْو، وكرسىّ ومغزوّ. وأمّا الفتحة فلخفّتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو: رايت القاضَى.

ويسمّى هذا النوع منقوصًا، لأنه نقص حركتين. وسمى نحو: الفتى والعصا مقصورًا لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعًا من مُطلق الحركات. والقصر: المنع، والأوّل أوْلى، لأنه لا يسمّى نحو غلامى مقصورًا، وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابيّة أيضًا.

هذا مع أنه لا يجب اطّراد الألقاب. وأيضًا مذهب النحاة: أن نحو: غلامى مبنىّ.

على ما يجىء ـ والمقصور من ألقاب المُعْرب.

(١) الشريف: «على الشارح أن يقول: كان الأوْلى أن يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الإعراب أيضًا، فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع، فيكون إعراب: «غلامى» لفظيًا فى حالة الجر كما هو الأصل».

والثّانى: كل جمع مـذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلّم، فـإن رَفْعه وحده مقدّر فيه، وذلك نحـو: جاءنى مُسْلِمَّى، والأصل مُـسْلِمُوْى، اجتمعت الـواو والياء مع تماثلـهما فى اللّيـن، وأولاهما[١] ساكـنة مستـعدّة للإدغام فَـقُلب أثـقلُهمـا إلى أخَفِّهما، أعنى الـواو إلى الياء، إذْ المراد بالإدغام التخفيف، وكـذا يُعملُ لو كانت الثانية وأوًا نحـو: سيّد، وميِّت[٢]، وإن كان القـياس فى إدغام المتقاربين قـلبَ الأول إلى الثّانى ـ كما يجىء فى التّصريف إن شاء الله تعالى.

وأدغم بعد القَلْب أولاهما فى الأخرى، وكسـرها قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التّخفيف، ولكون[٣] الضمة قريبـة من الطّرف، والطّرف محل التّغـيير، فمن ثمّ لم يُكْسر الضّم[٤] فى نحو: سُيَّل[٥] ومُيَّل[٦] أى لأنه لم يسبقـه تخفيف آخر حتى يُتَمَّ به، ولم يكن الضّمُّ قريبًا من الطّرَف.

وليست اليـاء الساكنة المدغمة فـى امتناع انضمام ما قـبلها كالياء السّـاكنة غير المدغمة، فإنّ ذلك لا يجـوز فيها، ولذا قيل فى جمع أبيض: بِـيضٌ، وفى «فُعْلى» من الطّـيب: طوبى، وأما المُـدغمة فى المتـحرّكة فكـأنها متّحـرِكة لصيرورتـها مع المتحرّكة كحرف واحد، فنحو: سُيِّل كـ«هُيَّام»[٧].

---

(١) من ط: «وأوليهما» تحريف ظاهر.

(٢) قال ابن جنـىّ: «اختلف الناس فى: «ميّـت» وما كان نحوه فذهب أصـحابنا: إلى أنه فيعـلٌ مكسور العين. فإنه قال: «مَيْوت» ثـم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها. وجَرَت الـياء فى فيعل مَجرى ألف فاعل، فأعلوا العين كمـا همزوها بعد ألف فاعل نحو: قائم وبائع، لأن الياء ساكـنة وقبلها فتحة، [المنصف ٢/ ١٥، ١٦].

(٣) فى «ع» فقط «لكون» بدون واو.

(٤) أى لم يقلب الضمّ كسرًا.

(٥) جمع سائل.

(٦) جمع مائل.

(٧) فى اللسـان: «هيم»: هام يهيم هُـيامًا فهو مستـهام الفؤاد، والهُيـام أيضًا: داء يأخذ الابل فتـهيم فى الأرض لاترعى.

وإن كان الاسم الذي قلب واوُهُ ياءً للإدغام فى الياء على أخف الأوزان، أىْ ثلاثيًا ساكَن الوسط جوّزوا أيضًا بقاء الضّم على حاله، فقالوا فى جمع «ألوى»: لُىٌّ[1]، فثبت أن الواو الذى هو علامة الرفع مقدّر فى جاءنى مُسلمى.

وأمَا فى حالة الجرّ والنّصب فالياء باقيةٌ إلاّ أنّها أدغمت، والمدغم ثابت، ولعّله إنّما لم يُعدّ نحو: جاءنى صالحا القوم، وصالحو[2] القوم، ورأيت صالحي القوم، ومررت بصالحي القوم من المقدّر حرفُه لظهور عروض الحَذْف، لأنَ الكلمتين مستثقلتان بخلاف نحو: مُسلميّ، فإن المضاف إليه لكونه ضميرًا متّصلاً كجزء المضاف.

وأمّا لفظةَ «فِىّ» فى الأحوال الثّلاث فقد دخلت فى باب غُلامي، فلذا لم تفرد بالذّكر.

وكان عليه أن يَعُدّ فى المستثقل إعرابه: الموقوفَ عليه رفعًا وجرًا بالسّكون نحو جاءنى زيدْ، ومررت بزيدْ، وأن يَعُدّ / فى قسْم المتعذر إعرابه مطلقًا المحكىّ فى ٣٥
نحو: مَنْ زيدٌ، ومَن زيدًا، ومَن زيدٍ لكونه مُعْرَبًا مقدّر الإعراب وجوبًا لاشتغال محلّه بحركة الحكاية.

وأعلَم أنّ مذهب النُّحاة: أن باب «غلامي» مبنيّ لإضافته إلى المبنيّ، وخالفهم المصنّف كما رأيت، لأنه عدّة من قسم المعرب المقّدر إعرابه، وهو الحقّ بدليل إعراب نحو: غلامه، وغلامك، وغلاماي.

ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبنيّ مطلقًا سبب البناء، بل لها شَرْطٌ ـ كما يجىء فى الظروف المبنيّة؟.

فإذا عرفت المعرب الذى إعرابه مقدّر إما مطلقًا وفى بعض الأحوال دون بَعْض فما بقى من المعربات: أعرابُه ظاهر، وهو قوله: «واللفظىّ فيما عداه».

★★★

(١) فى القاموس: «قرْن الوى: معوجّ. وجمعه: لُىٌّ بالضم. والقياس الكسر.

(٢) فى ط: «صالحوا» بالألف بعد الواو، تحريف.

باب ما لا ينصرف

(ص): «غير المنصرف: ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهى: عدْلٌ ووصْفٌ، وتأنيث، ومعرفة، وعجمة، ثم جمْعٌ، وتركيبٌ، والنون زائدة من قبْلها ألف، ووزن فُعَل. وهذا القول تقريب مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعدى كرب، وعمران، وأحمد. وحُكْمة: أن لا كسر ولا تنوين».

(ش): قوله: «ما فيه علتان»، اعلم أوَّلاً أن قول النحاة: إنّ الشىء الفلانى علّة لكذا، لا يريدون به أنه مُوجِبٌ له، بل المعنى أنه شىء إذا حصل ذلك الشّىءُ ينبغى أن يختار المتكلّم ذلك الحُكْم، لمناسبة بَيْن ذلك الشّىء وذلك الحُكْم.

والحُكْم فى اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلّة[1]. وإيّاه عنى المصنّف بقوله: «وحُكْمه: أنْ لا كسر ولا تنوين» لأن سقوط الكسر والتّنوين فى غير المنصرف مُقْتضى العلّتين.

وتسميتهم أيضًا لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف سببًا وعلّة مجاز، لأن كل واحد منها جُزء العلّة لا علة تامّة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحُكم، فالعلّة التامة ـ إذن ـ مجموع علّتين، أو واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شَرْط كُلّ واحد منها ـ وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل فى الحدّ الذى ذكره المصّنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضّرورة أو للتناسب، وكذا المجموع بالألف والتاءً علمًا، والمجموع بالواو والنّون عَلمًا للمؤّنث، كمسلمات ومسلمون، وإنْ لم يُحْذف منهما الكسر والتّنوين لثبوت العلّتَيْن فى جميع ذلك.

ففى قوله بعدُ: ويجوز صرفه للضّرورة أو التناسب نظر، لأن الصرف على قوله: عبارة عن تعرّى الاسم عن السببين المُعْتَبرين، وعن السّبب القائم مقامهما،

(١) فى التعريفات للجرجانى: الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجابًا وسلبًا. انظر التعريفات / ٤٩.

وهو فى حال الضرورة، وقَصْد التنّاسب غير مجرد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزولُ حُكْم المنصرف للضّرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلّف عن العّلة بخلاف حكم المعرب أعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظًا أوً تقديراً، فإنه لا يتخلّف عن علة الإعراب.

وعلى ما حدّ النّحاة: غير المنصرف أعنى قولهم: هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسّببين يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حد المصنّف: يكون ما دخله اللآم أو الإضافة مّما فيه علّتان من التسع غير منصرف.

وعند غيره هو منصرف سواء قالوا: إن الكسر سقط للتنوين أو قالوا: إنّ الكسر والتنوين سقطا معًا، وذلك أن أكثرهم قالوا. إن الاسم لّما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إيّاه علامة تمكّنه التى هى التنوين، أى علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصّرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تَبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوْا هذا القول بأنّه لما لم يكن مع/ اللآم والإضافة تنوين حتى يحذف[1] لمنع الصرف لم ٣٦
يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعيّة التّنوين لا بالإضافة.

فعلى قول هؤلاء نحو: الأحمر وأحمركم منصرف[2]، لأن التنّوين لم يُوجدْ فيحذف كا فى أحمران وأجمعون.

وقال بعضهم: إنّه لّما شابه الفعل حُذف الكسر والتّنوين معًا، لمنع الصرف، ونحو: الأحمر وأحمركم عندهم أيضًا مَنصرف، لأنّ الكسر والتّنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللّام والإضافة لمنع الصرف.

---

(١) فى ط: «تحذف» بالتاء.

(٢) الشريف: «وانما مثل بالأحمر وأحمركم، لأن دخول اللام والإضافة لاينا فى وجود شىء من سببيّة، بخلاف ما فيه علميّة مؤثّرة نحو: أحمدكم، وعثمانا، إذْ لا علميّة مع الاضافة واللام، فيكون هذا عند المصنف أيضًا منصرفًا، ولذلك قال: أو لا يكون ما دخله اللام والإضافة مّما فيه علتان من التسع غير منصرف».

والأول أقرب، أعنى أنّ الكسر سقط تبعًا، وذلك أنه يعود فى حال الضّرورة مع التنوين تابعًا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذْ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذف أيضًا لمنع بالصرف كالتنّوين لمّ يَعُد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضّرورة لا يرتكبَ إلاّ قدر الحاجة.

وإنّما تبعه الكسر فى الحذف، لأن التّنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما فى الوقف، ومع اللاّم والإضافة والبناء، فأرادوا النّص مّن أول الأمر على أنه لم يسقط إلاّ لمشابهته الفعل، لا للإضافة ولا للبناء، ولا لشىء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد فى نحو: ضربنى ويضربنى.

وإنّما لم يظهر أثر منع الصّرف فى المثنّى وجمع المذّكر السّالم مع اجتماع السببين نحو: أحمران ومسلمون عَلَمَيْن للمؤنث، لأنّ النّون فيهما ليس للتّمكّن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضًا فإن النّصب فيهما تابع للجرّ، فلم يتبع الجر النصب، بلى، إنّ سمّى بهما وأعربا إعراب المفرد أى جُعل النّون معتقبَ[1] الإعراب وجب منع صرفها للعلّتين، لأن فيهما ـ إذن ـ تنوينَ التّمكن، ولا يتبع نصبُهما الجّر.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب ـ كما ذكرنا ـ ثم قد تتّفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة أضرب:

أحدها: ـ وهو أقواها ـ أن يصير معنى الاسم معنى الفعل[2] سواء كما فى أسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظرًا إلى أصل الفعل الذى هو البناء ويُعْطى عمله.

وثانيها: ـ وهو أوسطها ـ أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلّية ويشابهه فى شىء من المعنى كاسم الفعل، والمفعول، والمصدر، والصّفة المشبهة فيعطى عمل الأفعال التى فيه معناها، ولا يُبنى لضعف أمر الفعل فى البناء بتَطفُّل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الإعراب، فلا يُبنى منه إلا قويّ المشابهة للأفعالَ أى الذّى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل.

(١) فى «ع»: معقبًا لإعراب.

(٢) في ط: يصير معنى الفعل سواء بسقوط «معنى الاسم» تحريف صوابه من المخطوطات.

وثالثها: ـ وهو أضعفها ـ أن لا يشابه لفظًا ولا يتضمّن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعًا لأصل، كما أن الأفعال فرع الاسماء إفادةً واشتقاقًا، فامّا الإفادة فلا حتياج الفعل فى كونه كلامًا إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه[١] عنه.

وأما الاشتقاق ـ فيجىء فى باب المصدر.

فلا يبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل، لأن ذلك يتضمّن معناه الطّالب للفاعل والمفعول، وهو خلوٌ منه، بل ينزع بهذه المشابهة علامة الإعراب[٢] فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معًا ـ كما تقدم.

وإنما احتيج فى هذا الحكم إلى كون الاسم فرعًا من جهتين. ولم يقتنع بكونه فرعًا من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعيّة مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعيّة ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج فى إثباتها فيه إلى تكلّف ـ كما مضى ـ وكذا إثبات الفرعية فى الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ـ كما يجىء ـ فلم تكف واحدة منها إلاّ إذا قامت / مقام اثنتين. ٣٧

فإن قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعَل، فقد شابهه الفعل أيضًا ـ فَلَم كان إعطاءُ الاسم حُكْمَ الفعل أوْلى من العكس؟

فالجواب: أن الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل. ويتضمّن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفّل الأسماء على الأفعال فى المعنى، فتعطى حُكْمَ الفعل، وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معًا، وعمل البواقى عمله حسب.

وهذا مطّرد فى كلّ ما يُعْطى حكمًا لأجل مشابهته لنوع آخر كما إذا اتّفق مشابهةُ الحرف للفعل بتضمن معناه كإنّ وأخواتها، و«ما» و«لا» أعمل عمل الفعل.

---

(١) «فيه» أى فى الكلام.

(٢) المراد بعلامة الإعراب: التنوين.

وإذا اتفَق مشابهة الاسم الحرْفَ[١] باحتياجه إلى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات، أو بتضمّن معناه كاسماء الشرط والاستفهام، ونحو ذلك ـ كما يجيء فى باب المبنىْ ـ بنُى الاسم لتطفُّله على الحُروف فيما يخصُّها[٢]. وهاهنا يكفى أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرْف[٣] ورسوخه فى البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعلُ الحْرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذى هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى «عسى» وفعل التّعجب، وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب ـ كما يجيء فى بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف. وكذلك الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

قوله: «والنّون زائدةً» انتصب «زائدة» على أنها حال من النون، والعامل معنى الكلام، فإنّ معنى قوله: «وهى عدل ووصف» إلى آخره: أى تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصْفًا، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد ألحق بالأسباب[٤] المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف زائدة فى آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق، كما فى: أرْطى[٥] وذفرى[٦]، وحَبَنْطى[٧]، أو، لا، كـ «قبعثرى»[٨]، لأنها بالعمليّة تمتنع من التاء كألفَ التأنيث، فإذا عدّ الألف والنون سببًا لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التّاء أولى، لمشابهتها لها لفظًا، وامتناعًا من التاء.

(١) فى «ط» «وك»: مشابهة «الاسم للحرْف».

(٢) فى ط فقط: «على الحرف فيما يخصها».

(٣) فى «ع»: «لتمكن الاسم» تحريف واضح.

(٤) فى ط: بأسباب المذكورة.

(٥) = «أرطى» الأرطى: شجر من أشجار الرمل يدبغ به، وواحدته أرطاة. وألفه للإلحاق.

(٦) وذفرى: العظم النّاتىء خلف الأذن، وهو الموضع الذى يعرق من البعير.

(٧) الحَبَنْطى: القصير البطين، يقال: رجل حبنطىً بالتنوين، وحبنطاة، أو الممتلىء غيظًا أو بطنة.

(٨) القبعثرى: العظيم الشديد.

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تُلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة، وإن كانت أيضًا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة، لاجتماع شيئين:

أحدهما: ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة أى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الألف فى نحو: سَكْرى، لكون الهمزة فى الأصل ألفًا.

والثانى: كون همزة الإلحاق فى مقابلة الحَرْف الأصلى، ولذلك أثَّر الألف والنون فى نحو: سكران، لمشابهته ألف التأنيث الممدودة: لأنّ النّون ليست فى مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإن كانت فى مقابلة حرف أصليّ، لكنّها تشبه علامة التأنيث الأصليّة، أى الألف المقصورة، لا المنقلبة عن علامة التأنيث، أى ألف التأنيث الممدودة.

وأمّا فرعيّة هذه العلل، فإنّ العَدْل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فَرْعُ التّذكير، والتّعريف فرع التّنكير، إذْ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً فى الأصل عندنا. والعُجْمة فى كلام العرب فَرْعُ العربيّة، إذْ الأصل فى كُلّ كلام/ أنْ لا يخالطه لسانٌ آخر، فتكون العربيّة ـ إذن ـ فى كلام العجم فرعًا، ٣٨
والجمع فَرْع الواحد، والتّركيب فرع الإفراد، والألف والنّون فَرْع ألفَىْ التأنيث ـ كما يجيء بعد ـ أو فَرْع ما يزيد عليه، ووزن الفعل فى الاسم فَرْعُ وزن الاسم، إذا كان خاصًا بالفعل، وأوّله زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كُلّ نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختّص بنوع غيره.

وههنا فروعٌ أُخَر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغّرًا أو منسوبًا أو شاذًّا، وغير ذلك(١) مما لا يحصى(٢) وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصّصة.

قوله: «وحُكمه أن لا كسْر» ولم يقل: أن لا جرّ، لأنّه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم مُعْرب. والجرّ أنواع.

(١) الشريف: «لكونه مثنىّ، وكونه مشتقًا، وكونه مقلوبًا وكونه محذوفًا منه شىء.

(٢) فى «ع» فقط: «مالايحصر».

وجرّه فتح، فالفتح الذى فى «بأحمدَ» عندهم عمل الجار، وهو يعمل الجرّ[١] لا محالة.

وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف فى حال الجرّ مبنىّ على الفتح لخفّته، وذلك لأنّ مشابهته للمبنيّ، أى الفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقا، أى التّنوين، وبُنى فى حالة واحدة فقط. واختصّ بالبناء[٢] فى حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه فى التّعرّى من الجرّ.

[صرف ما لا ينصرف]

(ص): ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب مثل: «سلاسلاً وأغلالاً»[٣] «وقواريرًا»[٤].

(ش): قال الأخفش: إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا، أي فى الشعر وغيره: لغة الشعّراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرًا لإقامة الوزن إلى صَرْف مالا ينصرف فتمرُن على ذلك ألسنتُهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضًا، وعليه حُمل قوله تعالى: «سلاسلاً وأغلالاً»، «وقواريرًا».

وقال ـ هو[٥] والكسائىّ: إنّ صَرْف مالا ينصرف مطلقًا لغة قوم إلاّ «أفعل منك». وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو: جاءنى أحمدٌ وإبراهيمٌ، ونحو ذلك، وأما للضّرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضّرورة.

ومنع الكوفيوّن صرف «أَفْعَل مِن» فى الضّرورة، لأن «مِن» مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينّون ما هو كالمضاف، والأصل الجواز، لأن الكلام فى الضّرورة، وفرقٌ بين المضاف وما هو كالمضاف.

---

(١) كلمة: «الجرّ» سقطت من ظ. (٢) فى «ع»: «البناء» بدون الباء.

(٣) الإنسان / ٤. هى قراءة نافع والكسائى وابن عامر وآخرين انظر قراءة رقم ٩٦٩٦ فى معجم القراءات.

(٤) الإنسان / ١٥. هى قراءة نافع والكسائى وآخرين انظر قراءة رقم ٩٧٠٦ فى معجم القراءات.

(٥) فى «ع» قال الكسائى بإسقاط «هو».

وجوزّ الكوفيوّن وبعض البصريّين للضّرورةَ: ترْك صرف المنصرف، لا مطلقًا، بل بشرط العلميّة دون غيرها من الأسباب لقوّتها ـ كما نبيّن لك عند الكلام فى تفصيل الأسباب ـ وذلك بكونها شَرْطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببًا واستشهدوا بقوله:

فما كان حِصنٌ ولا حابس يفوقان مِرْداسَ في مَجْمع[1] =١٨

ومنعه الباقون استدلالاً بأن الضّرورة تجّوزُ ردّ الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها.

وقريبٌ من هذا الوجه جوازُ قصر الممدود فى الشّعْر دون مدّ المقصور إلا نادرًا، ومنعوا روايتهم بأن قالوا الرواية: «يفوقان شيخي».

والإنصاف أن الرّواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها، وإن ثبت هناك رواية أخرى.

قوله: «سلاسلاً» صُرف ليناسَب المنصرف الذى يليه أى «أغلالاً» فهو كقولهم: هَنأنى الشّىءُ ومَرَأنى[2]، والأصل: امْرَأنى.

قوله: و«قواريرًا» يعنى إذا قُرِىء منوّنًا[3]، لا إذا وقف عليه بالألف، لأنّ الألف حينئذ كما تحتمل أن تكونَ بدلاً من التّنوين تحتمل أن تكون للإطلاق، كما فى قوله تعالى: «الظّنونا»[4]، و«السّبيلا»[5]، و«الرّسولا»[6]، فلا يكون نصًّا فيما

(١) هو الشاهد السابع عشر فى الخزانة.

البغدادى:«على أن الكوفيين وبعض البصريين جوّزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلميّة.

وفى الخزانة: صاحب هذا الشاهد العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه، وهو من أبيات سبعة.

وأصل المرداس: الحصاة التى يرمى بها فى البئر لينظر هل فيها ماء أم لا؟

من شواهد: الإنصاف/ ٤٩٩، والعينى: ٤/ ٣٦٥، والهمع والدرر رقم ٤٣، والتصريح ٢/ ١١٩، والأشمونى ٣/ ٢٧٤.

(٢) الشريف: «قال فى الصحاح: هَنُؤ الطّعام، وهَنِىء بالضمّ والكسر وهنأنى الطعام».

ومَرُؤ الطعام صار مريًا وبابه ظَرُف، ومرِىء أيضًا بالكسر، ومرأه الطعام من باب: «قطع».

(٣) قراءة التنوين نسبت إلى نافع والكسائى وآخرين. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٧٠٦.

(٤) = الأحزاب / ١٠. (٥) = الأحزاب / ٦٦. (٦) الأحزاب / ٦٧.

٣٩ استشهد له من صرف غير المنصرف، وإنما صُرِف ليناسب أواخر الآى فى هذه / السّورة، لأن أواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كلّ كلام مسجّع، ألاترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «خير المال سكّة مأبورة، وفَرَسٌ مأمورة»(١) أى مُؤمَّرة يعنى كثيرة النّتاج، وقال تعالى: «والفَجْر»(٢)، ثم قال: «ويَسْرِ» ويُمال: «سجا»(٣) لموافقة: «قلى»(٤).

[ما يقوم مقام العلتين]

(ص): «وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث».

(ش): اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وَقوّته، لكونه لا نظير له فى الآحاد العربيّة.

أمّا نحو: ثمَان، ورَباع، أى الذّى ألقى رَباعيته، ورجل شناح(٥)، أى طويل، وحِمار حَزاب(٦)، أى غليظٌ قصيرٌ فشواذّ.

---

(١) السكّة: الطريقة المصطفّة من النخل.
والمأبورة: الملقّحة، يقال: أبرّت النخلة وأبرتُها فهى مأبورة ومُؤبرة. أراد خير المال نتاج أوزرْع.
والمأمورة: أى الفرس المكثّرة، والعرب تقول: أمِرَبنو للان: إذا كثروا.
وقال أبوعبيدة: مهرة مأمورة أنها الكثيرة النتاج والنسل وفيها لغتان، قال: أمرها الله فهى مأمورة، وآمرها الله فهى مؤمرة.
وقال غيره: إنما هو مُهْرَةٌ مأمورة للازدواج لأنهم اتبعوها مأبورة، فلما ازودج اللفظان جاءوا بمأمورة على وزن مأبورة. انظر اللسان: أبر ـ أمر.

(٢) الفجر / ١.

(٣) الضحى/ ٢ قرأها بالامالة الكسائى، ونافع وأبوعمرو.

(٤) الضحى/ ٣ قرأها بالامالة الكسائى وحمزة ونافع، وأبوعمرو. انظر: الإتحاف/ ٤٤٠ والحجة فى القراءات السبع/ ٣٧٣، لابن خالويه، وغيث النفع/ ٣٨٩.

(٥) فى «ك» «شياج» بالشين والجيم، وفى «ع» «سناح» بالسين والحاء. والشناح بالشين والحاء كما فى القاموس: الجسم الطويل من الإبل. وبكْرٌ شناحٍ على وزن ثمانٍ: فتَىٌّ.

(٦) حزاب: الحزابى والحزابية مخففتان: الغليظ إلى القِصَر.

وأما نحو التّرامى والتّغازى فالأصل فيه ضَمٌّ ما قبل الآخر، لكنه كُسِر لأجل الياء. وأما نحو: هوازن وشراحيل[١] عَلَمَيْن فمنقول عن الجمع ـ وسيجىء حكمه.

وأما يمَان وشآم، فالألف فيهما عوضٌ من إحدى ياءى النّسب، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعْتدّ به، وذلك لأنهّما صارا إلى هذا الوَزْن بسبب إحْدى ياءي النسب، والألف الذى هو بدلٌ من الأخرى، وياء النسب عارضة لا يعتدّ بها فى الوزن، نحو: جمالىّ وكمالىّ فى المنسوب إلى: جمال وكمال.

وكذا تَهام[٢] بفتح التاء فى المنسوب إلى التَّهَم بمعنى «تَهامة». قال:

أرّقَني اللّيلةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ يالك بَرْقًا من يَشُقُّهُ لا يُلَمْ[٣] =١٩

قال سيبويه، منهم من يقول يمانِىّ، وشآمِىّ بتشديد الياء وهو قليل ـ ويجىء وجهه فى التصريف ـ إن شاء الله تعالى.

وإنما لم تعدّ ياء النسب عارضة فى قَمارىّ[٤]، وكراسىّ، وعوارى[٥]،

(١) الشريف «شراحيل: علم رجل. قال الجوهرىّ: شراحيل: اسم رجل لاينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيبويه، لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش فى النّكرة.

(٢) الشريف: قال الجوهرى: تهامة: بلد، والنسبة إليه: تهاميّ وتهام، وإذا فتحت التاء لم تشدّد كما فى يمان وشام الا أن الألف فى تهام من لفظها.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر فى الخزانة.
البغدادى: «تهام بفتح التاء فى المنسوب إلى التهم بمعنى تهامة. يريد أن الألف فى تهام بالفتح عوض من إحدى ياءى النسب، كما فى يمان إذ هو منسوب إلى يمن، وانما قيد بفتح التاء، لأنك إذا كسرتها قلت: تهاميّ بتشديد الياء لأنه منسوب إلى تهامة بالكسر، فالألف من لفظها وليست بدلاً. ولم ينسب البغدادى هذا الشاهد إلى قائل معيّن.
من شواهد: الخصائص ٢/ ١١١، واللسان: تهم.

(٤) قمارىّ: القُمْرِيُّ منسوب إلى طَير قُمْر بوزن حمْر: جمع أقمر وهو الأبيض، والأنثى قُمرِيَة، والذكر: ساق حرٌّ والجمع قمارىّ غير مصروف.

(٥) فى القاموس: العاريّة مشدّدة وقد تخفف والعارة:ما تداولوه بينهم والجمع: عوارىّ مشددة ومخففة.
وفى هامش القاموس: قال فى الصحاح: العاريّة بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار، لأن طلبها عارٌ وعيب، وفى «البصائر» للمصنف: «قيل للعارية: أين تذهبين؟ قالت: أجلب إلى أهلى مذمة وعاراً».

وبخاتّى[١]، ودباسى[٢]،ونحوها، لأنه ثَبَتَتْ آحادها: وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات فى الآحاد، وليس ذلك، أيْ اعتداد الياء فى المفرد، وصُوْغ الجمع عليه مطّردًا، ألا ترى أنك لا تقول فى جمع عجمىّ: عَجامىّ، وإن كان ياؤه للوحدة كما فى بُخْتّيّ.

وقيل: إن «ثمانيًا» مثل «يمان»، الألف والياء للنسب إلى الثُّمن الذى هو جُزْءٌ من ثمانية[٣].

وفيه نظر، إذْ لا معنى للنّسب فى «ثمان» فإنه بالإضافة إلى ثُمْن كالأربع إلى الرُّبْع، والخَمْس إلى الخُمْس، ولا مَعْنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما. وتقدير النّسب فى الربّاعى أنسب، فيكون منسوبًا إلى الرّياعية، وهى السّنّ.

ويجوز أن يقال فى الثّمانى: إنه منسوب إلى الثمانية، أى مجرّد العدد، لأن الثّماني لا يستعمل إلاّ فى المعدود، والثمانية فى الأصل: العدد لا المعدود، كما تقول فى صريح العدد: ستّةٌ ضعْفُ ثلاثة، ولا تقول: ستٌّ ضعفُ ثلاث ـ وقد يجىء تحقيقه فى باب العدد ـ فالألف فيهما إذًا غير الألف المَنسوب إليه تقديرًا لكونه بدلاً من إحْدى ياءى النسب، وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى، هجانٍ[٤] وفلك[٥].

وقد جاء «ثمان» فى الشّعر غير منصرف شاذًّا، قال الشاعر:

٢٠= * يحدو ثماني مولعًا بلَقاحها *[٦]

(١) بخاتيّ: البُخْتُ بالضمّ: الإبل الخراسانية، وجمعها بخاتِيّ، وبَخاتِى وبخاتٍ، والبخّات: مقتنيها.

(٢) دباسىّ: الدُّبسّ بضم الدال: طائر أدكن يقرقر.

(٣) فى «ع» «الثمانية» بأل التعريفيّة.

(٤) فى المعاجم اللغوية: «هجن»: هَجُن ككَرُم هُجنةً بالضم وهجانةً وهُجونة: غير عتيق، والهجين: اللئيم، وعربىّ ولد من أمَة. وجمعه هُجُنٌ، وهُجَناء، وهى هجينة وجمعها: هجنٌ وهجائن وهِجان».

وهَجانٌ ككتاب، يقال: امرأة هجانٌ أى كريمة. وقال الأصمعى فى قول على رضى الله تعالى عنه: «هذا جناى وهجانُه فيه، وكل جان يده إلى فيه» يعنى خياره.

(٥) ألفُلْك: «السفينة واحد، وجمع، يذكّر ويؤنث».

(٦) هو الشاهد التاسع عشر فى الخزانة. =

وهو على التّوهّم لمّا رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يُشبه لفظ الجمع ظنّه جمعًا.

أمّا سراويل فأعجميّ فى الأشْهَر، وقد قيّدنا الآحاد بالعربيّة، أو عربيّ مفردٌ شاذ أو جمعٌ تقديراً ـ كما يجىء.

وأما نحو: أكْلُبٌ وأجمالٌ فإنهما، وإن لم يأت لهما نظير فى الآحاد إلا أن كونهما[١] جمعى قُلّة ـ وحكم جَمْع القلة حُكْمُ الآحاد بدليل تصغيره على لَفْظه: فُتّ[٢] فى عَضُد جمعيّتهما، مع أنه نُسب لى سيبويه: أنّ افعالاً مفردة، ولذا قال تعالى: «مِمّا فى بُطونه»[٣] والضمير للأنعام.

وجاز وصف المفرد به نحو: بُرْمةٌ أعشار[٤]، وثوبٌ أسمال[٥] ونطفة، أمشاج[٦]، ولم يُوصَف المفرد بغير هذا الوزن من الجُموع.

= البغدادى: «على أن «ثمانى» لم يصرف فى الشعر شذوذًا لمّا توهّم الشاعر أن فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع وكان القياس أن يقول: ثمانيًا».

وهذا المصراع صدر، وعجزه:

* حتى همَمْن بزيغة الإرتاج *

من قصيدة لابن ميّادة.

قال السيرافىّ ـ كما فى الخزانة: شبه ناقته بسرعتها بحمار وحشٍ قارح، يحدو ثمانى أتُن، أى يسوقها مولعا بلقاحها حتى تحمل.

والمولع: من أُولع بالشىء بالبناء للمفعول، فهو مولع به بفتح اللام أى أغرى به، وعلق به. واللِّقاح كسحاب: ماء الفحل فى رحم الناقة. والزيغة: بفتح الزاى وسكون الياء وبالغين: مصدر زاغ يزيغ أى مال. والإرتاج بالكسر: مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

والمعنى: أنّ هذا الحمار عدا خلف أتُنه ليلحقها ويركبها حتى تحبل فهربت منه، فكأنه ساقها سوقًا عنيفًا حتى همّت باسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الاجنّة وإزلاقه. انظر الخزانة.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٧، والعينىّ ٤/ ٣٥٢ والأشمونى ٣/ ٢٤٨.

(١) فى «ع» فقط: «إلاّ أنهما جمعى قلة» تحريف.

(٢) فتّ الخبز وفتّته: كسره بأصابعه حتى يتركه دقاقًا وهو من باب ردَّ. وفى «أساس البلاغة للزمخشرى»: «فت» وفى المثل. «وهذا مما يَفُتّ كبدى» وفتّ فى عضده: إذ كسّر قوّته وفرّق عنه أعوانه».

(٣) النحل/ ٦٦.

(٤) البُرْمة بالضمّ: قدْرٌ من حجارة جمعها: بُرْم بالضّمّ. وأعشار أى انكسرت قطعًا.

(٥) أسمال = السِّمَل: الخلق من الثياب، وسمل الثوب من باب دخَل وأسمل: أخلق.

(٦) = نطفة أمشاج: هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة.

ولابصحْ الاعتذار بمجىء أفعُل فى الواحد نحو: «أدرْج» فى اسم موضع، لكونه منقولاً عن الجمع كمدائن، ولا بآجر(١)، وآنك(٢)، لأنهما أعجميّان، ولا بأبْلُم(٣)، لأنها لغة رديئة شاذّة، والفصيح ضمّ الهمزة، ولا بأشُدّ(٤) لأنه جمع شِدة على غير القياس، أو هو جمعٌ لا واحد له بدليل قوله:

* بلغْتُها واجتمعتْ أشدّي *(٥) = ٢١

فأنث الفعل.

وقال بعضهم: إنما قَوى حتّى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير، أىْ يجمع الجمع إلى أن ينتهى إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سمى بالجمع(٦) الأقصى نحو كَلْب وأكْلبٌ وأكالب، ونعَم وأنْعام وأناعيم(٧).

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكن صواحبات يوسف»(٨). وقوله:

---

(١) = الآجرُّ: الذى يبنى به فارسىّ معرّب.

(٢) الأنك: كـ«قُنفذ: الرصاص الأبيض كما فى هامش القاموس.

(٣) الأبْلم: فى اللسان «بلم»: الأبُلم: خوص المُقْل، وفيه ثلاث لغات: أبْلَم ـ أبْلُم ـ إبِلم، والواحدة بالهاء.
والمقل: حَمْل الدوم، واحدته: مُقلَة، والدّوم: شجرة تشبه النخلة فى حالاتها.

(٤) شدّ يُشدّ بالضمّ والكسر شدًا: المصدر فيهما. والأشُدّ: القوّة وهو واحد جاء على بناء الجمع، وقيل. هو جمع لا واحد له من لفظه مثل: أبابيل، وعباديد، ومذاكير.
وقال سيبويه: واحده: شدّة بالكسر، ولكن لا تجمع فعْلة على أفعُل. وقيل: واحدة: ـ شَدّ مثل: كلْب وأكلُب، وقيل: شدّ مثل ذئب وأذؤب، وكلاهما قَياس.

(٥) هو الشاهد العشرون فى الخزانة.
واستشهد به على أن «أشدّ» جمع شدّة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل له.
والشاهد من أرجوزة لأبى نخيلة. وبعده:

فانهلّ لما قُمْتَ صوْبُ الرّعد

والضمير فى: بلغتها للخلافة المعهودة ذهنًا، لأن القصيدة فى مدح هشام بن عبدالملك.
وانهلّ بمعنى: سال إن كان «الصوبَ» بالباء الموحدة، وبمعنى ارتفع ان كان «الصوت» بالتاء. يريد أنك لما قمت بأمر الخلافة انفتح أبواب الخير.

(٦) سقطت كلمة: «الجمع» من «ع». (٧) أناعيم: جمع الجمع.

(٨) صواحبات: جمعوا صواحب جمع السلامة. وقد وردت صواحبات فى أكثر من حديث شريف صحيح، ففى سنن أبى داود فى باب الأدب / ٥٥: «ومعى صواحباتى فأدخلنني بيتًا» وفى سنن ابن ماجه فى باب النكاح / ٥٠: «فكان يسرِّب إلىّ صواحباتى يلاعبننى». =

جَذْبُ الصَّارِيِّين بالكُرورِ(١) =٢٢

جمع صُرَّاء، جمع صارٍ بمعنى الملاّح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لمّا لم يكُنْ له فى الآحاد نظير أشبه الأعجميّ الذى لا نظير له فى كلام العرب، ففيه الجمعُ وشبهُ العُجْمة. وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين.

وقال الجُزولىّ(٢) فيه الجمع وعدم النّظير فى الآحاد. وعدمُ النظير فيها عنده سببٌ مستقل لا يحتاج إلى الجمعيّة ـ كما يأتى فى سراويل ـ ففيه عنده أيضًا سببان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنّف: مُنع صَرْفُ مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقةً كأكالب، أو كونه على وزن جَمْعِ الجمع كمساجد، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير.

= وقد وردت فى البخارى: «إنكن صواحب يوسف»، ووردت صواحبات أيضًا. انظر البخارى (أنبياء/ ١٩) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوىّ ٣/ ٢٥٨.

(١) هو الشاهد الحادى والعشرون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الصّرارىّ جمع «صُرّاء» وهو جمع «صارٍ» بمعنى الملاّح، وهو السّفان الذى يُجْرى السفينة.

والصّارى معتلّ اللام بالياء، وجمعه على صوار قياس مطّرد، لأنه جمع فاعل اسمًا لاوصفًا، بخلاف جمعه على صُرّاء، اذْ جمع فاعلٍ المعتل: اللاّم على فُعّال نادر نحو: غاز وغُزاء، وقار وقُراء. ولما شابه وزن المفرد، ونحو: زُنّار وكُلاب جاز جمعه على مفاعيل نحو صرارىّ، كما تقوّل: زنانير، وكلاليب، ثم جمع الصّرارى جمع تصحيح فقيل: الصّراريّون».

والشاهد من أرجوزة للعجاج يصف فيها سفينة وقبله:

لأيًا يُنائيها من الجُئور جذْبُ الصّراريِّين بالكُرور

واللأى: البطء والشدّة، وهو منصوب على نزع الخافض أى بلأى، وبنائيها: بباعدها من النّأى.

والجئور: مصدر جار إذا عدل عن القصد، وهو مصدر سماعىّ.

والكرور: الحبال، واحدها «كرّ» بالفتح.

ومعنى الشاهد: إذا عدلت هذه السفينة، وجارت عن القصد لم يصرفها الملاّحون عن ذلك إلا بعد بُطء، ومشقّة. انظر ديوان العجاج / ٢٢٨.

(٢) الجزولىّ: أبوموسى الجزولىّ من أشهر تلاميذ ابن برّى المتوفى فى ذى القعدة ٥٨٢هـ.

وشهرة الجزولىّ فى النحو كان مصدرها كتاب: «المقدّمة» الذى سماه القانون، واشتهر فيما بعد بالجزولية».

انظر كشف انطنون نهر ٦٠٣، ووفيان الأعيان ٢/ ١٢٠ ط بولاق.

وأمّا قيام ألفَىْ التأنيث أعنى الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث، فإن بناءها على العُروض، وإن اتّفق فى بعض الأسماء لزومها كعُنْصوة(١)، وقُمَحْدُوة(٢) وحِجارة(٣) وخَزاية(٤)، وغيرها ـ كما يحىء فى باب التأنيث.

[العدل]

(ص): «فالعدْل خروجُه عن صيغته الأصليّة تحقيقًا [كثُلاث(٥) ومَثْلث وأُخَر وجُمَع، أو تقديرًا كعمر، وباب قطام فى تميم».

(ش):] العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصليّة بغير القلب ولا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنًى، فقولنا: بغير القلب ليخرج نحو: أيس(٦) فى يئس، قولنا/ ٤١
«ولا للتخفيف»(٧) احترازٌ عن نحو: مقام(٨)، ومَقُول(٩)، وفخْذ(١٠)، وعنْق(١١).

---

(١) = العنصُوة: مثلثة العين مضمومة الصاد: القليل المتفرّق من النّبت وغيره، والبَقيّة من المال من النصف إلى الثلث، وقطعة من إبل أو غنم، والجمع: عناص.

(٢) = القَمَحْدُوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وأعلى القذال خلف الأذنين، وجمعة: قما حد.

(٣) = حجارة: الحجر جمعة فى القلة: أحجار، وفى الكثرة. حِجار وحِجارة كجمل وجمالة، وذكر وذكارة وهو نادر. وفى «ع»: «محارة» بالميم، تحريف.

(٤) = خزِىَ بالكسر خزاية بالفتح أى استحيا فهو خزْيان وقوم خزايا وامرأة خزْيا.

(٥) ما بينَ معقوفين سقط من «ع».

(٦) اسم الفاعل من أيس: آيس، ومن يئس: يائس. وعلق الشريف بقوله: ويمكن أن يلتزم كون آيس على وزن يابس نظرًا إلى عدد الحروف، وخصوصية الحركات والسّكنات، ولايلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالغاء والعين واللام، فإنه امر اعتبارىّ فلا خروج عن الصيغة الأصلية فلا حاجة إلى الاحتراز.

(٧) = فى ط: «لا للتخفيف» بدون واو.

(٨) لأن «مقام» أصلها: «مَقْوَم» نقلت حركة الواو وهى الفتحة إلى القاف الساكنة قبلها، فصارت: «مَقوم» ثم قلبت الواو ألفًا لتجانس حركة الفتحة قبلها فتحوّلت إلى: «مقام».

(٩) = «مقول» أصلها: «مقْوول» على وزن مفعول.
نقْلَت الضمة على الواو فنقلت. إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، فالتقى ساكنان وهما: الواو الأولى وهى عين الكلمة ـ وواو اسم المفعول، فحذفت واو اسم المفعول، لأنها زائدة، والزائد بالحذف أولى من الحرف الأصلىّ، فتحوّلت إلى: «مَقُول».

(١٠) فَخذ: فى فخذ ثلاث لغات: فخِذ بكسر الخاء مثل كَتِف، وفخْذ بسكون الخاء مثل فَلْس، وفِخْذ يكسر الفاء مثل عرْق.

(١١) عُنُق: بضم النونَ وسكونها يذكر ويؤنث، والجمع: أعناق.

وقولنا: ولا للإلحاق ليخرج نحو: كَوْثر.

وقولنا: ولا لمعنىً، ليخرج نحو: رُجَيل ورجال.

قوله: «خروجه»، أى خروج الاسم. ولو قال: إخراجه لكان أوفق لمعنى المعدل، وهو الصّرف، يقال: اسم معدول أى مصروف عن بِنْيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: «عن صيغته الأصليّة» يخرج عنه: «أُخَر»، إن قلنا: إنه معدول عن «الآخر»، و«سحر» عند من قال: إنه معدولٌ غير منصرف، وأمس عند تميم، إذ هما معدولان عن السّحَر والأمس. واللاّم ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصغْ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة، وبنيتها لشدّة امتزاجها بها.

قوله: «تحقيقًا»، نصب على المصدر، لأن الخروج إمّا خروجُ تحقيق، أى خروجٌ محقّق، كرجل سوء، بمعنى: رجلٌ سَيِّىء، أو خروج تقدير، أى خروجٌ مقدرٌ.

ويعنى بالعدْل المحقّق: ما يتحقّق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضًا منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدّر، فإنه الذى يصار إليه لضرورة وُجْدان الاسم غير منصرف، وتعذّر سبب آخر غير العدل، فإن «عُمَر» مثلاً لوْ وجدناه مُنْصرفاً لم نحكُم قطّ بعدْله، عن «عامر»(١) بل كان كـ«أُدد»(٢).

وأمّا ثُلاث ومَثْلث فقد قام دليل على أنهُما معدولان عن: «ثلاثة ثلاثة»، وذلك أنا وجدنا ثُلاث، وثلاثة ثلاثة بمعنىً واحد، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذى أجزاء على هذا العدد المعيّن.

(١) الذى منع صرف عُمر وجود علّتين كما ذكر بعضهم : إحداهما : لفظية، وهى التخفيف، والأخرى معنوية، وهى تمحيض العلمية، إذ لو قيل : «عامر» لتوهّم أنه صفة ». [انظر الأشمونى ٣/ ٢٦٤].

(٢) «أُددٌ» عند سيبويه من الودّ ، فهمزته عن واو، وعند غيره من «إلادّ» وهو: العظيم فهمزته أصلية». وعلق الصبان بأن الإدّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرًا، يريد الصبان بذلك أنه مأخوذ من هذه المادة وليس مشتقًا منها. انظر الأشمونى والصبان ٣/ ٢٦٥.

ولفظ المقسوم عليه فى غير هذا اللفظ العدد مكرَّرٌ على الاطّراد فى كلام العرب نحو: قرأت الكتاب جزءًا جزءًا، وجاءنى القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلداً بلداً، فكان القياس فى باب العدد أيضاً التّكريرعملاً بالاستقراء، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعمّ الأغلب. فلما وجد « ثُلاث» غير مكررّ لفظاً حُكم بأنّ أصله لفظٌ مكرّر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثُلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقيلَ: إنّه أصْلُهُ .

وقد جاء فُعال ومَفعْل فى باب العَدد، من واحد إلى أربعةاتفّاقاً، وجاء فُعال من عَشرة فى قول الكُمَيت:

٢٣= ولم يَسْتريثوك حتى رَمَيْتَ فوق الرجال خصالاً عُشارا (٢)

والمبرّد والكوفيوّن يقيسون عليها إلى التسعة، نحو خُماس ومَخْمس وسُداس ومَسْدس، والسمّاع مفقود.

بلى، يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة، يائي النسب نحو: الخماسيّ والسّداسيّ والسّباعيّ والثّمانيّ والتُّساعيّ.

وعند سيبويه أنّ منْع الصّرف فى هذا للعدْل والوصْف.

فإن قيل: الوصْفُ فى هذا المكَرّر عارضٌ كعروضه فى «أربع» فى نحو : نِسْوَةٌ أربع، فكيف أثّر فيه ولم يُؤثِّر فى أربع؟.

قلت: هذا التّركيب(٢) المعدولُ لم يوضع إلاّ وصفًا، ولم يستعمل إلاّ مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضْعُ المعدول غيرُ وَضْع المعدول عنه.

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون فى الخزانة .

البغدادى : «على أن «عشار» المعدول عن عشرة قد ورد فى قول الكميت .»

يستريثوك : يجدونك رائثًا من الرّيث وهو البطء.

ورميت : زدت ، يقال : رمى على الخمسين وأرمى، أى زاد.

من شواهد: المجاز لأبى عبيدة ١٥/ ١١٦، والخصائص ٣/ ١٨١. وانظر ديوان الكميت ١/ ١٩١.

(٢) فى «ط»: «هذا التراكيب» تحريف.

والفرّاء يُجيز صرفَ هذا المعدول إذا لم يَجْر على الموصوف، وليس بِوَجْهٍ، إذْ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثرّ فيه الوصف، وإن لم يتبْع الموصوفَ.

وقال ابن السّراج:[١] وإنّما لم يَنْصرف لكون مَثْنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضًا، لأنه عَدَل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدلٌ لفظىّ، وعدل معنوىّ.

وقيل: إنّ فيه عدلاً مكرّرًا من حيثُ اللّفظ، لأن أصله كان اثنين مرّتين، فجعل مرّة واحدة، ثم غيّر لفظ اثنين إلى مَثْنى.

وقال الكوفيّون وابن كيسان[٢]: إن فيه العدلَ والتّعريف كما فى «عمر»، إذ لا يدخله اللام، وإذا جرى على النكرة فمحمولٌ على البدل.

ولا دليل على/ ما قالوا، ولو كان معرفةً، ولا شك أنّ فيه معنى الوصف لجرى ٤٢
على المعارف، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو جاءنى القومى مثنى؟

وأمّا أُخَر فإنه جَمْعُ أخرى التى هى مؤنّث آخر، وهو أفعل التّفضيل بشهادة الصّرف نحو: آخر: آخران، آخرون، وأواخر وأُخرى: أُخريان، وأُخْريات، وأُخر، مثل: الأفضلان، الأفضلون، والأفاضل، والفُضْلى، والفُضْليان، والفُضْليَات، والفُضَل. فمعنى «آخر» فى الأصل: أشدُّ تاخرًا، وكان فى الأصل معنى جاءنى زيد[٣] ورجل آخر: أشد تأخرًا من زيد فى معنىً من المعانى، ثم نُقِل إلى معنى

(١) ابن السرّاج: هو محمد بن السّرىّ البغدادى: أبو بكر بن السرّاج كان أحدث أصحاب المبّرد سنًا. ومن أشهر كتبه كتاب الأصول حتى قالوا ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السرّاج بأصوله. مات شابًا سنة٣١٦ هـ وانظر البغية ١/ ١١٠.

(٢) ابن كيسان : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : أبو الحسن النحوىّ توفى لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ.

(٣) الشريف : «هذا معنى ما يقال من أن «آخر» كان فى الأصل موضوعاً للاختلاف فى الصّفة، فنقل إلى الاختلاف فى الذّات» .

«غير» فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد[١].

ولا يُسْتعمل إلاّ فيما هو من جنس المذكور أوّلاً فلا يقال: جاءنى زيد وحمارٌ آخر، ولا امْرأة أخرى.

وتُسْتعمل أُخْريات فى المعنى الأول، ولا تُسْتعمل إلاّ مع اللاّم أو الإضافة كما هو حقُّها نحو: جاءنى فلان فى أُخريات النّاس، أى فى الجماعات المتأخرة. وكذا الأواخر فلّما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التّفضيل استعملت دون لوازم أفعل التفضيل، أعنى مِنْ والإضافة واللام. وطُوبق بالمجرّد عن اللاّم والإضافة ماهو له نحو:رجلان آخران ورجال آخرون، وامرأة أخرى، وامرأتان أُخْريان، ونِسوة أُخر.

قيل الدليل على عدل «أُخر» أنه لو كان مع «مِنْ» المقدّرة كما فى: اللّهُ أكبر للزم أن يقال: بنسوة آخر على وزن: أفعل، لأن أفعل التّفضيل ما دام بـ«مِن» ظاهرةً أو مقدّرة لا تجوز مطابقته لمن هوله، بل يجب افراده. ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلاّ مع بناء المضاف كما فى الغايات[٢]، أو مع سادٍّ مسدّ المضاف إليه، وهو التّنوين كما فى:حينَئذ، ﴿وَكُلاًّ آتَيْنَا﴾[٣]، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابعُ ذلك المضاف[٤] نحو قوله: ٢٤

* إلا عُــلالةَ أو بُـدا هة سابحِ ..... *[٥]

(١) الشريف: «فإذا قيل: جاءنى زيد وآخر يفهم منه أن المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره».

(٢) أى ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد مثل قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/ ٤] وانظر شرح شذور الذهب / ١٣٣

(٣) الأنبياء/ ٧٩.

(٤) فى «ط» و«ع»: «المضاف عليه» بزيادة : «عليه» بزيادة: «عليه» وفى بعض النسخ الأخرى بإسقاطها.

(٥) هو الشاهد الثالث والعشرون فى الخزانة والشاهد بتمامه:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا هة سابحٍ نُهدِ الجزاره

البغدادى : على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه.

وفى الشاهد «علالة» مضاف إلى المجرور الظاهر. وبداهة فى الأصل مضاف إلى ضميره. والتقدير =

أخذًا من استقراء كلامهم، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام.

والمانع أنْ يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليلُ فى «أجمع» وأخواته من كونها معرّفات بتقدير الإضافة مع عُرُيها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الإضافة: إن المضاف إليه لا يُحْذف إلا إذا جاز إظهارُه، ولا يجوز إظهاره ههنا.

ومنع أبو على من كون أُخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونهُ معرفة كأمس وسَحَر المعدولَيْن عن ذى اللاّم، وكان لا يقع صفةً للنكرات كما فى قوله تعالى : ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(١).

وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنىً أى عُدل عن التعريف إلى التنكير.

ومن أين له أنه لا يجوزُ تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً؟.

ولو كان معنى اللاّم فى المعدول عن ذى اللاّم واجباً لوجب بناءُ سَحَر كما ذهب إليه بعضُهم لتضمّنه معنى الحرْف، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذى اللاّم ، بل لِكَوْنه عَلَمًا.

وذهب ابن جنّى(٢) إلى أن قياس «أُخر» لَمّا تجرّد عن اللاّم والإضافة أن يستعمل

= إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجُعل «بداهة» بين المتضايقين.
وذكر البغدادى أن : «علالة» استثناء منقطع من بيت سَابق. والعلالة بضم العين : بقية جرْى الفرس.
والبُداهة بضم الباء: أول جرى الفرس
والسابح : الفرس الذى يدحو الأرض بيديه فى العدْو.
والجُزارة بضم الجيم : الرأس واليدان والرجلان، وسمّيت بذلك، لأن الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها. يريد الشاعر أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً.
والشاهد من قصيدة للأعشى وهو من شواهد سيبويه ١/ ٩١، ٢٩٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والمقرب ١/ ١٨٠، والعينى ٣/ ٤٥٣ ، وديوانه / ١٥٥.

(١) البقرة / ١٨٤.

(٢) ابن جنى : هو عثمان بن جنى ، أبو الفتح النحوى، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، توفى لليلتين بقيتا من شهر صفر سنة ٣٩٢ هـ له ترجمة وافية فى «بغية الوعاة» ٢/ ١٣٢.
من أشهر مؤلفاته الخصائص، وله فى مقدمة تحقيقه ترجمة وافية.

بـ«من» ويُفردُ لفظُه فى جميع الأحوال، فـأُخَر فى قولك: بنسوة أُخر معدولٌ عـن «آخر مِنْ»[١]. ويلزمُ علـى هـذا القول أن يـكـون آخـران، وآخـرون، وأواخـر، وأُخرى، وأُخْريات معدولات أيضًا عـن «آخـر مِن» إلا أن «أُخـرى» و«أواخـر» غـنـيّـان عـن اعتبار الـعـدل بألـف الـتأنيث والجمـعيّة. والمثنّى والمجـموع بالواو والنّون لا يتبيّن فـيهما حكمُ منعِ الصّرف فى موضعٍ نـحو: أحمران وأجمعون - كما مَر- .

وأمّا أُخُريات فاسعتـمالها باللاّم والإضافة كما هو الأصل، ولـو لم يكن أيضًا لم يَبنْ فيه أثرُ منع الصّرف لكونه كعرفات.

هذا[٢]، وفى ادّعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنّيـن والمجموعَيْن معدولةً عن لفظ الواحد المـذكر: بُعْدٌ، فالأوْلـى أنْ لا يدّعى كون أُخَر وتصـاريفه معدولـة عن أحد لوازم أفعل التفضيـل على التّعيين، بل نقول هى معدولةٌ عـمّا كان حقّها ولازمها فى الأصل، أعنى أحدَ الأشياء الثلاّثة مطلقاً .

وإنما عدل عنه لـتعرِّيه عن معنى أفعل الـتّفضيل الذى هو المستـلزم لأحد- كما يجىء فى باب أفعل التفضيل- وذلك لأنه صـار بمعنى «غير» - كما ذكرنا- فعلى هذا لا يفسّر العدْل بمـا فسَّر به المصنّف[٣]، أعنى خروجَهُ عن صيـغته الأصليّة بل نقول: الـعدْلُ : إخراج اللـفظ- كما ذكـرنا-[٤] عمّـا الأصل أن يكـون معـه من الصّيغة، أو استلزم كلمة أخرى، فيُدْخِل فيـه «سـحر» و«أمس» ونحـو: «ضُحى»

(١) سقطت من نسخة «ع» كلمة «من».

(٢) سقطة من نسخة «ع» كلمة «هذا».

(٣) الشريف : إنما احتاج إلى هذا التفسير ليتـصور العدل عن المضاف، فإن حذف المضاف إليه لا يخرج المضاف عن صـيغته بخلاف حـذف اللام، فإنها لشدّة امـتزاجها بمدخولهـا صارت من تتمة صـيغته بخلاف المضاف إليه، وبخلاف لفظة «منْ» المحذوفة عن آخر على قول.

(٤) أى عند حديثه عن تعريف «العدل» قيلَ ذلك.

و«عشيّة»، و«عَتمة»[١] و«مساء» و«بُكرًا»[٢] معيّنات، لأن الأصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشىء معيّن ممّا كان يقع عليه وَضْعًا أنْ يكون باللاّم والإضافة.

ويَدخل فيه الغايات أيضًا نحو: قبلُ وبعدُ لقطعهما عن المضاف إليه الذى كان يقتضيه وَضْعًا.

فعلى هذا إذا كان المعدول مُعْرباً وانضم إلى عدله سببٌ آخر امتنع صرفُه فلم يمتنعْ «ضُحى» وأخواته لعدم اعتبار العلميّة فيها كما اُعْتُبِرَتْ فى سَحَر - على ما يجىء.

وأمَّا جُمع ومثلُهُ أخواته من كُتع[٣] وبُصَع[٤] وبُتَع[٥] فالأكثرون على أنه معدولٌ عن «جُمع» لأنه جَمْعَ جَمْعاء، وقياسُ جمع فَعْلاءأَفْعَل: فُعْل كحمراء، وحُمْر.

قال أبو على ليس قياسُ كُلّ فعلاء أن يُجْمع على فُعْل، بل قياس فَعْلاء مؤنث أفعل المجموع على فُعْل أيضًا، وأجمع مجموع[٦] على أجمعون لا جُمع، وقوله:

---

(١) «عتمة» سقطت من «ط» و«ع» والعَتَمة كما فى المعاجم اللغوية. وقت صلاة العشاء، وقال الخليل : العَتَمة: الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، وقد عتم الليل من باب ضرب.

(٢) البُكرة بضم الباء: الغدوة، ففى اللسان: «بكر» قال سيبويه: «من العرب من يقول : أتيتك بكرةً، نكرة فنوّن، وهو يريد فى يومه أو غده، ويجمع بُكرا بضم الباء وأبكارًا.

وإذا كانت بكرة مرادًا بها بكرة يومك أو غدك لم تصرفها .

وفى اللسان أيضاً أن بكراً بفتح الباء والكاف مثل بُكرة .

قال الجوهرى : سير على فرسك بُكرًا وبكرًا كما تقول : سحرًا.

(٣) كتع: جمع كتعاء فى توكيد المؤنث. ولا يقدّم كُتع على جُمع، ولا يفرد، لأنه إتباع لجُمع.

وقيل: إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أىْ تامٌ.

(٤) بصع مثل كُتَع أيضًا. وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة.

(٥) بُتع مثل كتع من التأكيد بها.

(٦) فى ط: «الجموع» مكان: «المجموع» تحريف.

٢٥= * حلائلَ أسودِينَ وأحْمَرينا *[١]

فى باب الجمع.

ولو كان «جُـمَع» معدولاً عن جُـمْع، وفُعْل يَصلُـح لجمع المذكّر والمـؤنّث لجاز جاءنى الرّجال جُمَع .

قال: والحـقّ أن جَمعاء اسـمٌ لا صفة، وقـياس جُمـع فعلاء اسمًـا: فَعَالَـى فى التّكسير، وفعْـلاوات فى التّصحيح كصحارى وصَحْروات، فـجُمَع معدولٌ عن أحدهما.

ويَرِدُ عليه أنَ جَـمعاء لو كان اسمًا لكـان أجمع أيضًا كذلك، فجـمعُه إذاً على أجمعون شاذ، إذْ لا يجمع بالواوت والنّـون إلاّ العلم أو الوصف- كما يجىء فى باب الجمع.

وأمَا السّبب الآخر فيه[٢] وفى جمع فعن الخليل أنـه تعريف إضافيّ. وكذا فى أجمع[٣] لأن الأصل فى: جاءنى الـقوم أجمعون: أجْمَعُهم أى جمـيعُهم، وقرأت الكتاب أجمعَ أى جميعَهُ.

قيل هو ضعيفٌ، لأنّ تعريف الإضافة غيرُ معتبر فى مَنْع الصرف.

وله أن يـقول: إنّمـا لم يعـتبر ذلـك مع وجود المـضاف إليـه، لأنّ حُكْم مـنع الصّرف لا يتبيّن فيه ـ كما يجىء ـ وأمّا مع حذفه فما المانع من اعتباره؟

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون فى الخزانة، وأوله:

* فمـــا وجـدتْ بنـات بنى نـزار *

البغدادى: على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح ـ شاذّ».

الحلائل: جمع حـليل وهو الزوج، والحليلة: الزوجـة. والشاهد من قصيدة لحكيـم الأعور بن عيّاش الكلبى.

من شواهد: ابن بعيش ٥/ ٦٠، وشرح شواهد الشافية / ١٤٣ والهمع والدور رقم ٧٣، والأشمونى ١/ ٨١.

(٢) = فيه: أى فى جمع.

(٣) = «فى أجمع» سقط من «ك».

وقال بعضهم: فيه التّعريف الوضعى كالأعلام، أى وُضِع تأكيدًا للمعارف[١] بلا علامة التّعريف والمؤّكد لا يكون إلاّ معرفة إلاّ ماجوّز الكوفيّون من نحو قوله:

* قد صرّت البكرةُ يوماً أجمعا *[٢] = ٢٦

ممّا كان المؤّكد فيه محدودًا، ففيهما على هذا القول شبْه العلميّة، ويَردُ عليه صباحًا ومساءً وَبَكرًا وُضحًى وعَتمَة وضَحْوة[٣] إذا كانتَ / معيّنات فإنهن[٤] إذًا ٤٤
معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالأعلام الغالبة نحو: النّجم والصَّعق[٥] ففيهما[٦] العدل عن اللام مع شبْه العلميّة مع أنّ جميعها منصرفةٌ .وأيضًا شبْه العَلَم لم يثْبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع، إما العَلَمُ وإمّا الوصْف.

(١) الشريف: «ربَّما يدعى كون ألفاظ التوكيد أعلامًا جنسيّة لمعانيها ففيها علميّة. بخلاف نحو: صباح إذْ فيه شبه العلميّة.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون فى الخزانة، وصدره عند العينى:

* إنا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقعا *

استشهد به البغدادى فى الخزانة على أن الكوفيين جوّزوا تأكيد النكرة المحدودة.

والبكرة بفتح الباء وسكون الكاف، إن كانت البَكرة التى يستقى عليها الماء من البئر فصرّت بمعنى صوّتت، وان كانت الفتيّة من الإبل مؤنث البَكر وهو الفتيّ منها فصرّت بالبناء للمفعول أى شد عليها الصِّرار وهو خيط يشد فوق الخلف لتلا يرضعها ولدها.

والخطاف بضم الخاء: حديدة معوجة تكون فى جانب البكرة فيها المحور.

والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب.

قائله مجهول

من شواهد المقرب ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ٣/ ٨، ٤٥، والعينى ٤/ ٩٥، والأشمونى ٣/ ٧٨.

والهمع والدرر رقم ١٥٥٩ وقد ورد الشاهد فى الدرر على النحو التالى:

قد صرّت البكرة يوما أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا

(٣) الشريف: «قد صرّح فيما بعد بأن صباحًا ومساء وضحى إذا أريد بها معيّنات كانت معربة منصرفة. قال: وأما «سحر» إذا أريد به سحر بعينه فأمره مُشكل سواء قلنا: إنه مبنى على الفتح أو معرب غير منصرف لمخالفته لأخواته المذكورة».

(٤) فى «ط» فقط: «فإنها».

(٥) الصّعق بكسر العين: صفة بقع على كل من أصابه الصّعْق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علما كالنجم والنسب إليه صَعقيّ على القياس، وصِعقى على غير القياس..

(٦) فى «ط» و«ع» «ففيه».

وقال المصنّف فيه وفى «أجمع» مع العـدل الوصف الأصلى، وإن صارا بالغلبة فى باب التأكيد، فهما عنده كأسود وأرقم(١) ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقى الكلام فى أن «أجمع» فى الأصل من أىّ الصّفات هو؟ أمن باب أحمر حمراء أم من باب الأفضل والفُضْلى؟

لا يجوز أن يكون مـن باب أحمر لجمعه علـى «أجمعون»، وجمعُه بالـنظر إلى أصله: فُعْل، وبالنظر إلى نَقْله إلى الأسماء بالغلبة(٢): أفاعل كاسأود وأداهم(٣)، قال:

٢٧= أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعـفرٍ فيا عبّد عمرٍو لو نَهَيْتَ الأحاوصا(٤)

فـ«أفعلون» لايجوز فيه لا قَبْلَ الغلـبة ولا بعدها. وأيضًا أفعل فعلاء لا يجىء فى الأغلب إلاّ فى الألوان والخَلق(٥).

والأَوْلى أن يقال: إنّه فى الأصل أفعل التّفضيل بشهادة: أجمعون وجُمع، فكأنّ معنـى قولنا: قرأت الكـتاب أجمع فى الأصل: أنـه أتمّ جمعًا فى قراءتـي من كُلّ شىء فهو تفضيـلٌ لقولهم: جميع، نحو: أحمدُ وأشهر فُـى المحمود والمشهور، ثم جُعِل بمعنى جميعه، وانْمحى عنه معنـى التّفضيل، فَعُدل فى اللفّظ عن لوازم أفعل

(١) الأرقم: الحية التى فيها سواد وبياض.

(٢) = فى ط: «بالغبة» باسقاط اللام، تحريف.

(٣) = الأدهم: الدُّهمة: السوّاد، يقال: فرس أدهم وناقة دهماء. ويقال للقيد: الأدْهم.

(٤) = من قصيدة لأعشي قيْس، وهو الشاهد السادس والعشرون فى الخزانة.

البغدادىّ: على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفيّة جمع على الحُوص. وبالنظر إلى نقله إلى الاسميّة بالغلبة جمع على الأحاوص.

الوعيد: التهديد والخوف، والحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر.

والحوص: ضيق فى مؤخر العين.

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ٦٢، ٦٣. وانظر ديوان الأعشي/ ١٠٤.

(٥) الخَلق بكسر الخاء: جمع خَلْقة، وفى القاموس: الخِلقة: الفِطرة كالخَلق بفتح الخاءْ وأفعل فعلاء مثل: أحسن وحسناء وأعور وعوراء.

التفضيل الثّلاثة، أعنى اللام، والإضافة، ومنْ، كما ذكرنا فى «أُخَر»- فأجمع وآخر فيهما العْدل والوْصف والوزْن، وأُخَر وُجمع فيهما العدْل والوصْف.

ويَردُ على جعل «أجمع» من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء، وحقه: جُمْعى كأُخرى.

والجواب عنه: أنه لما انحى عنه معنى التّفضيل جاز أن يُغيّر بعضُ تصاريفه عما هو قياسه.

ولّما بقى فيه معنى الصّفة مع أن وزْنَه أفعل صار كأحْمر الذى هو على أفْعَل، وهو صفةٌ، فجاز جمعاء كحمراء، وإذا جاز لك أن تقول: حَسْناء وخَشْناء وعَلْياء مع أن مذكّراتها حَسَن، وخشِن، وعالٍ لكونها صفات، فكيف إذا انضم إلى الصفّة وزن أفْعَل(١)؟

هذا، وكان على المصنّف أن يَذْكُر «سَحر» معيّنًا فى العدل المحقّق، إذ هو غير منصرف فى القول المشهور، ويذكُر أيضاً أمسِ رفعاً على لغة بنى تميم ـ كما يجئ فى الظروف المبنيّة ـ لقيام الدليل على عَدْلهما، وهو أنّ كُلّ لفْظ جنس أطلق، وأريد به فرد من أفراد معيّن فلابدّ فيه من لام العَهْد، سواءٌ صار بالغَلبة عَلَمًا نحو: النّجْم والصّعق أو، لا، نحو: قوله تعالى: «فعصى فرعونُ الرّسول»(٢) أخذًا من استقراء كلامهم(٣)، فثبت عدلُ سَحَر وأمس محقّقًا. وأما علميّتهما فمقدّرة ـ كما يجيء فى الظروف المبنية.

قوله: «أو تقديرًا» ، قد مضى التقدير.

إعلم أنّ ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب:

إما اسم جنْسٍ غير صفة وذلك على ضربين: مفرد كُصَرد(٤) وهُدىً(٥)، وجَمْعٌ كغُرف وحُجَر، فهذه كلّها منصرفة وإن سُمِّى بها إذا كان المسمّى مذكّرًا.

---

(١) يعنى أنه إذا انضم إلى الصفة المذكر الذى على وزن أفعل مثل: أحسن وأخشن، وأعلى، فهو من باب أولى.

(٢) المزمل / ١٦. (٣) فى «ك»: «لغتهم» مكان: «كلامهم».

(٤) صُرَد بضم الصاد، وفتح الراء: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٥) فى «ع»: «هُدَل» باللام.

وإمّا صفَة وذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها: مبالغة فاعل غير مختصة بالنّداء كحُطم[١] وخُتع[٢] فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضَروب فى مبالغة ضارب.

وثانيها: مبالغة فاعل مختصّة بـالنّداء نحو: يافُسقَ ويالُكَع[٣] فهو فى المذكّر كفَعَـال فى المؤنث نحـو: يافَساق ويالـكَاع ـ كما يـجىء فى باب النـداء ـ وفُعل وفَعال المختّصان بالنداء معدولانَ عند النّحاة بخلاف نحو حُطَم وخُتع / قالوا: لم ٤٥
يكونا مَعْـدولَيْن، بل كانا كحُطَم لـم يختصّا بالنّداء بـل ساوقاهما[٤] لمبالغته فى شُيوع الاستعمالَ، كما ساوق حُطم فى الاسـتعمال حاطِمًا ولم يختّص ببابٍ دون باب.

وأنا لا أرى فـى نقصـان بعض الأسـماء[٥] المشتـركة فى معـنىً عن بعـض فى التّصرف دليلاً على أن النّاقص معدولٌ عن الشائع ـ وسيجىء لهذا مزيد بحث فى اسماءً الأفعال.

ولّما كان من مذهـبهم أنّ جميع أنواع فَعـال مبنيةً كانت أو ممنـوعة من الصّرف معدولـة. وكذا فُعَل المختصّ بالنـداء فرّعوا عَلـيه أُنك إذا سمّـيت بها، فـفُعَل لا ينصرف اتفاقًـا نحو: فُسَق علَمًا للعَدْل والـعلمّية، وكذا فعالِ عند بـنى تميم نحو: نزال وفجارِ وفَساق[٦] أعلامًا.

وهذا الذى قالوا حقٌّ، لو ثبت لهم أن جميعها معدولٌ، ولم يثبُت، ودونه خرط القتاد[٧]، كما يجىء فى أسماء الأفعال.

---

(١) الحُطَم الراعى الظلوم للماشية، يهشم بعضها ببعض.

(٢) خُتَع كصُرَد: الضبع، والحاذق فى الدِّلالة.

(٣) فى القاموس: لكِع عليه الوسخ لكعًا: أى لصُق به، ورجل لُكَع: أى لئم وامرأة لكاع، وهو من باب فرِح، ويقال فى النداء: يالكع، وللاثنين. ياذَويْ لُـكَعَ، ولا يصرف فى المعرفة لأنه معدول من ألكع. ويقال للفرس الذكر: لُكع، وللأنثى لكعَة. وهـذا ينصرف فى المعرفة لأنه ليس كذلك المعدول الذى يقال للمؤنث منه: لكاع، وإنما هو كصُرَد ومصدر لَكِع: لكعًا، ولكاعةً.

(٤) فى «ط» و«ك»: ساوقا ماهما» تحريف.

(٥) فى «ط» و«ك»: الأشياء» مكان: «الأسماء».

(٦) فى «ط»: «وفساف» بالفاء، تحريف.

(٧) فى «ط»: «الفتاد» بالفاء تحريف، والقتاد: شجر له شوك.

وثالث الأقسام جمْع فُعْلى أفْعَل التّفضيل، ولا عَدْلَ فيها إلاّ فى أُخَر وجُمَع وأتباعه ـ كما ذكرناهما.

وإمّا عَلَم وهو ـ إن جَمع شَرْطيْن: ثبوتُ فاعل، وعدم فُعَل قبل العلميّة فهو غير منصرف كقُثَم(١) وجُحى(٢) لأنه ثَبتَ قاثمٌ وجاحٍ(٣)، وعُدِم قُثَم وجُحى قبل العلميّة فحكمنا بكونه معدولاً عن فاعل جِنْسًا(٤)، وقطعنا بعدم نقله عن فُعل(٥) الجنسىّ، فقلنا هو عَلَمٌ مُرْتَجل إَى غير منقول عن شىء، وهو معدولٌ. وإنما حَمَلْناه على كونه معدولاً. ولم يَجُز(٦) أن يكون مرتجلاً غير معدول كعمران وسُعاد لكثرة كون فُعَل الجامع للشّرْطيْن غير منصرف، واضطرارُنا حينئذ إلى تَقْدير العَدْل فيه على ما تقدّم لئلاّ تنخرم القاعدة الممهّدة، فكلّ فُعَلَ عَلَم جامع للشرطين يُجهل كونه(٧) فى كلامهم منصرفًا أو غير منصرف فعلينا أن نقّدر العَدْل فيه، ونمنعه الصّرْف إلحاقًا للمشكوك فيه بالأغلب.

أما أُدُد(٨) فإنه وإن جمع الشّرطين لكنه سُمِع فى كلامهم منصرفًا فلا نقدّر العَدْل فيه.

وان اختلّ أحد الشّرطين، وذلك بأنْ لا يجىء له فاعل قبل العلميّة، ولا فُعلَ فهو منصرفٌ، لو جاء مثل ذلك فى كلامهم، ولا أعرف له مثالاً، وكذا إن جاء له

(١) قثم: قثم له من المال: أعطاه، وهو من باب فرح، وكرُم قُثْمة بالضم، وقثمًا محركة. وقُثَم: اسم رجل معدول عن قاثم، وهو المعطى. وقُثم كزُفَر: ابن العباس بن عبدالمطلب: صحابىّ.

(٢) جُحى: جحاه كدعاه جحوًا: استأصله كاجتاحه. وجُحًى كهُدًى: لقب أبى الغصين دُجين بن ثابت.

(٣) فى «ع» «حاج» تحريف.

(٤) الشريف: «هذا مخالف لما قد قيل من أن عمر منقول عن عامر علمًا».

(٥) الشريف: أى اسم الجنس الصفة.

(٦) «ط»لم يجوز بالواو تحريف.

(٧) فى «ط» «بكونه» بزيادة الباء.

(٨) الشريف: «أدّت الناقة تؤدّ أدًا: أى رجعت الحنين فى أجوافها. والأدّ: الداهية بالفتح والكسر. والآد اسم فاعل، وأددٌ: أبوقبيلة، يصرفه العرب ولم يجعلوه كعمر».

فاعلٌ قبل العملية مع ثبوت فُعَل أيضًا قبلها فهو منصرف كحُطَم وأُخَع علَمَين لجواز نقله عن فُعَل جنْسًا، وأن لا يكون معدولاً عن فاعل، ولا سيْما أنّ النقل فى الإعلام أكثر، وأغلب من العدل.

أما عُمر. وزُفَر علَمَيْن فكان الواجب على هذا الأصل صَرْفَهما، لأنّه كما جاء لهما فاعلٌ قبل العلميّة جاء فُعل أيضًا نحو: عُمَر جَمْع عُمْرة. والزُّفَر: السّيد، قال الأعشى:

٢٨= * يأبي الظُّلامةَ منه النّوفَلُ الزُّفَر*(١)

لكنهما لمّا سُمِعا غيرَ منصرفين حَكَمْنا بأنهما حالَ العلميّة غيرُ منقولين عن فُعل الجنسّى، بل هما معدولان عن فاعِل.

وإن اختلّ الشّرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفًا أيضًا لو اتّفق مجيئه.

فإن قيلَ: هلاّ حُكِم فى المرتَجَلة التى هى نحوُ: مَوْهَب، ومَكْوزَة، ومَحْبَب(٢) وحَيْوة: أنها معدولةٌ عن موهِب، ومكازةٌ ومحبّ، وحيّة.

قلتُ: لأنها، وإن كانت خارجةً عن القياس إلاّ أن هذه التّغيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجهٍ، فكأنها ليست بمعدولة، إذْ العدْلُ خروجٌ عن الأصل، وهذا رجوعٌ إليه.

أمّا فى مَحْبب ومكوزَة فظاهر، وأمّا مَوْهَب فإنّه، وإن كان فياسُ معتلّ الفاء بالواو أن يُصاغ منه مَفْعِل بكسر العين، لكنْ الأصل فى يَفْعَل مفتوح العين أن

(١) هو الشاهد السابع والعشرون فى الخزانة.
وصدر الشاهد:
* أخو رغائبَ يُعْطيها ويُسْألُها *
البغدادى: على أن الزُّفر بمعنى السيّد. والأخ هنا بمعنى الملابس والملازم للشىء. والرغائب: جمع رغيبة وهى العطايا الكثيرة، ويسألها بالبناء للمجهول من السؤال. والظلامة ومثله الظليمة، والمظلمة بكسر اللام وضمّها: هو ما تطلبه عند الظالم. والنوفل: البحر، والكثير العطاء. والزّفر: السيد: لأنه يزدفر أى يتحمل بالأموال فى الحملات من دين ودية مطيقًا لها».
والبيت منسوب لأعشى باهلة.

(٢) فى ط فقط: «ومحب» بالإدغام، تحريف.

يُبْنى منه مفعَل[١] بالفتح، فالعُدول إلى الكَسر فى نحو مَوَضِع ومَوْجِل مخالفةٌ للأصْل.

وإنما خُولف حملاً على الأكثر، وذلك لأن المعتل[٢] الفاء الواوىّ أكثر من باب يَفْعِل بكسر العين، والموضِع مبنيّ على المضارع.

٤٦ وقد/ حكَى الكوفيّون «موضَع»[٣] بفتح الضّاد على الأصْل.

وأما مَوْرَقٌ[٤] فى اسم رَجُل فإنما صُرف، إمّا بناءً على أنه فَوْعَل[٥]، أو على أنه مَفْعَل، لكن كونه على فوعل أكثر من مَفْعَل[٦]- كما يجىء فى التصريف[٧] - أوْهَمهم أنه غير معدول عن مَفْعِل بالكسر. وكذلك مَوْكَل عَلَماً، وأمّا:

٢٩= * شُمسِ بن مالك*[٨]

بضمّ الشين، فلما لم يلزم لم يعتبر فى الوَزْن، ولو سَلَمّنا لزومه قلنا: إنه

(١) الشريف: أى معتل الفاء الواوىّ من باب يفعِل بالكسر أكثر من باب يَفْعل بالفتح.

(٢) فى «ط» لأن «المثل» مكان «لأن المعتل» تحريف ظاهر.

(٣) سقطت كلمة: «موضع» من «ع».

(٤) الشريف: «قال الجوهرى: مورَق شاذ كموْحَد».

(٥) فى هامش نسخه «ط» أى لا يكون اسم موضع.

(٦) اختلفت النسخ فى هذا التعبير، ففى «ع» بعد قوله: «فوعل» وردت العبارة كمايلى: «أو على أنه مفعل، لكن غلبة هذا الوزن أوهمهم كونه أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف.
وفى ظ: «لكن كونه من مفعل كما يجىء فى التصريف ان شاء الله أوهمهم...إلخ.
وفى هامش نسخة «ع» بعد قوله: أو على أنه مفعل» جاءت العبارة على النحو التالى:
«كونه على فوعل أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف أوهمهم».
وفى ط: «أو على أنه مفعل، لكن كونه أكثر من مفعل كما يجىء فى التصريف أوهمهم...إلخ».

(٧) الشريف: «أى مَفْعل بالفتح أكثر من الكلام من مَفْعل بالكسر».

(٨) قطعة من بيت وهو الشاهد الثامن والعشرون فى الخزانة، والبيت بتمامه هو:

إنّى لَمُهْد من ثنائى وقاصدٌ به لابن عم الصدق شُمسِ بن مالك

البغدادى: «على أنه مصروف مع أنه معدول عن شمس بالفتح، وانما صرف لكونه لم يلزم الضم فإنه سمع فيه الفتح، فلما لم يلزم الضم لم يعتبر عدله، ولولزم الضم لصرف أيضًا، لأنه يكون حينئذ منقولاً من جمع شموس لامعدولاً عن شمس بالفتح».
من شواهد الحماسة ١/ ٩٢. والشاهد لنايط شرًا، ديوانه / ١١٥.

منقول عن جمع شموس، وإلا لزم جواز صرفه، وتَرْكُ صرفه كما فى هِنْد، لأن أمْر العدْل ظاهرٌ، وليس كالعُجْمَة فى نوح، ولوط حتى يقال: إنه لايؤثّر فى الثّلاثى السّاكن الأوْسط.

وأمّا حَيْوة[١] فإن الصّيغة لم تتغيّر، والعدل خروجٌ عن الصيغة الأصليّة فوزن حيّة وحَيْوة جميعًا: فَعْلة، فلنا[٢] أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: «وقطام فى تميم» أى فى لغة تميم. أمّا فى لغة أهل الحجاز ففيها أيضًا عدْلٌ مقدّر عند النَحاة، لكنها مبنيّة وكلامه فى المعربات غير المنصرفة.

ونَعْنى بباب قَطامِ ما هو على وزن فَعالِ من أعلام الأعيان المؤنثة.

وذلك أن فَعالِ على أربعة أقسام ـ كما يجىء:

اسمُ فِعْل كنزال، وبناؤه ظاهر.

وعَلَمٌ للمصادر على رأى النّحاة كفَجار للفجْرَة.

وصفة للمؤنث كفَساق بمعنى فاسقة، وهما أيضا مبنيّان باتّفاق، قالوا لمشابهة[٣] باب نَزال عدلاً ووزْنًا، ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزْن، لئلاّ يَرِدُ نحو: سَحاب، وجَهام[٤]، وكلام، وكهام[٥] فإنها معربة، فقالوا كما أن نزال معدولٌ عن: انزل، ففساق، وفجار فى التّقدير مَعْدُولتان عن فاسقة والفَجْرة.

والقسم الرابع: علم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيّين بناؤُه كلّه، قيل لمشابهتها أيضًا لنزال وزنًا وعدلاً مقدّرًا.

---

(١) الأصل: حيية، قلبت الياء التى هى لام الفعل واوًا، فزال الإدغام لكن لم تتغير الصيغة.

(٢) فى «ط» قلنا» أن ترتكب الخ بالقاف

(٣) فى «ط» و«ظ»: لمشابهته.

والمراد لمشابهة بابى علم المصادر، وصفة المؤنثات لباب نزال. ولو قال: «لمشابهتهما» لكان أوضح.

(٤) الجهام: السحاب الذى لاماء فيه.

(٥) الكهام: يقال رجل كهام كسحابٍ: كليل عيىّ، بطىء مسنّ لاغناء عنده.

وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذاتَ الرّاء من هذا القسم مبنيّة على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار، وإنما قدّروا العَدْل فيها تحصيلاً للكسْر اللازم بسبب البناء، إذ كسرُ الراء مصحِّحٌ للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الراء كقطام معربةٌ غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا فى ترك الصّرف ههنا إلى تقدير العَدْل كما احتيج إليه فى عُمَر، إلا أن بعض النّحاة يقدّرونه فيه من غير ضرورة، لأنه من باب حَضار الّذى وجب تقديرُ العَدْل فيه لغَرض البناء الّذى هو سببُ الإمالة، فقدّروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقلّهم[1] على أن جميع هذا القسم غيرُ منصرف من ذَوات الراء كان أو،لا ـ وسيجىء الكلام على تقدير العدْل فى مثله فى[2] أسماء الأفعال.

[الوصف]

(ص): الوصف: شرطه أن يكون صفة[3] فى الأصل، فلا تضره الغلبة، فلذلك صُرف: مررت بنسوة أربع وامتنع أسود وأرقم للحيّة، وأدهم للقيد، وضعف منع أفعى للحيّة، وأجدلَ للصّقر، وأخْيل لطائر».

(ش): «الوصف»: تقدير الكلام، شرطه: أن يكون فى الأصل صفة[4] فلذلك صُرِف: مررْتُ بنسوة أربعٍ، ولا تضرّه الغَلبة، فلذلك امتنع أسْودُ وأرقْمُ.

وأنا إلى الآن لم يَقُم لى دليلٌ قاطعٌ على أن الوصف العارض غيرُ معتدٍّ به فى منع الصّرف.

أمّا قولهم: مررت بنسوة أربعٍ مصروفًا فيجوز أن يكن الصّرف لعدم شَرْط وَزْن

---

(١) أى أقل بنى تميم.

(٢) سقطت كلمة «فى» من ط، وهذا تحريف.

(٣) سقطت كلمة: «صفة» من ط، و«ظ».

(٤) سقطت كلمة: «صفة» من ط، وهذا تحريف.

الفعل على ما يَذْكُر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبَلُها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوَصْف(١).

وليس قولهم: إنّ التاء فى أربعة ليست بطارئة على أربع، لأن أربعة للمذكر وأربعًا للمؤنث والمذكّر فى الرّتبة قبل المؤنث بخلاف، «يعَمْل»(٢) و«يعملة» فإن «يعملة» للمؤنث، فالتّاء طارئة بشىء(٣)، وإن دقّقوا فيه النّظر، لأنه إذا جاز أن لا يعتدّ / بالوزن الأصليّ فى «يَعْمَل» لكونه قد يعرض له بَعْد(٤) ما يُخْرِجه عن ٤٧
الاعتبار، وهو التّاء فى المؤنّث، فكيف يعتّد بالوزن العارض فى أربع مع كَونه قَبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن العارض(٥) فى أربع، وهى اتصاله بالهاء؟ فإذا كان الوزُن فى الحال حاصلاً فيهما، والمُخْرِج عن اعتباره فى حال أخرى، فسواء كانت تلك الحال قَبْلُ أو بعدُ، بلَ الأول ينبغى أن يكون أضعف،لأنه عارض غير لازم، إذْ قد يجوز فى أربع للمؤنث استعمال الأصل، أعني أربعة للمذكر. وفى الثانى أعنى يعملاً وزن الفعل أصلٌ لكنّه غير لازم،لأنه يقال للمؤنث: يعملة، فالوزنان متساويان فى عدم اللزوم، وأربع يزيد ضَعْفًا بعروض الوزن على «يعمل».

(١) فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٣/ ٦٢: بتحقيقى: «أن الأصل فى الأسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقًا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعيّة.
ومن فروع ذلك أنه يكفى فى عوده إلى الأصل أدنى شبهة، ولذا صرف أربع من قولك: مررت بنسوة أربع مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارًا لأصل وصفه وهو «العدد». وفى الأشمونى ٣/ ٢٣٦: «أربع من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به فى نحو: مررت بنسوة أربع» ولذلك يلغى عارض الوصفية، ويصرف نظرًا إلى الأصل.
على أن الرّضى ناقش ابن الحاجب فى أن الصرف لأربع لفقدان شرط وزن الفعل، وهو أن الوصف يمنع من الصرف إذا كان مؤنثه لا يقبل التاء، ولفظ أربع مؤنثه يقبل التاء فتقول أربعة، ومن هنا صرف أربع لعدم تحقق هذا الشرط، وليس الصرف فيه لفقدان الوصفية.
(٢) «يعمل»: الجمل السريع ومؤنثة يَعْملة، فإنّ يعمل يصرف لأن مؤنثه بالتاء وشرط المنع كما قال ابن مالكٍ:

ووصف أصليّ ووزن أفعَلا فى الفعل تا أنثى به لن توصلا

(٣) «شىء» خبر ليس أى وليس قولهم: أن التاء .. إلخ بشىء».
(٤) الشريف: «أى بعد كون الوزن الاصلى معتدًا به فى «يعمل».
(٥) العارض فى أربع» سقط من «ط» و«ظ».

قوله: «فلا تضرّ الغلبة»، معنى الغلبة. أن يكون اللّفظ فى أصّل الوضْع عامًا فى أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فى أحدها أشهر به، بحيث لا يحتاج لذلك الشىء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه كابن عباس، فإنه كان عامًا يقع على كُلِّ واحد مّن بنى العباس، ثم صار أشْهر فى عبدالله، فلا يحتاج له إلى قرينة بخلاف سائر أخواته، وكذا النّجْم فى الثريا والبيت فى الكعبة، فكذا أسود كان عامًا فى كل ما فيه سوادٌ فكثر استعمالهُ فى الحَيّة السّوداء حتّى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النّوع من الحيّات بخلاف سائر السُّود، فإنه لابد لكلٍّ منها إذا قصدته من قرينة، إمّا الموصوف نحو: ليلٌ أسود، أو غيره نحو: عندى أسودُ من الرِّجال.

وبهذا الشّرح يتبيّن لك: أنه لا تخرج الأوصاف العامّة بالغلبة عن معنى الوصفيّة، ولا سيّما إذا لم تَصِرْ أعلامًا بالغلبة، فإن اعتبار الوصف مع العلميّة فيه نظر ـ كما يجىء ـ وكيف يخرج عن الوصف؟

ومعنى الغلبة تخصيصُ اللّفظ ببعض ما وُضع له فلا يخرُج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصْف العام، أى لا يُطْلَق على كُلِّ ما وُضِع له بلى[١] يخرُج الوصْف لفْظًا عن كونه وصفًا أى لا يتبع الموصوف لفظًا فلا يقال: قُيد[٢] أدهم، لكنّ المقصود فى باب مالا ينصرف الوصفُ من حيث المعنى، لا من حيث اللّفظ، فبان بهذا ضَعْفُ قول المصنّف فى شرح قوله بَعْدُ:

وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومَذْهب سيبويه أوْلى لما ثبت متقدّمًا من اعتبار الوصفيّة الأصلية، وإن زال تحقّقها[٣] معنىً، بل لا استدلال له فى باب أحمر إذا نكّر بعد العلميّة بباب أسود الغالب، لأن معنى الوصف فى أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يَعُد بعد التّنكير، لأنّ معنى: رُبّ أحمر إذًا .. رُبّ مُسمّى

(١) فى «ع» «بل» مكان: «بلى».

(٢) فى «ط»: «فيد» بالفاء مكان: «قيد» تحريف.

(٣) فى «ط» «تحقيقها».

بأحمر، كان فيه الحمرة أو، لا، حتى يجوز فى السُّود أنّ المسمّى كُلّ واحد منهم باحمر: رُبّ أحمر لقيته، فإذا لم يَعُد تحقيقًا لم يعتبر فى منع الصّرف.

ويجوز مع العلميّة أيضا بقاء معنى[١] الوصف ـ كما يجىء ـ فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلميّة بلازمٍ، وهو فى الوصف الغالب من دون العلميّة كأسود لازمٌ لبقائه بحاله قطعًا.

ويعضُد بقاء معنى الوصْف فى مثله عندهم قولُ أبى على فى كتاب الشعر: العلميّة[٢] الأبرق والأبطح، وأن استعملا استعمال الأسماء وكسّرا تكسيرها لم يُخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نَحْوُهما
٤٨ فى النكّرة، فعلمت أنّ معنى الوصف مُقرٌّ / فيهما، وإذا أقر فيهما معنى الوصف علّقت الحال والظرف بهما، هذا لفظه.

ونحن نعلم أن معنى أسود: الغالب حيَّة سوداء، ومعنى أرقم: حيّة فيها سوادٌ وبياضٌ، ومعنى أدهم: قَيْدٌ فيه دُهْمةٌ[٣] أى سواد، أى قَيْدٌ من حديد، لأنّ الحديد أسود.

فلم يَثْبُت بنحو أسود أنَّ الوصفيّة الأصليّة تعتبر بعد زوالها، فلا حُجّة إذًا لسيبويه فى منع صرف أحمر المنكّر بعد العلميّة كما أنه لم يَثْبتُ بأربع: أن الوصفيّة العارضة لا تُعْتَبر.

وقال بعضهم: ربما لم تُعْتبر الصّفة الغالبة نحو أبطح[٤]، ونحوه من الغالبات فتُصرف، وذلك لنقصانها عن سائر الصّفات لفظًا لعدم جَرْيها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها.

(١) سقطت كلمة «معنى» من «ع».

(٢) كتاب الشعر: رواه تلميذه ابن جنى المتوفى ٣٩٢، وهو تفسيرات لمواضع من الشعر. نشر رودجر، قطعة منه فى H.J.Roediger, denominibus Verdorum arabicls Halis 1869. انظر مقدّمة تحقيق «الإيضاح» العضديّ لابن على الفارسى للدكتور حسن شاذلى فرهود.

(٣) الدّهمة: السّواد، يقال: فرس أدهم، وبعير أدهم، وناقة دهماء. وادهامّ الشىء ادهامًا أى: اسودّ.

(٤) الأبطح: سيل واسع فيه دِقاق الحصى، والجمع: الأباطح والبِطاح بالكسر.

قوله: «وضعفُ منع أفعى»، معطوف على قوله: «صرف» أى ولكون الوصف الأصلى معتبراً ضعف منع أفعى» لأنه لم يتحقّق كونُه وصفًا فى أصل[١] الوضع. ولا يَثْبت أيضًا فى الاستعمال نحو أيْم[٢]: أفعى، بل تُوُهِّم أنّها موضوعة للصّفة لمّا رأوا[٣] أنها للحيّة الخبيثة الشّديدة من قولهم[٤]: فعوة السّم أى شدّته.

وكذا توُهِّم الصفة[٥] فى الأجْدَل الذى هو الصّقر: أنه موضع فى الأصل للوصف أى طائر ذو جَدْل[٦] وهو الإحكام، وقد قيل للدّرع: جَدْلاء فكأنها مونث أَجْدل.

وكذا تُوُهِّم فى أَخْيل[٧]: أن معناه الأصلىّ طائر ذو خِيلان[٨] ولم يَثْبتُ ماتوهّموه تحقيقًا.

ولنا أن نقول: صَرْفُ هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصْف مطلقًا، لا عارضًا، ولا أصليًا، فأفعى، وإن كانت فى نفسها خبيثةً، وأجدلُ طائرا ذا[٩] قوة، وأخيل طائرًا ذا خيلان إلاّ أنك إذا قلت مثلا: لقيت أجدلاً فمعناه هذا الجنْس من الطّير من غير أَن تقصد معنى القوة كما تقول: رأيت عُقابًا[١٠] لا تقصد فيها معنى الوَصْف بالشّدة، وإن كانت أقوى من الصّقر، وليس صَرْفُها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا ـ كما أشار إليها المصنّف. فأمّا مَنْعُ صرف مثله فغلطٌ ووهْمٌ.

(١) فى «ع» «فى الأصل» فكان: «فى أصل الوضع».
(٢) فى القاموس: أيْمٌ كـ«كيّس»: الحيّة الأبيض اللطيف أو عام كالإيم بالكسر، وفى هامش القاموس: الصواب: أيْم بالفتح مخفّف أيّم.
(٣) فى «ط» «رؤا» بهمزة على الواو: تحريف.
(٤) فى «ظ»: «فغوة» بالغين، تحريف وفعا الشىء: انتشر كما فى القاموس.
(٥) سقطت كلمة «الصفة» من «ع».
(٦) الأجدل = الصقر، وجمعه: أجادل.
(٧) الأخيل: طائر مشئوم وهو الصُرَد.
(٨) الحال من معانيه الكِبْر، وجمعه: خِيلان.
(٩) فى «ع» طائر بالرفع فى كليهما، ووجه النصب خبر كان المحذوفة الدالة عليها كان السابقة.
(١٠) العُقاب بالضم: طائر جمعه: أعْقُب، وعِقبان وجمع الجمع: عِقَبا بين.

[شروط التأنيث المانع من الصّرف]

(ص): «التأنيث بالتّاء شَرْطُه العلميّة. والمعنوى كذلك. وشرْط تحتّم تأثيره زيادة على الثلاثة، أو تحرّك الوسط[١] أو العُجْمة، فهند يجوز صرفه، وزَيْنب، وسَقَر وماه ووجَوْر ممتنع، فإن سُمّى به مذكّر فشرطُه الزّيادة على الثلاثة[٢]. فـ «قدم» منصرف، وعقرب ممتنع».

(ش): أعْلم أنّ التأنيث على ضَرْبَيْن: تأنيثٌ بالألف، وتأنيث بالتّاء فما هو بالألف متحتّم التأثير بلا شَرْطٍ للزوم الألف وَضْعًا ـ على ما مرّ ـ ولذا قام مقام سببين.

ونريد بتاء التّأنيث تاءً زائدة فى آخر الاسم مفتوحًا ما قبلها، تنقلب هاء فى الوقف، فنحو: أخت وبنت، ليس مؤنّثًا بالتاء، بل التاء بدلٌ من اللام، لكنّه اختصّ هذا الإبدال بالمؤنّث دون المذكّر لمناسبة التّاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميّت: ببنت[٣] وأخت وهَنت[٤] مذكّرًا لَصَرْفتها.

والتّأنيث بالتّاء على ضَرْبَيْن: أحدهما: أن يكون التّاء فيه ظاهرًا، فشرطه العلميّة سواء كان مذكّرًا حقيقيًا كَحَمْزة، أو مؤنّثًا حقيقيًا كَعَزّة، أوْلا هذا ولا ذاكَ كغُرّة[٥] فالعلميّة شرط تأثيره مُتَحَتِّمًا، فلا يؤثر من دون العلميّة بدليل نحو: امرأة قائمةٌ، وفى «قائمة» الوصف الأصلى والتأنيث بالتاء، فالخَلَل لم يجىء إلاّ من التأنيث، لأن شرط الوصف وهو كونه وضْعيًا ـ على ما ذكر المصنف ـ حاصلٌ،

---

(١) فى «ط»: الأوسط.

(٢) «على الثلاثة» سقط من «ط».

(٣) فى «ط»: «بنت» بدون الباء الجارّة، تحريف.

(٤) فى القاموس: «هنٌ كأخٍ معناه: شىء، تقول: هذا هناك أى شيئك.
وهن المرأة: فرجها. يريد الرضى أن التاء فى هذه الكلمات الثلاث بدل من الواو التى هى لام الكلمة. وهنتَ بفتح الهاء لغة جمعها: هنات، وهنوات.

(٥) فى «ع» كعزّة بالزاى، تحريف والغرّة من الهلال: طلعته، ومن الشهر: ليلة استهلال القمر، ومن الأسنان. بياضها، ومن المتاع: خياره، ومن القوم: شريفهم.

وذلك الخلل أنّ وضع تاء التأنيث فى الأصل على العُروض، وعدم الثّبات، تقول فى قائمة قائم، فلم يُعْتَدّ بالعارض[١].

وإنّما قلنا: «فى الأصل»، لأنّ أصل وَضْعها للفْرق بين المذكّر والمؤنث، ولا تجىء[٢] لهذا المعنى فى الصّفات والأسماء إلاّ غير لازمة / للكلمة كضاربة ٤٩
وَضْروبة وحَسَنة وامرأة ورجلة. وحمارة.

وأمّا فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمةً كما فى حِجارة وغُرْفة ـ كما يجىء فى باب التأنيث.

ثم إنّ العلميّة حيث كانت الكلمة من الكلمات العربيّة صيّرتها مصونةً عن النّقصان فتلزم التّاء بسببها، فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف إلاّ فى الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنَما ذلك، لأن التّسمية باللفظ وَضْعٌ له، وكُلّ حرف وضعت الكلمة عَلَيْه لا ينفكّ عن الكلمة، فقولك: عائشة فى الجِنْس ليس موضوعًا مع التّاء، فإذا سميّت به فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوَضْع.

وأمّا إن كانت العلمّية فى غير الكلم العربيّة فربما تصرَّف العرب فيها بالنّقص، وتَغْيير الحركة، وقَلْب الحرف إن استثقلوها كما فى جَبرائيل[٣] وميكائيل وأرسطاطا ليس، فقالوا جَبريل وجَبْرال وجَبْرين، ومِيكال وأرسطو، وأرسطا ليس، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير أوزان كَلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجمىّ، فالعَبْ به ماشئت.

---

(١) فى «ع» به «مكان»: «العارض».

(٢) فى «ط»: «ولايجىء» بالياء.

(٣) جبرائيل معناه: عبدالله، وفيه لغات متعدّدة منها: جَبْرَعيل ـ جَبْرَعِل ـ جَبْراعل...إلخ انظر القاموس «جبر».

وأمّا الزيادة فى الأعلام فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يُفيد معنًى كألف التأنيث فى نحو: «بُشْرى، وذكْرى، وتاء التأنيث فى نحو: غُرفَة، وألف الإلحاق فى نحو معْزى»[1] لم يَجُز زيادته، لأنّ مثل ذلك لا يكون إلاّ حالَ الوضع، وكلامُنا فيما يزاد على العلَم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العَلَمِيّ.

وكذا الحُكم إنْ لم تُفِد الزّيادة إلا ما أفاد العَلَم كتاء الوحدة ولام التّعريف من غير اشتراك العلم.

وإن أفادت الزّيادة معنىً آخر، فإنْ لم يقع لفظ العَلَم بذلك المعنى على ما وضِع له أوّلاً لم يَجُز لزوال الوضع العَلَميّ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العَلَم مع تلك الزيادة واقعًا على ما كان موضوعًا له جازت مطلقًا إن لم يخرج العلم بها عن التّعيين كياء النّسبة، وياء التّصغير، وتنوين التّمكّن نحو: هاشميّ وطُلَيحة، وإن خرج بها عن التعّيين جازت بشرط جُبران التّعيين بعلامته كما فى الزّيدان والزّيدون ـ على ما يجىء فى باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التّاء بالعلمّية لازمًا فهلاّ قيل فى نحو حمزة: إنّه قائم مقام سببين كالألف، فتكون العلمّية شَرْط قيامه مقام سَبَبَين ولا تكون سببًا.

قلت: لما ذكرنا من أن وَضع التّاء فى الأصل على العُروض فلزومه عارضٌ، فلم يَبلُغ مبلغ الألف التى وضْعُها على اللّزوم.

وثانيهما: أن يكون التاء مقدّرًا، وهو الذى سمّاه المصنّف: بالمعنويّ سواء كان حقيقيًا كهند وزينب أو غير حقيقى كحلب ومِصْر.

والألف لا تُقَدّر كالتاء إذ الألف للزومها لا تحذف حتى تُقّدر، ولا تؤثر التّاء مقّدرةً أيضًا إلا مع العلمية.

ولا يصّح الاستدلال على كون التأنيث المعنوىّ أيضًا مشروطًا بالعلميّة[2]

(١) معْزًى: المِعزى خلاف الضّأن من الغنم، ويُمَدّ.

(٢) فى «ع»: «بالعلمية أيضا» بزيادة: «أيضًا».

بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح، كما فعل المصنف فى شرحه[١] لأن المراد بالمؤنّث المعنويّ ما كان التّاء فيه مقدّرًا ـ كما مر ـ لا المؤنث الحقيقي، وفى نحو حائض لا تاءٌ مقدرًا، إذ لو كان كذلك لكان غير مُنْصرف مع كونه عَلَمًا للمذكّر كعقرب، وليس كذلك، لأنك[٢] تقول فى تصغيره تصغير التّرخيم: حُيَيْضَة، كما تقول فى سَماء[٣] سُمية، وليس كذلك لأنك تقول فيه: حُيَيْض، ألا ترى إلى نحو: حائض منصرفًا مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية أيضا منصرف ـ كما يجىء.

وإنما شُرط فيه العلميّة أيضًا، لأن / المقدّر عندهم أضعف من الظّاهر، وشرط الظاهر العلَميّة. ٥٠

والفرق بينهما: أنّ العلمّية تصيّر التاء الظّاهرة متحتمة التأثير مطلقًا، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة عَلَمًا، لأن العلامة ظاهرة، وأمّا التاء المُقدّر فضعيف، فإن سدّ مسدّه فى اللّفظ حرف آخر أثّر وجوبًا، وإلاّ ففيه الخلاف ـ كما يجىء ـ وما يسد مسده الحرف الأخير فى الزائد على الثلاثة، لأنّ موضع التاء فى كلامهم فوق الثّلاثة، ولا تُزاد ثالثة.

وأمّا نحو ثبة[٤] وشاة، فمحذوف اللاّم، ودليل سدّه مسد التاء تصغيرُهم عقربًا على: عُقَيرب من دون التاء بخلاف «قدْر» فإن تصغيره: قُدَيْرة، فالمؤنّث بالتاء المقدرة حقيقيًا كان أوْ، لا، إذا زاد على الثّلاثة وسمّيت به لم ينصرف سواءٌ سمّيت به مذكّرًا حقيقيًا أو مؤنّثًا حقيقيًا أوْ، لا، هذا ولا ذاك، وذلك لأنّ فيه تاء مقدّرة، وحَرْفًا سادًا مسدّها فهو بمنزلة حمزة.

---

(١) المراد: شرح الكافية لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب رأى فى مقدمة الكافية بعض الصعوبات التى يجب أن تذلل فألف لها شرحًا. انظر كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده. والمدرسة النحوية فى مصر والشام للمحقق / ٦٠، ٦١.

(٢) فى «ط» «لكنت» مكان: «لأنك».

(٣) فى «ع» «أسماء» مكان: «سمية» تحريف.

(٤) الشريف: «الثبة»: الجماعة، وأصلها: ثبى، والجمع: ثبات وثبون وأثابى.
والثبة أيضا: وسط الحوْض الذى يثوب إليه الماء. والهاء هاهنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما قالوا: إقامة فعوّضوا الهاء من الواو الذاهبة من الوسط».
(شرح الكافية جـ ١ : ١٣

وإن كان ثلاثيًا فإما أن يكون متحركّ الأوسط أوْ، لا.

والأول: إن سميّته مؤنثًا حقيقيًا كـ«قَدم» فى اسم امرأة أو غير حقيقّى كـ«سقر» لجهنّم فجميع النّحويّين على مَنْع صَرْفه لـلتّاء المقّدرة، ولقيام تحّرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التّاء.

والدّليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع: أنك تقول فى حُبْلى: حُبْلِىّ وحُبْلَوِىّ، ولا تقول فى جَمَزى إلا جَمَزِىّ[١]، كما لا تقول فى جمادى إلا جُمَادِىّ.

خالفهم ابن الأنبارى[٢] فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرًا إلى ضعف السّاد مسد التاء.

وإن سَمّيت به مذكّرًا حقيقيًا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صَرْفه، لعدم تقدير تاء التّأنيث، وذلك كرجل سميته بَسقر، وكتاب سميته بقَدَم. وإنّما لم يُقدّر لطرآن[٣] التّذكير فى الوضع الثّانى على ما ضَعُف تأنيثُه فى الوضع الأولّ، فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل: سُقير، وأما أُذَيْنة وعُيَيْنه لرَجُلَيْنِ فَسُمِّى بهما بعد التّصغير.

وإنْ لم يَسُدّ مسدّ التاء، ولا مسدّ السّاد مسده شىء، وذلك إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط، فلا يخلو، إمّا أنْ يكون فيه عُجْمةٌ أوْ، لا، فإن لم يكن، فإن سَمّيت به مذّكرًا، سواء كان حقيقيًا أو لا كهند إذا جعلته اسم رجل أو أسم سَيْف مثلاً فلا خلاف فى صَرْفه، وإن سميت به مؤنثًا حقيقيًا أو غيره فالزّجّاج[٤]

(١) الشريف: «حمار جمزى: أى سريع.

(٢) ابن الأنبارى. عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أى سعيد الإمام أبوالبركات كمال الدين الأنبارى المتوفى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧هـ

(٣) فى «ط» و«ظ» رسمت الكلمة هكذا: «طرءان» وفى النسخ الأخرى «طريان» بالياء. وفى المعاجم اللغوية مصدر طرأ: طرءًا وطروءًا، والرّضيْ يستعمل هذه الكلمة كثيرًا، ولعله قاسها على الجولان، والغليان.

(٤) الزجاج: إبراهيم بن السّرىّ بن سهل أبوإسحاق الزجاج توفى سنة ٣١١هـ.

وسيبويه والمبرد[١] جزموا بامتناعه من الصّرف لكونه مؤنّثًا بالوضْعَيْن: اللّغوى والعَلَمىّ فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيُرهم خيّروا فيه بين الصّرف وتركه لفوات السادّ مسدّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدّ السّاد. وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال، لاوضْعًا كدار ونار. وفى الثنائى كـ«يد» اسم امرأة.

وإن كان فيه العُجمة كماه[٢] وجُور[٣] فإن سّميت به مذكّرًا حقيقيًا أوْ، لا فالصّرف لا غير إذْ هما كنوح ولوط ـ كما يجىء.

وإنْ سميت به مؤنّثًا حقيقيًا أوْ، لا، فترك الصرف لا غير، لأن العجمة، وإن لم تكن سببًا فى الثّلاثى السّاكن الأوسط ـ كما يجىء ـ لكن مع سقُوطها عن السّببية لا تَقْصرُ[٤] عن تَقْوية السببين حتى يصبر الاسم بهما متحتّم المَنْع.

فظَهر بهذا التّفصيل أنّ المؤنّث إذا سُمّى به مذكّرٌ حقيقىّ أو غير حقيقيّ يُعْتَبر فى مَنْع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحّرك الأوسط ولا العُجْمة.

وههنا شروطٌ أُخَر لمنع صرف المؤنث إذا سُمّى به مُذَكّر تركها المصنِّف.

أحدُها: أن لا يكون ذاك المؤّنث منقولاً عن مُذكّر، فإن ربابا اسم امرأة لكن إذا سميت به مذكّرًا انصرف، لأن الرّباب قبل تسميته المؤّنث به / كان مذكّرا بمعنى ٥١
الغَيْم[٥]، وكذا لو سَمّيت بنحو: حائض، وطالق مذكّرًا انصرف، لأنه فى الأصل لفظٌ مذكّر وُصف به المؤّنث، إذْ معناه فى الأصل: شخص حائض، لأن الأصل المطّرد فى الصّفَات أن يكون المجرّد من التّاء منها صيغةَ المذكر، وذو التّاء موضوعًا للمؤنّث، فكلّ نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكّر استعملت للمؤّنث.

(١) المبرّد: محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدى البصرى: أبوالعباس المبرد توفى سنة ٢٨٥هـ.
(٢) ماه: اسم بلد.
(٣) جور: اسم بلد انظر فيهما الأشمونى وحاشية الصبان ٣/ ٢٥٣.
(٤) قصر عن الشىء: عجز عنه ولم يبلغه، وباب «دخل».
(٥) فى القاموس. الرّباب: السحاب الأبيض واحدته بهاء: «ربابة».

وثانيها: أن لا يكون تأنيث المؤنثّ الّذى سُمِّـى به المذكّر تأنيثًا يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإنّ نساءً ورجالاً، وكل جَمْعٍ مُكسّر خـال من علامة التأنيث لو سمّيت به[١] مذكّرًا انصرفت، لأنّ تأنيثها لأجل تاويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكّرًا، ولم يبق التأنيث الحقيقىّ الّذى كان فى المفرد، ولا التّذكير الحقيقىّ فى نحو: نساء ورجال، بل تأنـيثُهما باعتبار التّأويل بالجماعة، وهو غير لازم ـ كما ذكرنا.

وثالثها: أن لا يغلب استعماله فى تَسْمية المذكّر به[٢] وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع وعَناق[٣]، وشِمال[٤] وجَنوب على أربعة أضرب:

قسمة عقلية: إمّا أن يتساوى استعمالها مذكّرةً ومؤنّثةً، فإذا سُمىِّ بها مذكَّرٌ جاز فيها الصّرف وتركه.

أو يغلب[٥] استعمالها مذكّرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلاّ الصرف.

أو يغلب استعمـالها مؤنّثة[٦] فالوجـه ترك الصّرف إذا سُـمىِّ بها مـذكّر وجاز الصرف أيضًا.

أولا تُسْتعمل إلاّ المؤنثة فليس فيها بعد تَسْمية المذكّر بها إلاّ منع الصّرف.

أما إن عكست الأمر، أعنى سمّيت المـؤنث باسم المذكّر حَقِيقَيْن[٧] كانا أو، لا،

---

(١) فى «ط» «بها» مكان: «به».

(٢) فى «ع» وردت العبارة على النحو التالى: «أن لا يغلب استعماله فى المذكر قبل تسمية المذكر به».

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز، وتجمع على أعْنُقٌ، وعُنوق وفى المثل: العُنوق مثل النوّق» يضرب فى الضيق بعد السعة. وفى «ع» «عانق».

(٤) الشمال بكسر الـشين: خلاف اليمين، وبفتحها: الـريح التى تهب من ناحية القطـب، وفيها لغات: شَمل، وشَمال وشَمْأل ، والجمع: شمالات وشمائل.

(٥) سقط من «ع» الضّرب الثانى وهو: «أويغلب استعمالها مذكرة إلى قوله: «إلاّ الصرف».

(٦) وذلك كذراع، وفرس.

(٧) فى «ط» «حققن» بقافين، تحريف، وفى «ع» حقيقتين.

فإن كان الاسم ثلاثيًا متحرّك الأوسط كجَبَل وحَسَن، أو زائدًا على الثّلاثة كجَعْفر فلا كلام فى منع صَرْفهما لظهور أمرْ التّأنيث بالطرآن[١] مع سادٍّ مسدّ التّاء أو ساد مسد السّاد.

وإن كان ثلاثيًا ساكن الأوسط كزيْد ويحْر يسمّى بمثلهما امرأة، فالخليل وسيبويه وأبوعمرو[٢] يمنعونه الصّرف متحتّمًا كماه وجُور لظهور أمر التأنيث بالطّرآن.

وأبوزيد[٣] وعيسى[٤] والجَرْميّ يجعلونه مثل هند فى جواز الأمرين، ويرجّحون صَرفه على صَرْف هند نظرآ إلى أصله.

قوله: «وشرط تحتّم تأثيره» أى تأثير المعنوى، والمراد به: تأنيث ما التّاء فيه مقدّرة سواء كان حقيقيًا كزينب أو لا كعَقْرب.

قوله: «زيادة على الثّلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة» ،أى إذا سَمِّى به[٥] المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزّائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرّك الأوسط يقوم مقام الزائد السّاد مسدّ التّاء.

وأمّا العُجْمة فإنّها وإن لم تَسّد مسّد التاء ولا مسدّ الزّائد المذكور، وليست

---

(١) فى «ع» بالطريان بالياء، وقد أشرت إلى هذه الصيغة التى يكثر الرّضيّ من استعمالها آنفًا.
وعلق الشريف على هذه العبارة بقوله: «فإن الطارىء له جدة وطراوة وظهور، وليس ذلك للأمر الأصلى، بل هو بمنزلة أمر بال».

(٢) أبوعمرو بن العلاء: اختُلفَ فى اسمه وكُنيته على أحد وعشرين قولاً. ولد بمكة سنة ثمان أو خمس وستين من الهجرة. وتوفى سنة ١٥٤هـ فى طريق الشام. انظر ترجمة فى: غاية النهاية ١/ ٢٨٩، وطبقات النحويين واللغويين ١/ ٣٥، ومعجم الأدباء ١١/ ١٥٦ وقمت بدراسته دراسة وافية فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى.

(٣) أبوزيد: سعيد بن أوس بن ثابت نبه بشير.. من الخزرج أبوزيد الأنصارى. الإمام المشهور. توفى ٢١٥هـ وقيل غير ذلك.

(٤) عيسى: عيسى بن عمر، كنيته أبوسليمان، ويقال: أبوعمرو وقد توفى عيسى فى سنة ١٤٩هـ.
وانظر نزهة الألباء، ١٣ ـ ١٤ ولة ترجمة وافية فى الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى من تأليفى.

(٥) فى «ع» «بها».

أيضًا سببًا فى الثّلاثى السّاكن الأوسط ـ كما يجىء ـ لكنها مقوِّيَةٌ للتأنيث الضّعيف تأثيرُهُ، لكوْن علامته مقدرةً بلا نائب، فالضّعف من قِبَله لا من قِبَل العلميّة، فهو المحتاج إلى التّقوية لا العلميّة، فلذا قال: «وشرط تحتّم تأثيره» أى تأثير التأنيث المعنوىّ[١].

قوله" «فهندٌ يجوز صَرْفه» لخلوّه من جميع شرائط التّحتم الثّلاث، وزينب ممتنع للزيّادة، وسَقر لتحرك الأوسط، وماه، وجُور للعجمة.

قوله: «فإن سُمِّى به مذكر»، أى بالمؤنث المقدر تاؤه الذّى عبّر عنه بالمعنوىّ.

قوله: «فشرطه الزيادة»، أى الزيّادة على الثّلاثة ولا يفيد[٢] تحرّك الأوسط ولا العُجْمة لضَعْف أمر التّأنيث فى الأصل بسبب تَقْدير علامته، فيزيل التّذكير
٥٢ الطّارىء فى الوَضْع العلَمىّ ذلك / الأمَر الضّعيف[٣] إلا إذا سَدّ مسدّ علامته حرفٌ، ولا تقاومه الحركَةُ القائمةُ مقامَ السّادّ، ويكون ماه وجُور إذًا كنوح ولوط، لأن الجميع علمُ المذكّر[٤] فلا تكون التّاء مقدّرةً. وسيجىء أن العُجْمة لا تأثير لها فى الثّلاثىّ السّاكن الأوسط بالسّببيّة، بل إنّما تُؤثّر بالشّرطيّة بعد ثُبوت سببين دونها، فقدَمٌ وجُورٌ منصرفان لعدم الحرْف الزّائد، وعقرب ممتنعٌ، لأن الباء قام مقام تاء التّأنيث.

[أسماء القبائل والبُلدان]

وأما أسماء القبائل والبُلدان فإنْ كان فيها مع العلميّة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى مَنْع صرفها كباهلة وتَغْلِب وبَغْداد وخُراسان، ونحو ذلك.

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء، فإنْ وجدتهم سلكوا فى صَرْفها أوتَرْك

(١) فى «ط»: «المعنوى به» يزيادة: «به».
(٢) فى «ع» «ولايقيد» بالقاف تحريف.
(٣) فى «ط»: «ضعيف» بدون «ال» تحريف.
(٤) «المذكر» سقط من «ع».

صَرْفها طريقةً واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفًا ومعدّا وحُنَيْنًا ودابقًا[١]، وترك صرفهم سَدوس، وخندف، وهَجَر، وعُمان[٢]، فالصّرف فى القبائل بتأويل الأب إن كان اسمه كـ«ثقيف»، أو الحيّ، وفى الأماكن بتأويل المكان والموضوع ونحوهما، وترك الصّرف فى القبائل بتأويل الأم إنْ كان فى الأصل كخِندف[٣] أو القبيلة وفى الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما.

وإن جوزّوا صرفها، وترك صرفها كما فى ثمود وواسط وقريش[٤] فجوِّزهما أيضا على التأويل المذكور.

وإنْ جَهِلْت كيفيّة استعمالهم لها فلك فيها الوَجْهان.

هذا وربّما جعلوا الأب مُؤوّلا بالقبيلة، فمنعوه الصّرْف قال:

وهُمُ قريشُ الأكْرَمون إذا انْتَموا طابوا فروعًا فى العُلا وعُروقا[٥] = ٣٠

---

(١) الشريف: قال الجوهرى: حنين: موضع يذكر ويؤنّث. فإن قصدت البلد والموضع ذكّرته وصرفته كقوله تعالى: «ويوم حنين» [التوبة/ ٢٥].
وإن قصدت البقعة والبلدة أنثته.
ودابق: اسم موضع، والأغلب عليه التذكير والصّرف، لأنه فى الأصل اسم نهر، وقد يؤنث ولا يصرف.

(٢) الشريف: «سدوس بالفتح: أبوقبيلة، وخندف: اسم امرأة الياس بن مُضر، ونسب ولد إلياس إليها.
وهجر: اسم بلد مذكر مصروف، وفى المثل: «كمبُضع تمر إلى هجر»، والنسبة إليه: هاجرىّ على غير قياس.
وعمن بالمكان: أقام، وعُمان بالتخفيف: بلد وأما الذى بالشام فهو عمّان بالفتح والتشديد.

(٣) فى «ع» كخندق بالقاف، تحريف.

(٤) قريش: «القرش: الكسب والجمع، وقد قرش يقرُشُه: قطعه وجمعه من ههنا وههنا، ومنه قريش لتجمعهم إلى الحرم.
قال الشريف: «قال الفراء: وبه سميت قريش، وهى قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر، فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه، فإن أردت بقريش الحىّ صرفته، وإن أردت به القبيلة لم تصرفه.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون فى الخزانة.
البغدادى «على أن: «الأب» ربما جعله مؤوّلاً بالقبيلة فمنع الصرف، كما منع قريش الصرف لتأويله بالقبيلة. والأكرمون صفة لقريش.
قائله مجهول. وهو من الشواهد التى انفرد بها الرضّى.

ويصفونه بينت نحو: تميم بنت مرّ، وقيس بنت عَيْلان[١].

وكذا قد يؤولون اسم الأم بالحىّ فيصفونه بابن نحو: باهلة بن أعصر[٢] وبأهلة[٣] امرأة.

وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفًا أى أولاد قريش، قال الله تعالى: «كذّبت ثمودُ المُرْسلين»[٤] بصرف ثمود على ما قُرِىء به[٥].

فُيْعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٦].

ويجوز أن يكونَ صُرِف مثلُه لتأويله بالحىّ، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤوّل بالمذكّر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصّرف ولا منع فيه.

وأمّا نحو قولهم: قرأت هودًا فإنْ جعلته اسمَ النّبى صلّى الله تعالى عليه وسلّم على حذف المضاف، أى سورة هودٍ فالصّرف، وإن جَعَلْتَه اسْمَ السّورة فترك الصّرف، لأنه كماه وجُور.

وأمّا أسماء الكلم المبنّية فى الأصل نحو: إنّ تنصب وترفع، وضَرَبَ فعلٌ ماضٍ فالأكثر الحكاية، وإن أعربتها فلك الصّرف بتأويل اللّفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة.

---

(١) العَيْلان: الذكر من الضباع، وبلا لام: أبوقيس أو الصواب قيسُ عَيْلان مضافًا، وليس له سمىّ، وهو فى الأصل اسم فرسه.

(٢) يعصُرُ كينْصُر أو أعْصَرُ: أبوقبيلة منها باهلة.

(٣) باهلة: اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، نسب ولده إليها.

(٤) الشعراء/ ١٤١.

(٥) «به» سقطت من «ط»: القارىء مجهول وانظر مسلسل رقم ٢٥٨٦، ٣٦٠٣، ٦١٩٣ من معجم القراءات.

(٦) الأعراف / ٤.

ويجىء بسط القول فيها، وفى أسماء حروف التّهجى إذا سُمِّيَت بها السُّور أوغيرها فى باب الأعلام ـ إن شاء الله تعالى.

[شرط المعرفة]

(ص): «المعرفة شرطها: أن تكون علميّة».

(ش): وذلك لأن المعارف خمس»:

المضمرات، والمبهمات، وهما / مبنّيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف إذْ هو ٥٣
مُعْرب.

أما ذو الّلام والمضاف فلا يمكن فيهما منعُ الصّرف عند من قال: «غَيرُ المُنْصرف: ما حُذف منه التنّوين والكسر تَبَعًا للتنوين[١]. وإذا لم يدخلهما التّنوين لم يحذفَ[٢]، فكيف تَبعهُ الكسْر؟. وكذا عند من قال: هو ما حُذِف منه[٣] الكسر والتنّوين معًا.

وأما عند المصنف فيمكن منع صرفهما، لانه قال: هو ما فيه علّتان أو واحدةٌ قائمةٌ مقامهما لكنّه لا يظهر فيهما عنده حُكْم منْع الصّرف وهو أنْ لا كسرَ ولا تَنْوينَ لمشابهته الفعْلَ، فلم يبق من جملة المعارف إلاَ العلَم.

وإنما اعتبر الخليل فى «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة لسُقوط المضاف إليه منها، وتعرّض المضاف لدخول التنّوين، فيظهر أثر منْع الصّرف.

[شرط العُجْمة]

(ص): «العجمة شرطها علميّة فى العجمّية، وتحرّك الأوسط، أو زيادة على

(١) فى نسخة «ع» بعد قوله: للتنوين زيادة جاءت على النحو التالى: «للسببين، وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر؟.
وفى هامش «ط» أشار إلى هذه الزيادة عندما أورد العبارة وذيلها بقوله: «نسخة» أى نسخة أخرى غير النسخة المطبوعة. ولعله يريد نسخة «ع».

(٢) فى «ط» ليحذف باللام.

(٣) سقط: «منه» من «ع».

الثلاثة، فـ «نوح» منصرف، وشتر[١] وإبراهيم ممتنع».

(ش) قوله: «علمية فى العُجْمة»[٢] أى كون الاسم علمًا فى اللّغة العجميّة، أى يكون قبل استعمال العرب لهَ علمًا، وليس هذا الشّرط بلازم، بل الواجب أن لايُستعمل فى كلام العرب أوّلاً إلاّ مع العلميّة، سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا عَلمًا كإبراهيم وإسماعيل أو، لا، كقالون، فإنه الجَيّد بلسان الرّوم، سمىّ نافعٌ[٣] به راوِيَهُ عيسى[٤] لجودة قراءته[٥].

وإنما اشترطَ استعمالَ العرب له أوّلاً مع العلميّة، لأن العجمة فى الأعجمى تقتضى أن لا يتصرّف فيه تصرُّفَ كلام العرب، ووقوعه فى كلامهم يقتضى أن يتصرّف فيه تصّرف كلامهم، فإذا وقع أوّلاً فيه مع العلمية وهى مُنافية للاّم والإضافة، فامتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعاقُبهما أيضًا، أعنى التّنوين رعايةً لحقّ العُجْمة حين أمكنت، فيتبع الكسرُ التّنويَن على ما هو عادته، وبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرّفات كلامهم على ما يقتضيه[٦] وقوعُه فيه، لما تقررّ أن الطّارىءَ يزُيل حُكْمَ المطروء علَيه، فيقبلُ الإعراب، وياء النِّسبة، وياء التّصغير، ويخفّف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف، وَقْلب بعضها نحو: جُرجان وأذْرِبيجان فى «كُركان» و«آذربايكان»، ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجمى فى كلام العرب أوّلاً مع العلمّية قَبْلَ اللام والإضافة ـ إذْ لا مانع ـ فيقبل التنّوين أيضًا مع الجّر مع سائر التصّرفات كاللّجام

(١) «شتر»: فى القاموس: شتر: قلعة بأرّان بين بردعة وكنجة.

(٢) فى «ط»: «العجميّة».

(٣) نافع: هو نافع بن عبدالرحمن بن أبى نُعيم إمام دار الهجرة، يكنى أبارُويم. أصله من أصبهان، ولد سنة سبعين وتوفى سنة ١٦٩هـ: انظر. لطائف الإشارات ١/ ٩٤.

(٤) عيسى: هو أبوموسى. قالون بن مينا المدنى النحوى.
ولد سنة عشرين ومائة، وتوفى سنة خمسين ومائتين. انظر: لطائف الإشارات ١/ ١٠٠.

(٥) فى «ط» قرأته: «تحريف».

(٦) فى «ع»: «يقتضى» مكان: «يقتضيه».

والفْرند[١] والبَرقَ[٢] والبذح[٣] ،فيصيُر كالكلمة العربيّة، فإن جُعل بعد ذلك عَلَمًا كَان كأنّه جُعلت الكلمة العربيّة عَلَمًا، فينظرُ إنْ كان فيه مع العَلميّة سبب آخر غير العُجْمة منَع الصّرف كنرجس وبقَّم[٤] ففيهما الوز.ن وكذا آجر مخفّفًا، وإن لم يكن صرفت كلجام عَلَمًا.

ففى العُجْمة على ما قال المصنّف مجموعَ الشّرطين واجبٌ: العلميّة فى العجميّة[٥] مع أحد الشرّطين الباقَيْن، وهما إمّا الزيادة أو تحرّك الأوسط.

وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرّك الأوسط لا تأثير له فى العُجمة فنحو: لَمَك[٦] عندهم منصرف متحتمًا كنوح ولوط، فهم يَعْتَبرون الشّرطين المعيّنين.. كون الأعجميّ علمًا فى أولّ استعمال العرب له، والزيّادة على الثّلاثة.

وهو أوْلى، وذلك أن تحرّك الأوسط فى المؤنث نحو: «سقر» إنما أثر لقيامه مقام السّادّ مسدّ علامة التّأنيث.

وأما العُجمة فلا علامة لها حتىّ يسد مسدّها شيءٌ، بل الأعجميّ بمجرّد كونه ثلاثيًا سكَن وسطُه أو تحّرك يُشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطّول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب/ . ٥٤

(١) الفرند: السيف.

(٢) فى اللسان البَرَق: بتحريك الراء وفتحها: الحَمَل معرّب برة، وجمعه: أبراق وبُرقان بالضم والكسر.

(٣) فى النسخ المخطوطة وط: «البذح» بالذال والحاء، ولم أجد فى المعاجم «بذح»أو «بدح» أو بذخ أنهّا كلمات أعجمية بل هى كلمات عربيّة.

وربما تكون الكلمة محرّفة عن: «برخ» والبُرخ كما فى اللسان قيل: هى بالعبرانية أو السريانية، ويراد بها السعر الرخيص على أنه فى هامش «ظ» المخطوطة فسّر البذح بأنه ولد الشاة، وجمعة بُذْحان، ولم أجد هذا المعنى فى اللسان وفى القاموس.

(٤) بقّم: قال فى اللسان: شجر يصبغ به: دخيل معرّب.

(٥) فى «ط»: وردت العبارة على النحو التالى: «ففى العجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب:

وفى «ع» ففى العجمة على ما قال المصنف الشرطان معا واجبان».

(٦) لمك: فى القاموس: لَمَك محرّك وكهاجر أبونوح النبى ﷺ.

والزمخشرى[١] تجاوز عمّا ذهب إليه المصنّف بأن جعل الأعجمىّ إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط جائزًا صرفُه، وتركُ صرفِه، مع ترجيح الصّرف، فقد جوّز تأثير العُجمة مع سكون الوسَط أيضًا، فكيف لا يؤثّر مع تحرّكه؟ وليس بشىء، لأنه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف فى شىء من الكلام، والقياس المذكور أيضًا يمنعه.

والذى غرّه تحتّم منع صَرف: ماه وجُور، ولولا العُجمة لكان مثل هنْد ودعْد يجوز صرفُه وتركُ صرفه، وذهل عن أن تأثير الشّىء على ضربين: إمّا لكونه شرطًا كالزيّادة على الثّلاثة فى التأنيث المعنوىّ، وإمّا لكونه سببًا كالعدْل فى ثُلاث، والعُجْمة فى: ماه وجُور من القِسْم الأول، إذ لو كانت سببًا فى الثّلاثى السّاكن الأوسط لسُمع نحو: لوط غير منصرف فى كلام فيصيح أو غير فصيح.

ويتبيّن بما تقدّم علّة وجوب صرْف نحو: لوط، وجواز مَنْع نحو: هِنْد مع أن كلّ واحد منهما ثلاثىّ ساكن الأوسط، وذلك أن خفّة الأول ألحقته بالعربىّ، وأيضًا فالتأنيث له معنىً ثبوتىّ فى الأصل[٢]، وله علامة مقدّرة، تظهر فى بعض التّصرفات، وهو «التّصغر، بخلاف العُجْمة، فإنّه لا معنى لها ثبوتّى، بل معناها أمر عدمىّ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدّرة، فالتأنيث أقوى منها.

قوله: «وشتر» وهو حصن بـ«أرّان». ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصّرف لأجل تأويله بالبُقْعة أو القَلْعة إلاّ أنْ يقول: إنه لا يُسْتعمل إلا مذكّرًا، فلا يَرْجع إليه إلاّ ضمير المذكّر، لكنّ ذلك مِمّا لم يثبُت، فالمثال الصحيح «لَمَك» لأنه اسم أبى نوح النّبى عليه السلام.

---

(١) الزمخشرىّ: محمود بن عمر بن محمد.. أبوالقاسم الزمخشرى، جار الله، ولد فى رجب سنة ٤٦٧هـ، وتوفى يوم عرفة ٥٣٨هـ.

(٢) «فى الأصل» سقط من «ع».

[صيغة منتهى الجموع]

(ص): «الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح. وأما نحو: فرازنة فمنصرف، وحضاجر علمًا للضّبع غير منصرف، لأنه منقول عن الجمع. وسراويل إذا لم يُصْرف، وهو الأكثر فقد قيل: أعجمى حُمل على مُوَازنه، وقيل: عربىّ جمع سِرْوالة تقديراً. وإذا صرف فلا إشكال. ونحو: جوارٍ رفعًا وجرًّا كقاضٍ».

(ش): قوله: «صيغة منتهى الجُموع» أى وزن غاية جموع التّكسير، لأنّه يُجمع الاسمُ جَمْعَ التّكسير جمعًا بعد جَمْع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمعَ التّكسير كجمع: كَلْب: على أكْلُب، وجمع أكلب: على أكالب، وكجمع نَعَم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم.

وإنّما قَيّدنا بغاية جُموع التّكسير، لأنّه لا يمتنع جمعه جمع السّلامة، وإن لم يكن قياسًا مطّردًا ـ على ما يجىء فى التصريف فى باب الجمع ـ نحو قوله صلى الله عليه سلم: «إنّكن صواحبات يوسف» وقوله:

٣١= * جَذْب الصَّرارِيِّنَ بالكُرور *[1]

وقوله:

٣٢= وإذا الرِّجالُ رأَوْا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقاب نَواكسى الأبصار[2]

---

(١) البغدادى: «على أن جمع التكسير لا يمتنع جمعه جمع سلامة. فإن الصّرارى جمع: صُرّاء، وهو جمع تكسير، وقد جمع على الصراريين جمع سلامة».
هذا وتقدم ذكر هذا الشاهد، والحديث عنه فى الشاهدرقم ٢٢.

(٢) هو الشاهد الثلاثون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن جمع التكسير نحو: نواكسى لا يمتنع جمعه جمع سلامة كـ«نواكسين» كما ذكره أبوعلي فى الحجة».
هذا، ونواكس مفرده. ناكس، وهو صفة لمذكر عاقل، لا يجمع على فواعل، وجمع فى بيت الشاعر على فواعل جمعًا شاذًا.
والشاهد من قصيدة للفرزدق يمدح بها آل الملهب، وخصّ من بينهم ابنه يزيد.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢٠٧، والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، وابن يعيش ٥/ ٥٦. هذا وقد روى الشاهد بالياء فى نواكس، وبدونها. وانظر ديوانه ١/ ٣٠٤.

كما ذكره أبوعلىّ فى الحجة.

وضابط هـذه الصيغة: أن يـكون أولها مفتـوحًا، وثالثهـا ألفًا، وبعدهـا حرفان أدغم أحـدهمـا فى الآخـر أوْ، لا، كمـساجـد ودوابّ، أو ثلاثـة ساكـن الوَسـط كمصابيح.

فلوفـات هذه الصيغـة لم تؤثّر الجمـعّية كما فـى حُمْر وحِسان، مـع أن فى كُلّ واحد منهما الجمعيّة والصّفة.

وإنما شُرِط فى هذه الصّيغة أن تكون بغـيره احترازًا من نحو: «ملائكة» لأن التاء تقـرِّب اللّفـظ من وزن المفـرد نحو: كـراهية وطواعـيَة وعلانـية فتـكسُر مـن قوة جمعّيته، فلا يقوم مقام السَّبَبَيْن، ولا سيّما على مذهَب من قالَ: إن قيَامه مقامهما لكونه لا نظيرَ له فى الآحاد ـ كما ذكرنا قبلُ.

ولا يلزم منع ثمان ورباع وخَرَاب[1] وإن حَصُلت فيها صيـغة منتهى الجموع، لأن هذه الصّيغة شرطُ السّبَبِ / والمؤثر هو المشروط مع الشرط. ٥٥

قوله: «وحَضاجِر[2] علمًا للضَّبع غير منصرف»، أى لا ينصرف فى حال كونه عَلَمًا للضَّبع، والضَّبعُ لا يُطْلق إلاّ على الأنثى. والذّكَر ضَبُعان.

وذلك لأنه لا يبقى فيه إذًا[3] معنى الجمع، إذ يقع عـلى كُلّ واحدة منها، وهى علمٌ لـلجنس، لا لـواحدة معيّـنة، فهى كأسـامة للأسد ـ عـلى ما يجـىء فى باب الاعلام.

ففيه إذًا الشرّط وحده وهو الصيغة من دون مـعنى الجمع، فكان ينبغى أن يكون منصرفًا كثمان ورَباعٍ.

والجواب عـنه عند المـصنّف: أن الجمـع الأقصى إذا سُـمِّى به لا ينـصرف، لأنّ

(١) فى «ط» «وحَزاب» بالحاء والزاى، وفى القاموس هى جمع حزب وحزباءة بكسرهما، وهى الأرض الغليظة وفى «ك» و«خزاب» بالخاء والزاى، وفى ظـ: و«خراب» بالخاء والراء.

(٢) الحضَر بكسر الحاء، وفتح الضاد: العظيم البطن الواسعُه وجمعه: حضاجر.
والحَضـاجر: اسم للـضبع أو لولـدها معرفـة لا ينصـرف، لأنه اسم لواحـد على بنـية الجمع. انـظر القاموس.

(٣) فى «ط»: لا يبقى اذن فيه».

المُعْتَبَر فى الجمع عنده أن يكون فى الأصل ـ كما ذكرنا فى الوصف ـ فلا يضرّ زوال الجمع بالعلميّة لعروض الزّوال، فلا أثر على هذا القول للعلميّة فى منع مساجد علمًا، بل المؤثر الجمعيّة الأصليّة القائمة مقام سببين.

فإن قيل: أليس بين الجمعيّة والعلّمية تضاد[١] كما يذكر المصنف بعدُ من تضادّ الوصف والعلمية؟

فالجواب ليستا بمتضادتّين، ويصحّ اعتبار حقيقة الجمعيّة مع العلميّة كما تُسمّى جماعة معينة من الرّجال بكرام مثلاً، فيكون معناه هذه الجماعة المُسمّاة بهذا اللفّظ، فيكون معنى الجمعيّة باقيًا، وهذا كما سُمّى «بأبانين» جبلان، فرُوعى مع العلميّة معنى التثنية، فهما، وإن جُعلا كشىء واحد مسمّى بلفظ المثنىّ، لكنه يُفهم معنى التثنية من لفظ «أبانين[٢]»، إذ معناه: هذان الجيلان المعيّنان، فلا تنافى بين العلميّة والجمعيّة والتّثنية.

والأوْلى عندى أن لا تنافَى أيضًا بين الوصْف والعلميّة.

وأمّا قول المصنّف بعدُ فى الشرح: إن العلّمية تفيد الخُصوص والصّفة تفيد العُموم فتنافيا، فنقول: الإطلاق لا ينافى الخُصوص إلاّ إذا كان الإطلاق قيدًا كما يقال: الوصْف لابُدّ فيه أنْ لا يكون لا عامًا ولا خاصًا، بل لابدَّ فيه من الإطلاق، ولا نسلّم أن هذا القيد[٣] شرط فى الصّفة، لأنك تقول: هذا العالم، وكلّ عالم، والأول خاص، والثانى عامّ وكلاهما وصْفان.

---

(١) الشريف: «لم يقصد بهذا السؤال أن اعتبار الجمعية الأصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافى بين الجمعية والعلمية، فلا يصح اعتبارها فى مساجد بعد العلميّة فإنه ظاهر الفساد، بل أراد فى هذا المقام إنْ تحقق: أنّ الجمعيّة يمكن أن تُجامع العلمية، وأنها لا تعتبر فى منع الصرف، فكيف تعتبر إذا زالت بالكلية، ليتحقق أن العلمية معتبرة فى منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المصنف»؟.

(٢) وردت العبارة فى «ط» فقط: «لكنه يفهم من معنى أبانين معنى التثنية»، والعبارة مضطربة، صوابها من النسخ المخطوطة.

(٣) وهو «الإطلاق».

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم قُلنا: لا نُسلّم أنّ ما هيّة الوصف لابدّ فيها
٥٦ من معنى العُموم، بل الصّفة المرادة فى باب منع / الصّرف أن يكون الاسم وُضع دالاً على معنىً غير الشمول، وصاحبه صحيح التّبعيّة لما تخصّص ذلك الصّاحب ـ كما يجىء فى باب الوصف ـ فإذا ثبت فى اسم إن دلالته على ما ذكرنا، وصحّة تبعيّته لذلك المخصّص وضعيّتان فلا يضرّه فى منع الصرف عرُوض ما يمنع جريَهُ على ذلك المخصّص وتبعيّته له.

ألا ترى أن نحو: أسود وأرقم عَرضَ فيه ما يمنع الجَرْىَ وهو الغَلبة، لكن لّما كان المعنى الموضوع له الوّصف وهو العرَض، وصاحبه باقيًا لم يضرّه ذلك العارض.

على أنّ لى فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيّة فى باب منع الصّرف نظرًا كما ذكرنا فى «أربع» فنقول: يمكن أن يعتبر فى حاتم[١] معنى الحَتْم فيكون دالاً على معنى وصاحبه، لكن عَرض له المانع من الجَرْى وهو العلميّة، كما عرض فى نحو أسود وأرقم الغلبة المانعة[٢] من الجَرْى.

فالعلميّة[٣] ههنا كالغَلبة هناك لا فَرقْ بينهما إلا أنّ الكلمة بالعلميّة تصير أخّص منها بالغَلبة وحدها، لأن العلميّة تخصّصها بذات واحدة، والغلبة بنوع واحد، بل الفرّق بين العلمّية والغلبة مطلقًا: أن الغلبة لا تنفكّ عن مراعاة معنى الوصف كما فى أسود وأرقم، والأكثر فى العلميّة عدم مراعاته، والّدليل على إمكان لَمْح الوصْف كما فى أسود وأرقم، والأكثر فى العلمّية عدم مراعاته، والّدليل على إمكان لَمح الوصْف مع العلمّية قولهم: إنما سُميت هانئاً لتهنأ، وقول حسان:

٣٣ = وشقّ له من اسْمِه ليُجلّه فذْو العرش محمودٌ، وهذا محمَّد[٤]

(١) فى «ع» فقط: «خاتم معنى الختم» بالخاء والتاء فيهما.
(٢) فى «ط» «المانعية» بالياء، تحريف.
(٣) فى ط: «فالعلمة» مكان «فالعلمية» تحريف.
(٤) هو الشاهد الحادى والثلاثون فى الخزانة. البغدادىّ. «على أنه يمكن لمح الوصف مع العلميّة» أى=

وأيضًا فنحن نعلم أن اللقب كالمظفّر وقفّة من الأعُلام.

واللقب[١] هو الذّى يعتبر فيه المدْح أو الذّم، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي.

ويؤكّد هذا قول النّحاة: إنّما تدخل الّلام على الأعلام التى أصلها المصادر والصفّات كالفضْل والعبّاس للمْح الوصفيّة الأصلّية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانتُ تلُمح[٢]؟.

[ولو كانت[٣] الصّفة من حيث هى تقتضى العموم، وتنافى الخُصوص لم يجز نحو: هذا العالم، فإنه خاصّ بالضرورة مع اعتبار معنى الوصْف فيه].

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تناف فلمَ[٤] لم يمتنعْ هانىء ومحمد فى المثَل والبيت المذكورين[٥]، وكذا كل عَلَم ملموح فيه الوصّف الأصلى؟

قلت: كذا كان يجب إلاّ أن المقصود الأهمّ الأعّم فى وضع الأعلام لّما كان تخصيص المسمّى بها سواء لُمِح فيها المعنى الأصلى كما فى اللّقب، أو لمْ يُلمح كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلى إنما يلمح لمحًا خفيّا ويومأ إليه إيماءً مختلسًا فى بعض الأعلام لم يُعتدّ بذلك الوصف الأصليّ لكونه كالمنسوخ مع لَمْحه.

وكذا نقول فى الجمعية فى نحو: مساجد عَلمًا إنما لم تعتبر، وإنْ لم تنافها العلمية، وأمكن لمحها فى بعض الأعلام، لأن المقصود الأهّم فى وضع العلم غير معنى الجمعّية.

= يمكن أن يلاحظ بعد العلمية الوصف الذى كان قبلها، وبملاحظته يُوضع عَلمًا، فإن محمدًا وضع علمًا لنبيّنا صلى الله عليه وسلم بملاحظة معناه.

من شواهد: التصريح ١/ ١١، وانظر ديوانه/ ٣٠٦.

(١) فى ط: «واللقلب» تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: و«ط»: «كيف لمح».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع» «فلم لا يمنع».

(٥) أى من الصّرف، لأن «هانىء»، و«محمد» مصروفان.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعيّة لا يعتبران فى الموضع الذى يصح[١] لمحهُما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى
٥٧ الجَمْع، وفى حَاتم[٢] إذا / لم يلمح فيه معنى الوصف؟.

فالأوْلى إذًا فى منع الصّرف مساجد عَلَمًا ما قال أبوعليّ: وهو أن فيه العلميّة وشبْه العُجْمة حيث لم يكن له فى الآحاد نظيُر كما[٣] أن الأعجميّ ليس يشبه العربيّ، فيزيد عنده فى الأسباب شبْه العُجمة.

وعند الجُزولىّ فيه سببان تامّان غير مبنىّ أحدهما على سبب آخر كما قال أبوعلي: إن فيه شبه العجمة، وذلك أنّ الجزولى يَعُدّ عدَم النّظير فى الآحاد سببًا من الأسباب كالعلميّة والوصفيّة وغيرهما، ولم يعدّه شَرْط السّبب كما فعل غيره.

وكان سعيد بن مسعدة الأخفش[٤] يصرف نحو: مساجد علمًا لزوال السبّب وهو الجَمْع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

قوله: «وسراويل» الأكثرون على أنه غير منصرف قال:

٣٤= * فتى فارسىّ فى سراويلَ رامحُ * [٥]

---

(١) كلمة: «يصح» سقطت من «ع».

(٢) فى «ك» و«ع»: «حاتم» بالحاء، وفى «ط»، و«ظ». خاتم بالتاء والأرجح، فى «ك» و«ع».

(٣) فى «ع» «لما» باللام مكان «كما» بالكاف.

(٤) فى «ط»، و«ع» و«ظ» سعيد بن الأخفش، والتصويب من ك، وقد تقدمت ترجمته.

(٥) هو الشاهد الثانى والثلاثون فى الخزانة، وصدره:

* أتى دُونها ذبُ الرِّياد كأنه *

البغدادى: «على أن «سراويل» غير منصرف عند الأكثرين.

من قصيدة لتميم بن مقبل يصف الثور الوحشى، وضمير دونها لأتنه، ودون بمعنى: قُدّام.

والذّبّ: هو الثور الوحشىّ، ويقال له: ذبّ الرياد، لأنه يرود، أى يذهب ويجىء.

شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشى من الشعر بالسراويل، وهو من لباس الفرس، وشبه قرنه بالرمح، ولهذا قال: رامح أى ذو رمح.

من شواهد: الجمهرة ١/ ٢٧، واللسان: «ذبب، رود، وابن يعيش ١/ ٦٤، وأما لى القالى ٢/ ١٦٤، ديوانه/ ٤١.

واختلف فى تعليله: فعند سيبويه وتبعه أبوعلى أنه اسم أعجمى مفرد عرِّبَ كما عرَّب الآجُرّ، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو: قناديل، فحمل على ما يناسبه، فمنع الصّرف، ولم يمنع الآجر مخففًا، لأنّ جمع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصّرف، ألا ترى إلى نحو أكلب وأبحُر.

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شىء، لأن العجمة شرطها العلميّة وفيه التأنيث المعنوىّ، وشرطه أيضًا العلمية. وأما الصّيغة فليست سببًا بل هى شرط لسبب الجمعيّة إلا عند الجزُولَى.

فسيبويه يمنعه الصّرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف.

وقال الجُزُوليّ فيه عدم النّظير والعجمة الجنسية، وعدم النظير عنده سببٌ ـ كما مرّ ـ لكن الكلام فى العُجمة الجنسيّة. ويجوز له أن يعتبرها فى هذا الوزن خاصّة لا فى غيره لاطّراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرّد: هو عربىّ جمع: سروالة، والسّروالة: قطعة خرقة، قال:

عَلَيْه من اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[1] = ٣٥

ويشكل عليه بأنّ إطلاق لفظ الجَمْع على الواحد لم يجىء فى الأجناس فلا يقال لرجل: رجال، بلى[2] جاء ذلك فى الأعلام كمدائن فى مدينة معينّة.

وجوابه: أنّ الجمع فيه مقدّر لا محقّق كعَدْل عُمر، وذلك أنّ لنا قاعدة ممهّدة أن

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون فى الخزانة.

والشاهد مجهول، وقيل: إنه مصنوع.

البغدادىّ على أن السراويل عند المبّرد عربى وهو جمع سراولة، والسروالة: قطعة خرقة، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون

من شواهد المقتضب: ٣/ ٣٤٦، وابن يعيش ١/ ٦٤، والشافية / ١٠٠ وهامش العينى على الخزانة ٤/ ٣٥٤، والتصريح ٢: ٢١٢، والهمع والدرر رقم/ ٢٣، والأشمونى ٣/ ٢٤٧، واللسان: «سرل».

(٢) فى المخطوطات: «بل» مكان: «بلى».

ما على هذا الوزْن لا ينصرف إلا للجمعيّة، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة[١] فقدرّناها لئلا تنخرم القاعدة، وأيضًا إذا اشتمل الشيء على الأقطاع[٢] جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها كبرمة أعشار[٣].

وليس للخصم أن يقول: إنّ مثل هذا مختصّ بوزن أفعال لأنه قد جاء نحو قوله:

٣٦= جاء الشّتاءُ وقَميصى أخلاقْ شراذِمٌ يَعجْبُ منه التَّوَّاقْ[٤]

وشراذم: لفْظُ جَمْع بالاتّفاق. والتّواق ابنه.

وقد نُسِب إلى سيبويه أن أفعالاً مفرد.

وقال أبو الحسن[٥]: إنَّ من العرب من يَصْرف سراويل لكونه مفرداً.

ونسبَ بعضهم إلى سيبويه: أنه يقول بانصرافه أيضًا نظرًا إلى قوله: «عرِّب كما عُرِّب الآجر» وهو غلطٌ لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجْل التّعريب فقط، لا لكونه منصرفًا مثله، ألا ترى قوله بعدُ: «إلاّ أنه أشبه من كلامهم مالاينصرف».

قوله: «إذا صُرف فلا إشكال» لأن السبب أعنى الجمعيّة غير حاصل فلايُفيد الشّرط وحده.

---

(١) المُراد: اللباس المعيّن، وهو السروال.

(٢) الأقطاع: المراد بها الأجزاء، والقطعة من الشيء: الطائفة منه. والجمع: أقطاع،وأقاطيع، وقُطْعان.

(٣) البُرْمة بضمّ الباء: قدْر من حجارة جمعها: بُرْم بالضم وكـ «صُرَد» وجبال.
وأعشار: أى مكسرة على عشر قطع، أو عظيمة لايحملها إلا عشرة.

(٤)هو الشاهد الرابع والثلاثون فى الخزانة.
= نسب أبو حنيفة الدينورىّ فى كتاب النبات هذا البيت إلى بعض الأعراب:
البغدادى: «على أن شراذمَ لفْظه جمع بالاتّفاق.
= الأخلاق: يقال: خلُق الثوب بالضم خُلوقة، أى بلى، وثوب أخلاق إذا كانت الخلوقة فيه - كلهّ.
=والشراذم: جمع شرذمة، والشِّرذمة: الطائفة من الناس، والقطعة من الشيء، وثوب شراذم أى قطع.
والتّوّاق: اسم ابن الشّاعر، وأصله مبالغة: تائق مِنْ تاقت نفسه إلى الشيء بمعنى: اشتاقت.

(٥) أبوالحسن: كنية الأخفش.

هذا ويمكن تقدير الجمع فى «سراويل» مطلقًا صُرِف أو لم يُصْرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يَصْرِفه فنظر إلى ذلك المقدّر، ومَنْ صرف فلزواله بوقوعه على الواحدة. وكذا يجوز فى نحو حمار حزاب أن يقدر الجَمْع، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصّرف وتركه نحو: رأيت حماراً حَزابىً وحَزابيًا، فنقول/ : هو جمع حَزباء أىْ الأرض الغليظة والجمع الحَزابى كالصَّحارِى ٥٨
بالتّخفيف.

قوله: «ونحو: جوارٍ رفعاً وجرّا»[١] أى المنقوص من هذا الجمع.

اعلم أن الأكثر على أن «جوار» فى اللّفظ كقاضٍ رفعاً وجرًّ، وقد جاء عن بعض العرب فى الجرّ جوارى، قالَ الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هجوتُه ولكنّ عبدَالله مَوْلى مَواليا[٢] =٣٧

وقال آخر:

* سماءُ الله فوق سَبْع سمائيا*[٣] =٣٨

(١) «رفعا وجرًا» سقط من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن بعض العرب يجرّ نحو: جوارٍ بالفتحة فيقول: مررت بجوارِى كما قال الفرزدق: مولى مواليا بإضافة موالى إلى مولى.

والمولى: الحليف، وعبدالله هو عبدالله بن أبى إسحاق. له ترجمة وافية، ودراسة فى كتابى: الحلقة المفقودة فى تاريخ النحو العربى» من ص١٠٧ ـ ١٣٣.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٨ ـ ٥٩، والمقتضب ١/ ١٤٣ وابن يعيش ١/ ٦٤، وطبقات الزبيدىّ / ٣٢ والهمع والدرر «رقم/ ٣٩ ، والتصريح ٢/ ٢٢٩، والأشمونى ٢/ ٢٧٣، واللسان: «ولى»، والموشح/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون فى الخزانة، وصدره:

* له ما رأتْ عينُ البصير وفوقه *

استشهد به على أن بعض العرب جرّ بالفتحة «سمائيا» والوجه الجرّ وقد خرج على أنه جمع سماء على فعائل تشبيهًا بشمال وشمائل، والجمع المعروف إنما هو: سُمِىّ على فُعول. ونظيره: عناق وعُنوق.

والشاهد من قصيدة لأمية بن أبى الصلت مطلعها.

ألا كُلُّ شىءٍ هالكٌ غيْرَ ربّنا ولله ميراث الذى كان فانيا =

وهى قليلة، واختارها الكسائىّ وأبوزيد، وعيسى بن عمر.

ولاخلاف فى النّصب أنه جوارى، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا فى كون جوار رفعًا وجرا منصرفاً أو غير منصرف: فقال الزجاج: إنّ تنوينه للصرف، وذلك أنّ الإعلال مُقّدم على منع الصّرف، لأن الإعلال سببه قوىّ وهو الاستثقال الظّاهر المحسوس فى الكلمة.

وأمّا منع الصّرف فسببه ضعيفٌ، إذْ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبيّن قبلُ، قالوا: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وِزان[١] أقصى الجُموع الذى هو الشّرط، فصار منصرفًا.

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة[٢] فى حُكْم الثّابت بدليل كسرة الرّاء فى جاءتنى[٣] جوارٍ، وكسر الرّا حكم لفظى كمنع الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكُّم، وكلّ ما حُذف لإعلال مُوجَب فهو بمنزلة الباقى كـ «عمٍ» و«شجٍ»، وإلاّ كان كالمعدوم كيدودمٍ، ومِنْ ثَمّ صُرِفّ جَنَدل[٤] وذلذل[٥] مقصورىّ[٦] جنادل وذلاذل.

وقال المبّرد: التنّوين عوِضٌ من حركة اليَاء، ومنعُ الصّرف مقدّمٌ على الإعلال،

= من شواهد: سيبويه ٢/ ٥٩، والمقتضب ١/ ١٤٤ والخصائص ١/ ٢١١، ٢/ ٣٤٨، والمنصف ٦٦٢، ٦٨ ، واللسان: «سما»، والإشباه والنظائر رقم ٢٣٤، وانظر ديوان أمية بن أبى الصلت/ ٨٨ وهو مطلع القصيدة

(١) وزان: مصدر وازَنَ.

(٢) فىَ «ط» «الساقط».

(٣) فى «ع» فى «نحو: جوار» مكان: جاءتنى.

(٤) جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، ويقال كذلك بضم الجيم فيما حكاه كراع: هو الموضع الكثير الحجارة.

(٥) فى القاموس: الذلاذل، والذّلْذَل، والذّلْذَلَة بفتح ذالهما الأولى ولامهما،، وكعُلِبط، وعُلَبَطة، وهُدهد وزبْرج وزبْرجةَ: أسافل القميص الطويل.

(٦) فى المخطوطات: "«مقصور» بدون ياء التثنية.

وأصله: جوَارِىٌ بالتّنوين، ثم جوارِىُ بحذفها: ثم جوارى بحذف الحركة، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة، ليخفف الثّقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه والخليل: إنّ التنوين عوضٌ من الياء ففسّر بعضهُم هذا القول بأن منع الصّرف مقدّم على الإعلال، فأصله: جوارىٌ بالتّنوين، ثم جوارىُ بحذفها، ثم جوارِى بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثّقيل بسبب الفرعيّة:

وإنما أُبدل التنوّين من الياء ليقطع التنّوين الحاصلُ طمعَ الياء الساقط فى الرجوع إذْ[1] يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردّ: أنه لو كان منعُ الصّرف مقدّمًا على الإعلال لوجب الفتح فى قوله مررت بجوارىَ كما فى اللغة القليلة الخبيثة، وذلك لأن منع الصَرف يقتضى شيئين: حذف التنّوين، وتبعية الكسر له فى السقوط، وصيرورته فتحًا.

وأيضا يلزم أن يقال: جاءنى الجوار، ومررت بالجوارِ عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لاتخفّ بالألف واللام، وثِقلُ الفرعيّة باقٍ معهما.

وفسّر السيرا فىّ وهو الحقّ قول سيبويه بأن أصله: جوارىٌ بالتنوين، والإعلال مقدّم على منع الصرف ـ لما ذكرنا ـ فحذف الياء لالتقاء السّاكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلةً تقديراً، لأن المحذوف للإعلال كالثّابت، بخلاف المحذوف نسيًا ـ كما ذكرنا ـ فحذف تنوين الصّرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال السّاكنين فى غير المنصرف المُسْتثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنىً بالفرعيّة فعوّض التنّوين من الياء/ بخلاف نحو: أحوى وأشقى فإنه قدّم ٥٩
الإعلال فى مثلهما أيضاً، ووجد علة منع الصرّف بعد الإعلال حاصلة، لأن الف «أحوى» المنون ثابت تقديراً فهو على وزن أَفْعل، فحذف تنوين الصّرف، لكن لم

(١) فى «ط»: «أى» مكان: «إذْ».

يعوّض التنّوين من الألف المحذوفة، ولا من حر كة اللام كما فعل فى جوارٍ، لأن «أحوى» بالألف أخف منه بالتنّوين.

وأمّا «جَوار» فهو بالتنوين أخفّ منه بالياء، والخفّة اللفظيّة مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يكون تنبيهًا بذلك على ثقَله المعنوىّ بكونه متّصفاً بالفرعين[١]، ألا ترى انك تقول: خطايا، وبَرايا، وأداوَى[٢] بلا تنوين اتّفاقا لمّا انقلبت الياء ألفًا فى الجمع الأقصى.

وكلّ غير منصرف منقوص، حكمهُ حُكم جوار ـ فيما ذكرنا ـ، ويجىء فيه الخلاف المذكور نحو: قاضٍ اسم امرأة، وأعَيْل: تصغير أعلى.

وإذا جعل هذا النّوع أعنى جوار وأُعَيْلً علمًا فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله فى التنّكير، وذلك بأنّه يقدم منع الصّرف على الإعلال، فتبقى الياء ساكنةً فى الرفّع، ومفتوحة فى النّصبَ والجرّ نحو: جاءتنى جوارى، وقاضى وأُعَيْلى بياء ساكنة، ورأيت جوارِىَ وقاضِىَ وأُعَيْلِىَ ومررت بجوارَى وقاضَى وأُعَيْلَى بباء مفتوحة فى الحالين.

وإنما قدّم منع الصرف لأن العلميّة سبب قويّ فى باب منْع الصّرِف حتى منع الكوفيّون الصرف لها وحدها فى نحو قوله:

٣٩= * يفوقانِ مِرْداس في مَجْمع *[٣]

كما تقدم. وأما عند سيبويه والخليل فحال نحو: جوارٍ وأُعيْل علَمًا كان أو نكرة سواءٌ.

---

(١) فى «ع»: «الفرعيتين».

(٢) أداوى: مفردها: إداوة وهى المطْهرة. قال ابن سيده وغيره: الإداوة للماء، وجمعها أداوى مثل المطايا... وكان قياسه: أدائى مثل رسالة ورسائل، فتجنبوه وفعلوا به ما فعلوا بالمطايا والخطايا، فجعلوا فعائل: فعالَى، وأبدلوا هنا الواو ليدل على أنه قد كانت فى الواحدة واوًا ظاهرة، فقالوا: أدواى، فهذه الواو بدل من الألف الزائدة فى إداوة، والألف التى فى آخر الأدواى بدل من الواو التى فى إداوة، وألزموا الواو هاهنا لما ألزموا الياء فى المطايا. انظر اللسان: «أدا».

(٣) تقدم الكلام عيه فى الشاهد رقم / ١٨.

واعْلم أنـك إذا صغَّرت نحـو: أُحْوَى قلت: أُحَـيٍّ بحذف اليـاء الأخيرة نسـيًا لكونها متطرّفةً بعد ياء مكسورة مشدّدة فى غير فعل أو جار مجراه كأحُيٍّ والمُحَيّ، وقياس مثلها الحذف نَسْيًا كما يجىء فى التصريف ـ إن شاء الله تعالى ـ فسيبويه بعد حذف الياء[١] نَسْياً يمنـع الصرف، لأنـه بقى فـى أوله زيادة دالّة عـلى وزن الفعل.

وعيسـى بن عمر يصرفـهُ لنقصانـه عن الوزن بحذف الـياء نسيًا، بخـلاف نحو جوارٍ فإن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء ـ كما ذكرنا ـ فلم يسقط عن وزن أقصى الجُموع.

والأوْلى قول سيبويه، ألا ترى أنك لاتصرف نـحو: يَعِد ويَضع علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفِعْل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يَحْذف الياء الثالثـة من نحو: أُحَيّ نَسْيًا بل يُعلّه إعلال أُعَيْل، وذلـك لأن فى أول الكلـمة الزيادة التـى فى الفعـل، وهى الهمـزة بخلاف عُطَيّ تصغيـر عطاء، لجعله[٢] كالجارى مَجْـرى الفعل، أعنى المحـيٍّ فى الإعلال فأحيٍّ عنده كأُعَيْل سواء فى الإعلال، ومنع الـصّرف وتعويض التنوين من الياء ـ كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: أُحَيْو فى تصغير أحوى كأُسَيْود فى تصغير أسود.

ـ كما يجىء فى التصريف.

ويكون فى الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور.

★★★

(١) فى «ع» : «حذفها» مكان: «حذف الياء».

(٢) «ط»: فجعله» بالفاء.

شروط التركيب

(ص): «التركيب شرْطهُ العلمية وألا يكون بإضافة ولا إسناد مثل بعلبك».

(ش): إنما كان شرط التركيب العلميـة، لأن الكلمتين معًا تدخلان فى وضع[١] العلَم، فيؤمن حذف أحدهما، إذ العلميّة ـ كما قلنا ـ تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التّركيب عُرْضة للانفكاك والزّوال.

قولـه: «وأن لايكون بإضـافة ولا إسناد»، لأنـه لو كان بأحـدهما وجب إبـقاء الجزأين على حالهما قبل العلَمية ـ . كما يجىء فى باء المبنيّات

وكان عليـه أن يقول: ولا معربًا جـزؤه الأخير قبل العـلمّية ليُخْـرج نحو: «إنّ زيدًا» عَلَمًا. وكذلك نحو: «مازيد».

٦٠ ويقول أيضًا: وأنْ لايـكون الثّانى/ مما يُبْنى قبـل العلمية ليُخْرِج نحـو: سيبويه وخمسة عشرة عـلمًا، فإن الأفصح إذًا مراعاة البناء الأول علـى ما يجىء فى باب المبنيّات.

[شروط المختوم بالألف والنون]

(ص): «ما فيه ألف ونون[٢] إن كان اسمًا فشرطه العلميّة كعمْران، أو وصفه» فانتـفاء فَعلانة. وقيـل: وجود فَعْلى، ومِنْ ثـمّ اختلف فى «رحمـن» دون سَكْران ونَدْمان».

(ش): اعلم أن الألف والنّون إنمّـا تؤثّران لمشابهتهما ألف التـأنيث الممدودة من

---

(١) فى «ع» «موضع» بالميم.

(٢) فى «ع» «الألف والنون إن كانتا».

جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا[١] ،وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنّون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه آخَر لايضرّه فواتُها نحو: تساوى الصّدْرين وزنًا، فسَكْر من سَكْران كَحَمْر من حمراء، وكون الزائدين فى نحو: سَكْران مُخْتصَّين بالمذكّر كما أن الزائدين فى نحو: حمراء مختصّان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكّر، كما أنّ المذكّر فى نحو حَمْراء كذلك. وهذه الأوجه الثلاثة موجودة فى فَعْلان فَعْلى غير حاصلة فى عِمْران وعُثْمان وغَطَفان ونحوها.

وتشابهها أيضًا بوجهين آخرين لايفيدان من دون الامتناع من التّاء، وهما زيادة الألف والنّون كزيادة زائدى حمراء معًا، وكون الزائد الأول فى الموضعيْن ألفًا، فإنه اجتمع الوجهان فى نَدْمان وعُريان مع انصرافهما، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث.

وقال المبرد: جهة الشّبه أن النّون كانت فى الأصل همزة بدليل قَلْبها إليه فى صَنْعانىّ وبَهْرانىّ فى النّسب إلى صنعاء وبهراء[٢].

وليس بوجهٍ، إذ لامناسبة بين الهمزة والنّون حتى يقال: إن النّون أبدل منها.

وأمّا صنعانى وبهراني فالقياس: صنعاوى وبهراوى كحمراوى، فأبدلوا النّون من الواوىّ شاذًا، وذلك للمناسبة التى بينهما، ألا ترى إلى إدغام النّون فى الواو، وجرّأهُم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللّحية والرّقبة: لِحيانى، ورَقبانى بزيادة النّون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنّون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا:

---

(١) «معا» سقطت من «ع».

(٢) بهراء: قبيلة من قضاعة.

فقال الأكثرون تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المشبّه به، وذلك الآخر إما العلميّة كعمْران، وأمّا الصّفة كما فى سَكْران.

وذهب بعضهم: إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلميّة عنده فى نحو عمْران ليست: سببًا بل شرط الألف والنّون، إذْ بها يمتنع عن زيادة التّاء. وهذا الانتفاء هو شرطُها سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصفُ عنده فى نحو: سَكْران لاسببٌ ولاشَرْطٌ.

والأول أوْلى لضعْفها فلاتقوم مقام علّتين.

قوله: إن كان اسمًا» أى غير صفة، وإنّما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التّاء ـ كما ذكرنا فى التأنيث بالتا ء.

قوله: «أو صفة، فانتفاء فَعْلانة» عطف بأو على عاملين مختلفين، عطف «صفة» على كان[1].

وقوله: فانتفاء على إنْ[2] لأنّ التقدير: أو إنْ كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة.

وليس هذا مما جوّر المصنف مثله ـ كما يجىء فى باب العطف.

وقوله: «وقيل وُجود فعلى» والأوْل أولى، لأن وجود «فَعْلى» ليس مقصودًا لذاته[3]، بل المطلوب منه انتفاء التّاء، لأن كلّ ما يجىء منه فَعْلى لايجىء منه فعلانة فى لغتهم إلا عند بعض بنى أسد، فإنهم يقولون فى كُلّ فَعلان جاء منه فَعلى: فَعلانة أيضًا نحو: غضبانة وسكرانة، فيصرفون إذًا فَعْلان فَعْلى، وهذا دليلٌ قويّ على أنه المعتبر فى تأثير الألف والنّون انتفاء التّاء لا وجود فعلى. فإذا كان/ ٦١
المقصود من وجود فَعْلى انتقاء التّاء، وقد حصل هذا المقصود فى «رَحْمن» لابواسطة وجود رَحْمى، بل لأنهم خصّصوا هذه اللفظة بالبارىء تعالى، فلم

(١) فى هامش ط: أى مع خبر كان.

(٢) فى هامش «ك» علق بقوله: «أى على جزاء إنْ».

(٣) فى ظ: «بذاته بالباء».

يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثًا لا من لفظه أعنى بالتاء، ولا من غيره لفظه أعنى فَعْلَى، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لانسلّم أن وجود فَعلى مطلوب ليُتَطَرّق به إلى انتفاء فَعْلانة، بل هو مقصود لذاته[١] لأنه يحصلُ بوجودها مشابهة بين الألف والنّون، وبين ألف التأنيث لكون مؤنث«هذا» على غير لفظه كما أن مذكّر «ذاك» على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه وإن كان يحصل به بينهما مشابهة إلا أنه ليس وجهًا للمشابهة ضروريّا بحيث لايؤثر الألف والنّون بدونه، بل الوجه الضّرورى ـ كما ذكرنا ـ فى التأثير انتفاءُ التاء ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التّاء من دون وجود فعَلْى.

ثم نقول: منع الصرف فى رَحْمن» أولى، لأن الممنوع من الصّرف مما هو على هذا الوزن وصفًا فى كلام العرب أكثر من المصروف، فيثبت بهذا أيضًا أن اشتراط التّاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فَعْلى.

وللخصم أن يقول: بل الصّرف فيما يشكّ فيه، هل صرفتْهُ العربُ، أوّلاً، أوْ، لا[٢]، لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فَعْلان صفة، هل انتفى منه فعلانة أو لا؟ وهل وُجد له فَعْلى أوْ، لا؟، فبعضهم يصرفه، لأن الصّرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصّرفَ، لأنه الغالب فى فَعْلان.

وقد جاء عُرْيان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال:

كَمْ دون ميّة من خَرْقٍ ومنَ علَمٍ كأنه لامعٌ عُرْيانُ مَسْلوب[٣] = ٤٠

وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونها الأصالة، فتكون مصروفة إذا سُمّيت بها،

(١) فى ط: «بذاته» بالباء.

(٢) فى ط أولا أولى صوابه من المخطوطات.

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون فى الخزانة. =

وتحتمل الزّيادة فلا تصرف نحو: حسّان وقبّان، فهما أمّا من الحُسْن والقَبْن[١] فيصرفان وإما من الحسّ والقبّ[٢] فلا يصرفان. وكذا نحو: شيطان[٣] ورُمّان[٤].

وقال الأخفش: إذا سميّت بـ «أصيلال» منعت الصّرف، لأن اللاّم بدلٌ من النون، كما لاتصرف إذا سميت بَهَراق[٥] إذ الهاء بدل من الهمزة.

قوله: «ومن ثمّ اختلف فى رحمن» يعنى ومن أجل الاختلاف فى الشّرط، فمن قال: الشرط انتفاء فَعْلانة لم يصرفه فى قولك: الله رحمنُ رحيمُ[٦] لحصول الشرط، إذ لم يجىء رحمانة[٧].

ومن قال: الشرط وجود فعلى صرفه إذ لم يجىء رَحمْى.

ولم يُخْتلف فى منع سَكران لحصول الشّرط على المذهبين، ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشّرط على المذهبين.

= البغدادى: «على أن عريان جاء فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران.
وهذا الشاهد من قصيدة لذى الرّمّة.
= والخَرْق بسكون الراء: الأرض الواسعة التى تتخرق فيها الرياح.
= واللامع: من لمع الرجل بيده إذا أشار.
هذا وفى النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة: «بيشة» مكان «امية» وقد أشار إلى ذلك البغدادى وبين أنه من خطأ، وتحريف الكتّاب وبيشة: واد عظيم من أودية نجد.
والمعنى: أنه شبّهه برجل عريان سلب ثوبه فهو يشير إلى القوم، والموصوف محذوف أى رجل لامع.
انظر ديوان ذى الرّمة/ ٥١.

(١) القبان: القسطاس (معرّب)، وقبنَ يَقْبن قُبوناً: ذهب فى الأرض، وأقبن: انهزم من العدو.
(٢) قبّ القوم يَقبّون قبوباً: صخبوا فى الخصومة.
(٣) شطن عنه أى بعد، وشاط يشيط أى هلك.
(٤) الشريف: «قيل: فعال كتفاح، وإن لم يكن تركيب «رمن» مستعملاً، وقيل: فُعلان من رمّ.
(٥) فى المُمْتع ١/ ١٧١: هَرَقْتُ،وهَرَحْتُ أصلها أرقت وأرحت والهاء بدل من الهمزة، وهذه أشياء شَذَّت ولم تطردْ بابها».
(٦) فى «ط» «الرحيم» بـ «ال» تحريف.
(٧) فى «ط» «الرحمانة» بـ «ال» تحريف.

[شروط وزن الفعل]

(ص): «وزن الفعل شرطه: أن يختص بالفعل كشمّر وضُرِب أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثمّ امتنع أحمر، وانصرف يَعْمل[١]، لمجيء يَعْملة بالتاء»[٢].

(ش): قوله: «يختصّ بالفعل نحو: شمرَّ، فإن هذا الوزن لم يأت فى الأسماء إلا عجميّا نحو «بقّم» ونحو «شلّم»[٣] لبيت المقدس ـ وكلامنا فى كلام العرب ـ أومنقولاً عن الفعل نحو «شمّر» لفرس، و«بذّر» لماء، و«عثّر» لموضع، و«خضّم»[٤] لرجل، فأصل هذه الكلمات كلها أفعال. ونحو: يزيدُ، ويشكر، ونرجس، خواصّ لعدم هذه الأوزان فى أجناس أسماء العربيّة، فيزيد ويشكر فى الأسماء منقولان، ونرجس أعجمىّ، ونحو: تَنضُب[٥]، ويَرمعُ[٦]، وأعصرُ[٧] وأصْبَع، وتُدرأ[٨]، وإثمد[٩] من الغالبة فى الفعل.

وأمَا فُعِل فمن الخواصّ إذْ لم يأت / فُعل فى أسماء الأجناس إلا «دُئِل» ٦٢
لدويبّة.

وقيل: إنّ العرب قد تنقُل الفعل إلى أسماء الأجناس، وإنْ كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم: «إنّ اللّه تعالى نهاكم عن قيل وقال»، وقولهم لطائر: تُبشِّر، ولآخر: تُنوِّط لتنوّيطه عُشّه، فيجوز فى دئل بمعنى دويّبة أن يكون منقولاً من فُعِل ما لم يُسَمّ فاعله من قولهم دُئِل فيه أى أُسْرِع، والدّأ لان: مشىٌ سريع.

---

(١) فى «ع»: «انصرف يعمل، وامتنع أحمر» المعنى نفسه مع اختلاف فى الترتيب.
(٢) لمجيء بعملة بالتاء» زيادة فى ط ليست فى المخطوطات.
(٣) فى القاموس. شَلّم كـ «بَقّم»، وكـ «كِنف» وجَبَل: اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية: أوشليم.
(٤) الشريف: «هو اسم العنبر بن عمر بن تميم، وقد غلب على القبيلة. قيل: سمّوا بذلك لكثرة خضمهم.
(٥) تنضب: شجر تتخذ منه السهام، والتاء زائدة.
(٦) يرمع: حجارة بيض رقاق تلمع.
(٧) أعْصُر: أبوقبيلة منها باهلة.
(٨) يقال: رجل ذو تُدْرَأ وتُدْرَأة: مدافع ذو عزة ومنعة.
(٩) الِثمد: حجر يكتحل به.

وأما دُئِل عَلَـمًا فيجوز أنْ يكون مـن ذلك. ويجوز أن يكون مـنقولاً من دأل، والتّغيير دلالة النـقّل إلى العَلَم كما قيل: شُمْس بن مالك، فـيكون فى دئل علمًا: الوزن، والعدل مع العلميّة.

وإنْ صحّ ما نُقِل أن الوُعلِ لغة فى الوَعِل، والرُّئم بمعنى الاست فهما شاذّان.

قوله: «أو يكون أوله زيادة كزيادته»، أى أول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعـل من حروف «أتين» وغيرها، «فأولق»[١] المشتّق منه مألوق إذا سمى به انصـرف، لأن الهـمزة أصلـية وكـذا «أيْقَق»[٢] علمًا لكـونه مُلحقًا بجعـفر كـ «مَهْدد» فالهمزة أصليّة، ولو كان أفعل لوجب الإدغام كـ «أشّد» وأحّب.

وأمّا أَلْبُب علمًا فـممنوع من الصرف لكونه منقـولاً من جمع «لبّ»، والفكّ شاذّه ولم يـأت فى الكلام فَـعْلُل حتى يـكون ملحـقًا به. ونون نـهشل[٣] أصلية لصرفه مع العلميّة.

والنّحاة قالوا فى موضع قول المصنـف: «أو يكون أوله زيادة كزيادته أو يغلب عليه» أى يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال: وزن الفعل، فيـضاف إلى الفعل إذ لو غلب الوزن فـى الأسماء، وتساوى[٤] فيه الفعل والاسم لم يقُلْ: أو وزْن الفعل.

والذى حمل المصنّف على مخالفتهم شيئان.

أحدهما: أنه رأى «فاعلَ» فى الأفعال أغلب.

ولو سميّـت بخاتَم لانصرف اتّفـاقًا، فلو كانت الغـلبة فى الأفعال معـتبرة لم ينصرف. والـدّليل على غلـبته فى الأفعال أن باب المـفاعلة أكثو مـن أن يُحْصى،

(١) أولق: الأولق: الجنون وشبهه.

(٢) فى اللسان: الأيْق: الوظيف، وقيل: عظمه. وقيل: هو المَربط بين الثّنة. وأم القِردان من باطن الرّسغ، وقال أبوعبيد: الأيقان: موضع القيد.

(٣) النهشل: الذئب والصّقر وهو مثل جعفر.

(٤) «ظ» «تساوى» بدون واو العطف، تحريف.

والماضى منه فاعلَ. وفاعَل الاسميّ أقل قليل كخاتَم وعالَم وساسم[١].

والثانى: أنه رأى أن نحو أحمد وأحمر لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن فى الاسم أكثر منه فى الفعل قال: لأن كل فعل ثلاثىّ ليس من الألوان والعيوب يجىء منه أفعل التفّضيل، ومنهما يجىء أفعل فعلاء كأحمر وأعور، وكلاهما اسمان.

وأما أفْعَل الفعْلىّ فلم يجىء منه إلا ماضيًا للإفعال من بعض الأفعال الثّلاثيّة كأخْرجَ وأذْهب، لامن كلّها، فلم يُسْمع نحو: أقتَلَ وأَنْصَر، ولذا ردّ على الأخفش قياس أَحْسَبَ وأخَال وأظَنّ وأوجد وأزعم على أعلم وأرى.

قال: ويجىء أفعل ماضيًا للأفعال من غير ما جاء منه فعلٌ ثلاثى قليلاً كأشْحَم وألْحَم وأَتمر.

ويقابله فى الأسماء من[٢] غير الفعل الثلاثّى أيضًا فى القِلّة نحو: أيْدع[٣] وأفكل[٤] وأرنب.

ولقائل أن يقول على قوله: أفعل فعلاء لم يجىء من جميع الأفعال الثلاثية بَلْ[٥] جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصرّ بين، وهو أنَ أفعل التعجب فعْلٌ. ومن كلّ ما يجىء منه أفعل التّفضيل الأسمىْ يجىء منه أفعل التعجّب الفعلىّ، والّذى جاء فى فعَل يفعَل مفتوحْى العين، وفى فَعِل يفعَل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من حكاية النفس[٦] فى المضارع نحو: أذْهَبُ وأَحْمَدُ يزيد على أفعل فعلاء، إذْ لا يجىء من غير باب فَعِل يَفْعَل إلاّ[٧] قليلاً

(١) ساسم بفتح السين: شجر أسود، وفى «ع» «ساهم» بالهاء،تحريف.

(٢) فى «ط» و«من» بزيادة الواو، وفى «ع»: «فى غير الفعل».

(٣) الأيْدَع: الزعفران، ودم الأخَوين، وصمغ أحمر.

(٤) الأفكل: الرَعدة، والجماعة، وقد جاءوا بأفكلهم، وأبوبَطن. انظر القاموس.

(٥) فى «ط» «بلى».

(٦) أى الحديث عن النفس.

(٧) علق الشريف بقوله: «وربما يقال: باب الأفعال ليس بقليل فإذا قوبل أفعل التعجّب بأفعل التفضيل بقى هناك فى الأسماء:أفعل فعلاء،وأفعل الاسمى من غير فعل كأرنب وأخواته، وبقى فى الأفعال=

كأشْيَب[١] ـ على ما يجيء فى التّصريف، إن شاء الله تعالى.

لكن الإنصاف أن الغَلَبة فى أفعل الفعلىّ ليست بظاهرة، إذْ كون الوزن غالبًا فى أحد القبيلين لا يمكن الحكم به إلاّ بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذّر أو متعسّر، ولا سيّما على المبتدئ، فلا يصح أن تُجْعل الغلبةُ شَرْط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذْ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرّد كون ذلك الوزن قياسًا فى أحدهما دون الآخر كما يُعرف مثلاً أن افْعَل فى الفعل مثلاً قياسٌ فى الأمر من يَفْعَل الكثير الغالب كاذْهَب، وأحْمد، وليس فى الاسم قياسًا فى شىء كـ«اصْبُع» وأيضًا كون الوزن خاصًا بأحد القبيلين، وهو القائل به فى نحو: شمّر وضُرِب لايمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذر أو متعسِّر.

وانما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزّيادة المذكورة، لكون هذه الزّيادة قياسيّة فى جميع الأفعال المتصرّفة دون الأسماء، إذْ لافعل متصرّف إلاّ وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزّيادة فى أوله.

وأمّا غير المتصرّف كنعم وبئس وعسى فأقل قليل، فصارت هذه الزّيادة لاطّرادها فى جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصًا بالفعل، فجرّت الوزن، وإن كان مشتركًا كأفعل إلى جانب الفعل حتى صحّ أن يقال: هو وزن الفعل، وأيضًا فإن هذه الزوائد فى الفعل لا تكون إلاّ لمعنى، وأمّا فى الأسماء فقد تكون

= ماضى الإفعال، ومضارع تفْعل من فَعَل ومن فَعِل وهذه الثلاثة تزيد على أفعل فعلاء، وأفعل الاسمىّ زيادة ظاهرة.

(١) أشيب وصف للمذكر ولا فعلاء له: وفى هامش القاموس. أنه وصفٌ على غير قياس، لأن الوصف على أفعل إنما يكون من فَعِل كفَرِح، وشرطه الدلالة على العيوب أو الألوان. ورأيت بخط شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجىّ أنه على وزن الوصف من المعايب الخَلْقيّة، فعدّوه من العيوب. ولأبى الحسن الزوزنى:

كفى الشيب عيبا أن صاحبه إذا ... أردت به وصفا له قلت أشيبُ
وكان قياس الأصل ـ لو قلت ـ شائبًا ... ولكنه فى جملة العيب يُحْسبُ

لمعنىً كأحمر وأفضل منك، وقد لا تكون كأرنب وأفكل وأيْدع، فكأنها لم تُزَد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنما اشترط مع هذا الشّرط أن لا يكون الوزنُ مما يلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عُرْضةً له، لأن الوزن بهذه التاء يَخْرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تجّر الزيّادة المصدّرة الوزنَ إلى جانب الفعل تجرّه التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها[١] بالاسم.

وتترجّح التاء فى الجرّ، إذ الوزْن فى الاسم[٢]، [فانصرف «أرمل»، و«يعمل» مع الوصف الأصلىّ السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدّر الزيادة] لجواز إلحاق التاء نحو: أرملة ويعملة.

أمّا الحاق التّاء بأسودة فى الحيّة فلا يضّر، لأن هذا اللحاق عارضٌ بسبب غلبة هذا اللّفظ فى الأسماء، والأصل أن يقال فى مؤنثه: سوداء.

هذا والأوزان الخاصّة بالفعل كثيرة نحو اسْتفَعل واستُفْعل واسْتَفْعِل، واستبرق أعجمى. ومنها تفاعَل وتُفوعل[٣]، ودُحرج ودَحْرَج وافتعَل وافتِعل وافْتُعِل وكذا انفَعَل وانْفُعِل وانْفِعل، وغير ذلك.

وإذا سّميت بنرجس بكسر النون، وتُرتب بضم التاء الأولى[٤] فالصرف واجب لعدم الوزْن، والزّيادة المذكورة شرط الوزن، فلا تؤثّر من دون المشروط.

ولم يصرفْهما[٥]الزجّاج نظراً إلى وزنيهما المشهورين أعنى نَرْجِس على وزن: نَضْرب، وتَرْتُب على وزن تَقْتُل.

---

(١) فى «ط»: «لاختصاصه»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٣) بعد: «تفوعل» فى «ط» زيادة: «تفاعل» وهى تكرار لصيغة تفاعل السّابقة.

(٤) الشريف: «وبضم التاء الثانية أيضاً. وأما تُرتّب بضم التاء الأولى وفتح الثانية على ما فى الصحاح ففيه وزن الفعل.

(٥) فى «ط» اضطرب الكلام، واختل الأسلوب، فبعد: «ولَمْ يصرفهما» جاء الأسلوب على النحو التالى: ولم يصرفهما فانصرف أرمل وتعمل مع الوصف الأصلى السليم من الخلل والوزن =

وإذا غُيّر وزن الفعل عمّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزّيادة المعتبرة فى أوّل الوزن حرفًا آخر كَهراق وهَرق فإنه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر فى الاستعمال أراق وأرق.

وإن كان التغيّير بغير ذلك فإن كان بعد التغيّير الزّيادة المصدّرة المعتبرة حاصلةً فلا يضرّ بذلك التغيير أيضًا، لأنها تُحرز[1] وزن الفعل وتدّل عليه نحو: يِعد ويَهبُ وكذا المحذوف اللاّم نحو: يَخْشَ، وَيْرِم، ويَغْزو. كذا اخش، وارم، واغز، ٦٤ لأن همزة الوصل بالفعل / أيضًا أخص لأنها مطّردة فى الفعل، إذْ لا فعل ثلاثىّ مُتصرِّف إلا وقياس أمره أن يكون بهمزة الوصل نحو: عد، وقُل، أصله الهمزة لو لم يتحرّك فى المضارع ما بعد حرف المضارعة.

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللّام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم، والوقف الجارى مجراه، والجَزْم لا يكون فى الأسماء، فنقول فى المسمّى بـ «تَقُلْ»، واخشَ: جاءنى تقول واخشى، وكذا فى المسمّى بُقلْ وبِعْ جاءنى قول وبيع.

وإن لم يكن فى المغيّر الزيادة المعتبرة المصدّرة، وكان التغيير لازمًا كالمسمى بقل وبع وعدا، وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الأصليّ تقول: جاءنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جاءنى قولٌ وبيعٌ وخافٌ.

وإن لم يكن التّغيير لازمًا كما يقال فى عَلِم: عَلْم فهو عند سيبويه يضرّ أيضًا بالوزن كما فى رُدّ وبيع.

وقال المبرّد: إن كان التغيّير قبل النقل أخّل بالوزن، لأنه لا يجامع إذًا العلميّة.

= المشروط بتصدر الزجاج نظرًا إلى وزينهما المشهورين أعنى نَرْجس على وزن نَضْرب وتَرْتُب على وزن تَقْتل وهذه العبارة سقطت من قبل من ط ثم حشرها هنا الناسخ بدون ترتيب.

(١) فى «ع» و«ك» تجرّ مكان: «تحرز».

وأما إن كان بعد النقل والتّسمية كما إذا سمى بُعلم، ثم خفّف فالوزْن معتبرٌ، لأنه جامع مع[١] الوزن العلمية، وزوال الوزن فيه يكَون عارضًا غير لازم.

وأمّا التغّيير فى الأول فهو فى العلمّية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلَمِىّ إلا مخففًا.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوْجه لا يؤثّر مطلقًا خلافًا ليونس، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غَلَب على الفعل أو لم يَغْلِب فمنع الصّرف فى نحو جَبَل، وعَضُد وكَتِف وجَعْفر، وحاتم أعلامًا.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو كَعْسَب[٢]، واستدل بقوله:

أنا ابن جلا وطلاّع الثّنايا متى أضع العمامة تعرفونى[٣] = ٤١

والجواب: أنه إن كان علمًا فمحْكِيّ لكون الفعل سُمّى به مع الضّمير فيكون جملة كيزيد فى قوله:

نُبِّئْتُ أخوالى بنى يزيدُ ظُلْماً علينا لهمُ فديدُ[٤] = ٤٢

---

(١) «مع» سقطت من «ط».

(٢) كعسب: عدا، وهرب، ومشى سريعا أو مشى مشية السكران، وكَعْسب: اسم.

(٣) البغدادى: «على أنّ جلا» منصرف عند عيسى بن عمر. لأنه منقول من الفعل، ولم يشترط غلبة الوزن بالفعل.
الجلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف الرأس، وهو دون الصّلع، جَلِىَ كرضِىَ جلاً.
الثنايا: جمع ثنية، وهى الطريق فى الجبل، والطريق فى الرمل. وإنما أراد أنه جَلْد يطلع الثنايا فى ارتفاعها وصعوبتها.
والشاهد لسحيم بن وثيل، وهو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزانة.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٧، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، وأمالى القالى ١/ ٢٤٦، وابن يعيش ١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١٠٥، والمغنى ١/ ١٣٨، ٢/ ٢١، ١٦٦، والعينى ٤/ ٣٥٦، وهمع الهوامع والدرر رقم ٣٧، والأشمونى ٣/ ٢٦٠، والتصريح ٢/ ٢٢١، وحاشية يسن ٢/ ١١٢، والأصمعيات/ ١٧.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون فى الخزانة. =

وإن لم يكن علمًا فهو صفة موصوف مقدّر، أى أنا ابنُ رجل جلا أمرُه أى انكشف، أو جلا الأمور أىْ كشفها، وفيه ضعفٌ، لأن الموصوف بالْجُمل لا يقدّر إلاَ بشرط نذكره فى باب الصّفة. وأما بغير ذلك فقليل نادر، ولا سيّما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

[الممنوع من الصّرف فى مجال التنكير]

(ص): «وما فيه علميّة مؤثرة، إذ نُكّر صُرِف» لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هى شرط فيه إلاّ العَدل، ووزن الفعل، وهما متضادّان، فلا يكون إلا أحدهما. فإذًا نكِّر بقى بلا سبب أو على سبب واحد».

(ش): يعنى بكون العلميّة مؤثرة: أن يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة اضرب: لأنها إما أن تكون سببًا لاغير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا.

فالأول فى موضعين اتفاقًا:

أحدّهما: أن تكون مع العدْل فى اسم لم يوضع إلاّ علمًا كعمر وقطام فى تميم(١).

والثانى: أن يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصّرف قبل العلمّية كأحمر أو، لا، كأصبع وإثمد، ويزيد، ويشكر.

= البغدادى: «على أن «يزيد» علم «محكىّ، لكونه سمىّ بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد ولو كان من قولك: يزيد المال لوجب منعه من الصرف. وكان هنا مجرورًا بالفتحة».
ومفعول نُبِّئْتُ ضمير المتكلم النائب عن الفاعل، والمفعول التالى: أخوالى، والمفعول الثالث جملة لهم فديد.
والفديد الصوت، وهو مصدر فدّ يَفِدُّ.
والشاهد نسب إلى رؤبة، وذكر البغَدادى أنه فتش عنه فى ديوان رؤبة قلم يجده.
من شواهد: ابن يعيش ١/ ٢٨، والمغنى ٢/ ٦٩٣، والعينى ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، والتصريح ١/ ١١٧، ٢/ ٢٢١، والأشمونى ١/ ١٣٢، ٣/ ٢٦٠، واللسان: فددَ، «وملحق ديوان رؤبة / ١٧٢.

(١) أى قبيلة تميم.

وفى موضعين على الخلاف.

الأول: باب مساجد علمًا، فإن العلمّية سببٌ فيه عند أبى عليّ والجُزولى.

والسبب الثانى عند أبى عليّ: شبه العُجمة، وعند الجزولى عدم النظير فى الآحاد.

وليست سببًا عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلى، فيكون إذًا نحو ثمان، ورَباع علَمين منصرفًا عند المصنّف، غير منصرف عند غيره.

وأمّا سراويل علمًا فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوىّ، وقد يذكّر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر ـ كما مر فى التأنيث.

فقال: سراويل كعقرب / إذا سمّى به. وعند الجزولى فيه العلمّية والتأنيث ٦٥
والعجمة، وعَدُم النّظير.

وكان القياس يقتضى أن لا تؤثّر العلميّة عنده لحصول الاكتفاء بالعُجْمة الجنسيّة عنده، وعدم النظير، لكن عادتَه أن لا يُلْغِى سببًا فيقول فى حمراء علَمًا سببان.

الثانى من الموضعين: كلّ عَدْل كان قبل العلميّة ممنوعَ الصّرف نحو: مثْنى وثُلاث، فالأخفش وأبوعليّ وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصْف بالعلّمية وزوال العدل ببطُلان معنى العدد.

وذهب الجَرْمى وابن بابشاذ[1] إلى مَنْع صرْفه اعتبارًا للعدْل الأصلىّ مع العلميّة، وهو قياس قول سيبويه فى أحمر المُنكّر بعد العلميّة، ولا تنافى بين العدل والعلميّة بدليل عمر.

وأمّا أُخَر وجُمعَ علميْن فغير منصرفَيْن عند سيبويه اعتبارًا للعدْل الأصلى مع العلّمية، وكذا لُكَع، لأن فيه العدْل كما ذكرنا عندهم.

---

(١) طاهر بن أحمد بن باب شاذ. وباب شاذ معناه: الفرح والسرور، أبوالحسن النحوى المصرى. توفى سنة تسع وستين، وقيل: أربع وخمسين وأربعمائة. انظر البغية ٣/ ١٧.

وأمّا إن سَمّيت بـ «فُضَل» من قولك: «الفُضَل» فإنه ينّصرف إذْ لا عدل فى الأصْل.

والاخفش والكوفيّون يصرفون أُخَر وُجمَع ولُكَع أعلامًا، إذ العلميّة وضْعٌ آخر.

وقول سيبويه أقرب لأن العدّل أمر لفظىّ، وبالعلميّة لم يتغّير اللفظ.

وعكس سيبويه الأمر فى سَحَر إذا سُمِّى به غير ما وضع له أوّلاً من ظَرْف زمان، أو ظرف مكان، أو رجل أو غيره فجَعَلَهُ مُنصرفًا، ولعلّ ذلك لظهور فُعَل فى باب العدْل نحو" عُمر وزُفَر ولُكع عندهم بخلاف فَعَل.

والثانى: أعنى كون العلميّة شرطًا لا غير ففى موضع واحد على الخلاف وهو الألف والنّون مع العلميّة [فإنه(١) سبب مقام سببين عند بعضهم، والعلميّة شرطه.

وفى الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلّل(٢) بأحد ثلاثة أشياء: العلمية كما فى عمران، ووجود فَعْلى كما فى سَكْران، واختصاص اللفظ كما فى رحمن.

وعند الباقين الألف والنون سببٌ، والعلمية سبب آخر ـ كما مر] فإن العلميّة شَرْطُهما عند بعضهم فى الاسم نحو: عِمْران وعثمان، لأنه يمتنع بها من التّاء فتشابه ألف التّأنيث فيقوم مثلها مقام سببين.

وعند الباقين العلمية سبب معها ـ كما مر.

والثالث: أعنى أن تكون العلمية شرطًا وسببًا معًا فى أربعة مواضع اتفّاقًا.

فى المؤنث بالتّاء لفظًا أو تقديرًا، وفى الأعجمى، وفى المركّب، وفى ذى الألف الزائدة المقصورة.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢) فى ط: «معطّل» بالطاء، تحريف.

وحال العلميّة غير المؤثرة على ضربين.

إمّا أن لا تجامع السبب، وذلك مع الوصْف على ما ذكره المصنّف ـ وقد ذكرنا أنّها تجامعه ـ لكنّ الوصف لا يُعتبر معها.

وإمّا أن[١] تجامع ولا تؤثّر، وهو إذا كان مع ألف التأنيث نحو صحراء وبُشْرى خلافًا للجُزُولى، فإنه لا يُلغى سببًا.

فهذا حال العلّمية فى جميع باب مالا ينصرف.

رجعنا إلى شرح كلام المصنّف فنقول: إنما انصرف كلّ ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر، لأن جميع ما العلميّة المؤثّرة شرطٌ فيه فقط أو شرْطٌ وسببٌ معًا خمسة أشياء:

التأنيث بالتّاء، والعُجْمة، والتّركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنّون فى الاسم.

فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنّون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلميّة والتأنيث والعُجمة والتّركيب والألف والنّون كما فى «أذربيجان» لَكان[٢] يزول تأثير الجمع بزوال العلميّة، لأنّ المشروط لا يؤثّر بدون الشّرط.

وجميع ما العلميّة المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء.

العدْل، والوزن، وشِبْه العُجْمة أو عدم النّظير فى الآحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور.

ولا يجتمع اثنان منها مع العلميّة المؤثرة لوجهين:

الأول: أن كُلّ واحد منها يضادّ الآخرين / لأن أوزان العدل إما فُعال، أو ٦٦
مَفْعل، أو فُعَل، أو فَعَل أو فَعْل أو فَعَال كثلاث، ومَثْلث، وأُخَر وسَحَر، وأمس عند تميم، وقَطام عندهم أيضًا، وليس شىء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى وليس الجمع أيضًا من أوزان الفعل.

(١) فى «ع» أن لا تجامع «بزيادة» لا «النافية».
(٢) «لكان» جواب «لو» الشرطية.

الثّانى: أنه لو لم يتضاد الثّلاثة أيضًا لم يجتمع مع العلمية المؤثّرة اثنان منها، إذ العَلَم يكون إذًا منقولاً ممّا اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطّارئة مؤثّرةً لاستقلالهما بمنْع الصّرف قبل ورود العلميّة.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة[١] اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نُكّر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف أيضًا[٢].

هذا غاية ما يمكن أن يُنَمَحّل لتمشية قول المصّنف.

ويمكن أن يرتكب عدم التّضاد بين العدْل والوزْن كما قلنا فى «دُئل»، وكما يمكن أن يقال فى «إصمت» علم المكان القفر، إذ أصله «أصْمُت» بضمتين، فَعُدل إلى إصمت فى حال العلّمية، ولم تطرأ العلميّة فيه على وزن الفعل والعَدْل حتى يقال: ليست بمؤثّرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عُدل عَلَمًا كما قلنا فى «شُمْس بن مالك»، فإذا نكر مثله بقى فيه الوزْن والعدلُ فلا ينصرف، لأن العدْل وإن حصل فيه لأجل العلميّة، لكنه لا يُخرج العَلَم إذا نُكِّر عن صيغته، ومن أين له أنّ صيغة العدْل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إنّ العلم بعد التنكير لا يُعْتبر أصله ـ كما هو مذهب الاخفش ـ وإن اعتبرنا ـ كما هو مذهب سيبويه ـ السبب الأصلى الذى ألغيناه لأجل العلميّة قلنا فى ثُلاث ومَثْلث وبابهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصليّ مع العَدْل كما فى أحْمر.

وفرّق بعضُهم بين هذا الباب وبين باب أحمر بأن قال: الوصف ههنا لا يَثْبُت من دون العدد، وقد زال العدد بالتّسمية ولا يرجع بعد التّنكير، إذ معنى.. رُبّ ثلاث: رُبّ مسمّى بهذا اللفظ، بخلاف أحمر المنكّر فإنه لامَنْع أن يكون معنى ربّ أحمر: رب مسمّى بهذا اللّفظ فيه الحُمْرة.

---

(١) «المؤثرة» سقطت من «ع».

(٢) «فيصرف أيضًا» سقط من «ع».

والذى يَقْوى عندى أن الزّائل بالكلية لا يُعْتبر وصفًا كان أو غيره، فى باب أحمر كان أو فى غيره ـ وسيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه.

وقياس قول سيبويه فى أحمر أنْ ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنّكير، لأنهما من باب أفعل التّفضيل ـ كما ذكرنا ـ وسيأتى أن أفعل التفضيل لا يُعْتبر فيه الوصفُ بعد التّنكير.

وإذا نُكّر «سَحَر» بعد التّسمية به فالواجب الصّرف، لأنه لا علمّية فيه إذًا ولا عَدْل، إذ العْدل إنما ثبت له قبل التّسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا أمس رفعًا عند بنى تميم.

وإذا نَكّرت نحو: مساجد بعد التّسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين.

أمّا عند المصنّف فلأنه يعتبر الجمع الأصلى مع العلميّة التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التّنكير؟

وأما عند الجُزولى فلسبب واحدٍ، وهو عدم النّظير فى الآحاد، وشِبْه سبب آخر يعنى الجمع، إذ لفظه لفظه.

ونسب أبوعلي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضًا، ويفرّق بينه وبين أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التّنكير، بخلاف نحو: أحمر إذ مِثْل هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل.

وقال العبدىّ[1]: لا فرق بينه وبين أحمر، ولا نصّ للأخفش فى ترك صَرفه، وقول الجزولى أولى.

وإذا نكّرت سراويل بعد التسّمية فهو عند المبردّ كمساجد، إذ هو جمع سِرْوالة. وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصّرف، إذ هو أعجمىّ حُمِل على موازنه، كما

(١) العبدى: أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدىّ أبوطالب. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦هـ.
وفى بغية الوعاة ١/ ٩٨، بتحقيق المرحوم الأستاذ أبى الفضل. «العيدى» بالياء، تحريف صوابه من معجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

٦٧ كان قبل التّسمية. وكذا قياس / قول الجُزوليّ يعتبر فيه عدم النّظير والعُجمة الجنسيّة كما اعتبرها قبل العلميّة.

ومَنْ صرفه قبل التّسمية يصرفه أيضًا بعدها.

وأمّا الكلام فى أحمر بعد التّنكير ـ فسيجىء ـ ومثله فَعَلان الصّفة إذا سُمّى به، ثمّ نكر سواء. يصرفه الأخفش خلافًا لسيبويه.

وقال الأخفش: لو[1] سميت باسم مركّب، آخرُ جُزئية ذو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى نحو: معدى صحراء أو معدى مساجد، ثم نكرّته صرفْته، لأن الاسم الأخير بعد التّسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموعُ الكلمة ـ إذًا ـ ذا ألف التأنيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنعا عن الصّرف بعد التنكير.

والآخرون لم يصرفوهما بعد التّنكير نظرًا إلى إفرادهما.

وقول الأخفش[2]: [إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث مع جَعْل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوعٌ، وأمّا قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلّم].

قوله: «مؤثرة» حال، ومفعول «تجامع» «ما» ويعنى بما هى شرط فيه: التأنيث بالتّاء والعجمة والتّركيب والألف والنون فى الموضوع اسمًا.

قوله: «إلاّ العدل» مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدّر الذى استثنى منه لفظه «ما» بعد استثنائها، أى لا تجامع سببًا غير السّبب الذى هى شرطٌ فيه إلاّ العدْل، فكلا المستثنَيَيْن من ذلك المقدّر نحو قولك: ما ضربتُ إلاّ زيادًا إلاّ عمرًا، أى ما ضربت أحدًا غير زيد إلاّ عمرًا، فالعلميّة المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهى شرط فيها، وتجامع العدْل والوزن، وليست شرطًا فيهما، بل هى سببٌ معهما.

فإن كانت فى اسم واحدٍ مع الأربعة الأول كإذربيجان، فإذا نكّر بقى بلا سببٍ

(١) فى «ع»: " «إن» مكان: «لو».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع الاثنين أو ثلاثة من الأربعة وأن كانت مع العدل أو الوزن.

قال: ولا يُمكن أن تكون معهمًا معًا لتضادّهما، فلا يكون إلاّ مع أحدهما كما فى نحو: عمر وأحمد، فإذا نكر الاسم بقى على سبب واحد.

قال: وإنما قلت: هما[١] متضادّان ليصح حُكْمى الكُلّى بكون كلّ ما فيه علميّة مؤثّرة منصرفًا بعد التّنكير، إذْ لو لم يتضادّا، وجاز اجتماعهما مع العلميّة المؤثّرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التّنكير، لبقاء السّببين المُسْتَغْنَيَيْن عن العلميّة المؤثرة، وأمّا بيان تضادّهما فما[٢] تقدّم.

واعترض على قوله: «بأن قيل»: لم يكن محتاجًا إلى هذا الاحتراز، لأنّ كلامه فى العلميّة المؤثرة، ولو اتّفق اجتماعها لم تكن العلميّة مؤثرة، لأن مثل هذا العَلَم لو وقع لكان منقولاً عن اسم فيه العدلُ ووزْنُ الفعل، فلا تؤثر فيه العلميّة الطارئة كما فى حمراء وسعدى علمين، بلى لو كانت الأسباب الثّلاثة مجتمعةً بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز أن يقال: إن حكم منع الصّرف منسوب إلى اثنين منها غير مُعَيَّنَيْن، فيكون للعلميّة تأثيرها بكونها أحد الثّلاثة المؤثرة اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها، ويمنع طرآن العلميّة إذًا على الوزن والعدل كما فى نحو «اصْمت» ـ على ما مر ـ إذ لو لم يتضادّا أيضًا، واجتمعا فى اسم لم تكن العلّمية مؤثرة معهما إذا كانت العلمية إذًا طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرآن العلمية على الوزن والعدل إذًا كما ذكرنا فى «إصمت».

والاعتراض الحقّ أن يُمْنع التّضاد بينهما وذلك بمنع حَصْر أوزان العدْل فيما ذكرنا قبل على ما بيّنا.

---

(١) فى «ط» فقط: «وهما بزيادة الواو.

(٢) أى فالذى تقدم، فـ«ما» اسم موصول

[تنكير ما كان على مثل أحمر علما]

(ص): «وخالف سيبويه» الأخفش فى مثل أحمر علمًا، ثم ينكّر اعتبارًا للصفة بعد التنكير. ولا يلزمُه باب حاتم[١] / لما يلزم من إيهام إعتبار متضادّين فى حكم واحد».

(ش): «قوله: «اعتبارًا» منصوب على أنه حال من سيبويه أى خالف سيبويه معتبرًا، أو مصدر لقوله: خالف سيبويه، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش.

قوله: «ولا يلزمُه باب حاتم»[٢]، هذا جوابٌ عن الزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفّة بعد زوالها، وتقريره: أنّ الوصف الأصلى لو جاز اعتبار بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحاليّة والوصف الأصلى.

فأجاب المصّنف عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزّائل بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادّين وهما الوصف والعلمّية، إذْ الوصف يقتضى العموم والعلّمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف،

قوله: «فى حكم واحد» يعنى فى الحُكْم بمنع الصّرف، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادّين فى حالة واحدة.

[ولو لم[٣] يكن اعتبار المتضادّيْن فى حكم واحد جاز، إذْ لا يلزم اجتماعُهما فى حالة واحدة] كما إذا حَكَمْنا بجمع أحمر على: حُمْر، لأنّ أصله صفة، وعلى: أحامر لأجل العلمية، فقد حصل فى هذه اللفّظة متضادّان، لكن بحُكْمَيْن، فلم يجتمعا فى حالة.

فإذا نكّر أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف.

وليس معنى الاعتبار أنّهُ يُرجّح معنى الصّفة الأصلّية، حتى يكون معنى: رُبّ

(١) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.
(٢) فى «ط»: «خاتم» بالخاء.
(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

أحمر: رُبَّ شخص فيه معنى الحُمْرة، بل معنى: رُبَّ أحمر: ربَّ شخص مسمّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر، فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التّنكير أنه كالثّابت مع زواله، لكونه أصليًا، وزوال ما يُضادّه وهو العلميّة، فصار اللّفظ بحيث لو أراد مُريدٌ إثبات معنى الوْصف الأصلىّ فيه لجاز بالنظر إلى اللّفظ[١] لزوال المانع.

هذا والحقّ أنّ اعتبار مازال بالكليّة لم يَبْقَ منه شىء بأىّ تأويل [كان[٢] الاعتبار] خلاف الأصل، إذْ المعدوم من كلّ وجهٍ لا يُؤثّر بمجرّد تقدير كونه موجودًا.

فالأوْلى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلىّ فى حال التّسمية كما لو سمّى مثلاً بأحَمر مَن فيه حُمرة، وقُصد ذلك، ثم نُكّر جاز اعتبار الوصْف بعد التّنكير لبقائه فى حال العلميَة أيضًا لكنهّ لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقولة غَيْر ما وضعت[٣] له لغة، ولذلك تراها فى الأغلب مجرّدة عن المعنى الأصلى كزيد وعمرو، وقليلا ما يلمح ذلك.

وإن كان لم يُعْتبر فى وضع العلم الوصف الأصلىّ بل قطع النظر عنه بالكليّة، كما لو سمّى بأحمر أسود أوْ أشقر لمْ يعتبر بعد التّنكير أيضًا.

وقال الأخفش فى كتاب الأوسط: إن خلافه فى نحو: أحمر إنما هو فى مقتضى القياس، وأما السّماع فهو على معنى الصرف.

هذا كله فى أفعل فعلاء وكذا فَعْلان فَعْلى.

وأمّا أفعل التّفضيل نحو: أَعْلَم فإنكّ إذا سمّيت به ثم نكّرته فإن كان مجردًا منْ «من» التّفضيليّة انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلى كما اعتبر فى نحو: أحمر.

---

(١) كلمة: «اللفظ» سقطت من «ع».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.
وفى «ع» بأى تأويل كان خلاف» بسقوط كلمة: «الاعتبار».

(٣) فى «ع» «وضع» مكان: «وضعت».

وإن كان مع «مِنْ» لـم يُصْرف إجماعًا بـلا خلاف من الأخفش، كمـا كان فى أحمر.

أمّا الأول فلضعف أفعل التّفضيل فى معنى الوصف، ولذا لا يَعمل فى الظّاهر كما يعمـل أفعل فعلاء، فإذا تجرد منْ «مـنْ» التبس بأفعل الأسمـىّ الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل، وأيدع، ولا يَظهر فيه معنى الوصف.

وأما أفعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلميّـة وإشعار لفظه بالألوان
٦٩ والخِلَق الظاهرة فى الوصف يكفى / فى بيان كونه موضوعًا صفة.

فإذا اتّصل «أفعل» بـ«مِنْ» فقد تمّيز عن نحو: أفـكل، وظهر فيه معنى التّفضيل الذى هو وصفٌ.

وأما الثانى فإنما وافق الأخفش سيبويه فى منع الصّرف مع «مِنْ» لظهور وصفه إذًا ـ كما ذكرنـا ـ [ولكون[١] «من» مع مجـروره كالمضاف إليه، ومـن تمام أفعل التفضـيل من حيث المعنـى الوضعّى، فلو نُوِّن لكـان الثانى متّصلاً مـنفصلاً، لأن التّنوين يشعر الانفصال] بسبب وجـود علامته للوصف، أعنى «من» بخلاف باب أحمر لعُرِيِّه[٢] عن العلامة الدّالة على الوْصف.

ولو سميّت رجلاً بأجمع الذى يؤّكد به، ثم نكّرته صرفته البّتَة إجماعًا لكونه فى معنى الوصـف أخفى من أفعل التفـضيل، لأنه صار[٣] بمعنى «كل» قبـل العلميّة وانمحى عنه الوصف على ما تقدم فى جُمَع.

هذا حُكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلميّة وبعدها.

[التصغير والجمع]

ثم اعلم أن التصـغير يخلّ من أسباب منع الصرف بـالعدْل عن وزن إلى آخر، لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغـير، وذلك الوزن مراعًى فى العدْل، إذ العدل

(١) مابين معقوفين سقط من «ع».
(٢) عَرِى من ثيابه يعرى عريا، وفرس عرىّ ليس عليه سرج وجمعه: أعراء.
(٣) فى «ط» «كان» «مكان» «صار».

أمر لفظىّ. وكذا الجمع الأقصى يَخْتَلّ بالتّصغير، لوجوب ردّه إلى واحده، فيقال فى رباع[١] ومساجد: ربيِّع ومُسَيْجد.

ولو سمّيت بالجمع المذكّر، ثم صغّرته انصرف أيضًا، لزوال علامة الجَمْع، ووزنه المعتبر.

وإذا صَغّرت «سراويل» علَمًا لم ينصرف، لأنّ التّصغير لايذهب بالتأنيث المعنوّى الذى يكون فيه، فيكون كعناق إذا صغّر بعد التّسمية به.

ويختلّ بالتّصغير وزن الفعل أيضًا إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كخُضَيْضِم ودُحَيرج فى خَضَّم ودَحْرج.

وأما إن كان أوله زيادة كزيادته فإن التّصغير لا يزيله كما تقول فى تصغير أحمد ونرْجس، ويَشْكُر، وتَغْلب: أُحَيْمد، ونُرَيْجس، ويُشَيْكر، وتُغيلب: لأنه على وزن مضارع فَيعل نحو: بَيْطر[٢] يُبَيْطر.

وأما إن عرض الوزن فى المصغّر ولم يكن فى المكبّر كما تقول فى تضاربَ عَلَمًا: تُضَيْرِب، وفى تحْلىء[٣]: تُحَيْلِىء، فبعضُهم لا يَعْتَبِره[٤] لعروضه، والأكثرون يعتبرونه، لأن التصّغير وضعٌ مُستأنَف.

قال بعضُهم: يُعتبر الوصف العارض فى التّصغير لكونه بناءً مستأنفًا كما اعتدّ بالوصف العارض فى نحو: مَثْنى وثُلاث، لكونه وَضْعًا مُستأنَفًا، فلا ينصرف أُدَيِّر تصغير أَدْوُر[٥] للوزْن والوصْف العارض فى التّصغير.

والدّليل على عُروض الوصف فى التّصغير قولهم: غُلَيِّمون، ورُجَيِّلون فى جمع مصغّر غُلام ورَجُل.

(١) الربع: الدار بعينها حيث كانت وجمعها: رِباع، ورُبوع وأرْباع، وأربُعٌ.
(٢) «بيطر يبيطر» سقط من «ع».
(٣) التِّحْلىء: شعر وجه الأديم، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر.
(٤) فى «ط» لا يعتبروه»، تحريف.
(٥) أدْوُر: جمع دار، وهو جمع قلّة، ويمكن أن يهمز فيكون: «أدؤر» والكثير: ديار، ودُور.

قال: فكان القياس أن ينصرف العَلَم فى نحو: حُمَيزة، تصغير: حمزة، لعُروض الوصف المنافى للعلميّة إلاّ أنه لمّا لم يكن ظاهراً فى التّصغير لم يعتدّوا به.

والدليلُ على خفاء معنى الوصف فى المصغّر عدمُ جَرْيه[١] فلا يقال: شخصٌ رجيلٌ.

وفيما قال نظر، إذْ لو لم يكن ظاهراً لم يعتّد به فى أُدَيِّر.

والأولى أن يقال: لا تنافى بين الوصف والعلميّة ـ كما ذكرنا ـ لأن الوصف المعتبر فى باب منع الصّرف هو الّذى وضع صحيحَ التّبعيّة لِما يُخَصِّصُ الذّات المبهمة المدلول عليها ـ كما ذكرنا قبل.

وذلك لأن الفرعيّة إنما تتبيّن فى مثل هذا الوصف، وهى المطلوبة فى غير المنصرف. وأمّا التنافى بين الوْصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه.

وأمّا الألف والنّون فنقول: إن بَقَى الألف فى التّصغير كما كان فلا يُخِلّ[٢] التّصغير بهما نحو: سُكَيْران عُثَيمان / فى: سكران وعُثْمان. ٧٠

وإن انقلب ياء كما تقول فى سلطان علمًا: سُلَيْطين، فإنّه يُخِلّ بهما.

ومعرفة ما تُقْلَب ألفه ممّا لا تُقْلب تتبيّن فى التّصريف فى باب التصغير، فعلى هذا التصغير يُخِلّ بالعَدْل عن وزن، وبالجَمْع مطلقًا، وبالألف والنّون، والوزن من وَجْهٍ دون وجْه، ولا يُخِلّ بالوصف والعلميّة والتأنيث والتّركيب والعُجْمة.

[جرّ الممنوع من الصّرف المقرون بأل، والمضاف بالكسرة]

(ص): «وجميع الباب باللام أو بالاضافة ينجرّ بالكسرة» أى[٣] كان بدونهما ينجرّ بالفتحة فصار بسببهما ينجرّ بالكسر».

---

(١) المراد: عدم تبعيته للموصوف.

(٢) فى ط: «فلا يحل» بالحاء، تحريف.

(٣) «أى»: سقطت من «ع».

(ش): أعلم أنّ من ذهب فى منع غير المنصرف الكسرَ إلى أنه لأجل تبعية التّنوين المحذوف لمنع الصّرف.

قال: لم يُحذف الكسرُ مع اللّام والإضافة، لأنه لم يُحْذف التنّوين معهما لمنع الصّرف حتى يتبعها الكسر، بل حُذفت[١]، لأنها لا تجامعهما، إذ التنّوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشْعِرةٌ بعدم تمامه فتنافرا.

وأمّا تنافر اللّام والتّنوين فقد مر فى بيان نُونَى المثنّى والمجموع.

ويجوز أن يقال: لمّا عاقبت اللّام والإضافة التنّوين صارتا كالعوَض منه فكأنه ثابتٌ فلم يُحْذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعيَّة الكسر للتنّوين قال: لم يُحذف الكسر[٢] مع اللّام والإضافة لأنهما من خواصّ الأسماء فترجّح بهما جانب الاسميّة، فضعف شَبَهُ الفعل[٣]، [فكأنه ليس فيه علّتان من تسع، فدخله الكسر. فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفًا، وعلى الوجه الأول هو باق على حالة من عدم الانصراف] لاسبب[٤] فى الاسم. وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفًا أو باقيًا على عدم الانصراف؟ فى أول باب ما لا ينصرف.

ويرد على الثانى أن كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه بحرف جرّ ظاهر أو مقدّر من خواصّ الاسم أيضًا، ولا يعود الكسر، فالأولّ أوْلى[٥].

★★★

(١) التأنيث هنا. لأن التنوين نون ساكنة.

(٢) «الكسر» زيادة فى «ع».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع» و«ظ».

(٤) فى كل النسخ هكذا: «لاسبب» ولعله: «لا بسبب» بزيادة الباء.

(٥) وهو القول بالتبعيّة.

المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة».

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلةٌ، لكنْ مشبهٌ[١] بها بعض العُمَد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقدّم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذَكّر الضّمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظرًا إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقةُ المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه.

ومثلُه قولُهم: «من كانت أُمَّك»[٢].

ويعنى باشتماله على عَلَم[٣] الفاعليّة: تضمّنه إياه بحيث يكون علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه.

ويعنى بعلم الفاعلية الضّمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأوْلى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلَم العمدة، لأن الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل ـ كما بيّنا ـ بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قَبْلُ.

★★★

(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.

(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.

(٣) «العَلَم» المقصود به العلامة.